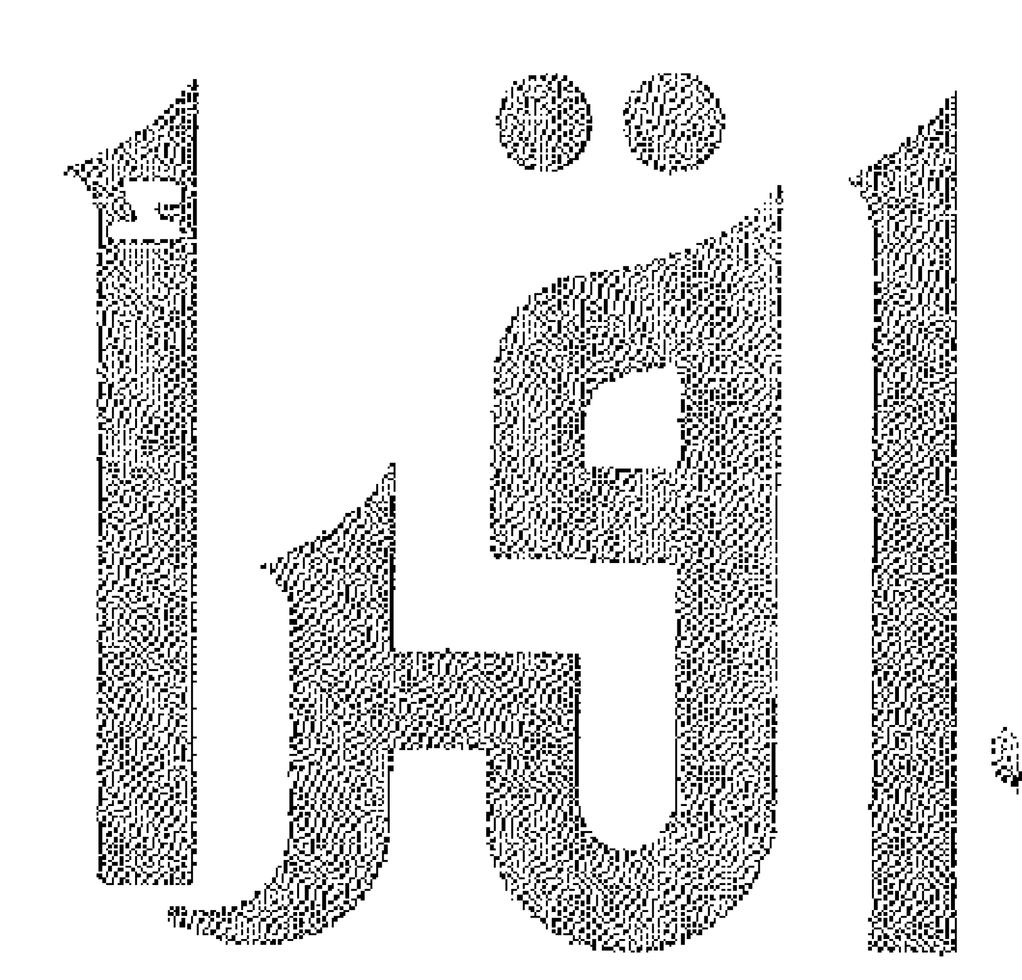


سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

دكتور محمد نعمان جلال

مستقبل الأمن العربي

دار المعارف

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية

تصدر عن دار المعارف

[٦١٩]

رئيس التحرير: رجب البنا

تصميم الغلاف : **محمد أبو طالب**

دكتور محمد نعمان جلال

مستقبل الأمن العربي



دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشـاء هـذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العـربيـة . وأن ينتفعوا ، وأن تـدعـوهـم هذه القـراءة إلى الاستزادة من الثقـافة ، والطموح إلى حياة عقليـة أرقى وأخصب من الحياة العقليـة التى نحيـاهـا .

طـه حسين

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

الإهـــداء

إلى زوجتي كوثر التي وقفت دائمًا بجانبي تشجعني ، وتهيىء لى المناخ للبحث الجاد والعمل المتواصل ، وتزودني بقبس من وحي الإلهام .

محمد

مقدمة

لقد أصبح من المألوف أن يتردد فى الصحف والمجلات العربية وعلى ألسنة بعض الكتاب والمفكرين والسياسيين أن الأمن القومى العربى يواجه مأزقًا جوهريًّا ، فمن ناحية فشل المفهوم فى الماضى فى صيانة الأمن القومى العربى فى أزمات جوهرية تعرض لها ، ومن ناحية أخرى يتردد القول بأن هذا المفهوم وهم وأكذوبة اخترعها البعض وصدقوها ، ومن ناحية ثالثة يذهب البعض إلى أنه حتى لو لم يكن وهمًا أو خيالاً أو حتى لو كان نجح فى الماضى فى مواجهة الأزمات فإن التغيرات الراهنة دوليًّا وإقليميًّا سواء من حيث عنفها أو من حيث عمقها ، قد وجهت ضربة قاصمة للمفهوم نظريًا وممارسة ، إذ أن الأمن يجب أن يكون متجهًا نحو عدو ما مشترك لأطراف معينة ، ترسم خطة أمنية ، وإطارًا أمنيًا ، ووسيلة لتحقيق هذا الأمن فى مواجهة مثل هذا العدو ، وهذا الأمر لم يعد قائمًا بعد عملية السلام التى دخل فيها العرب جميعًا بدرجات متفاوتة ، كما أن العدو لكل إقليم فى المنطقة العربية بل ولكل دولة منها أصبح يختلف عنه بالنسبة لإقليم أو دولة أخرى بل أحيانًا عدو دولة عربية ما هو حليف لدولة عربية أخرى .

ولا شك فى أن مفهوم الأمن القومى العربى بعد عملية السلام تغير جوهريًّا عنه قبل هذه العملية ، بل ربما نذهب للقول إن بداية مثل هذا التغير برزت منذ فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ عندما

انطلقت القوات العراقية جنوبًا لغزو الكويت ، وقد فجر هذا الحدث ردود فعل عنيفة ، من الناحية السياسية والفكرية ، كانت كامنة فى النفس العربية تحت غطاء القمقم ، فارتفع الغطاء ، ومن ثم انطلق مارد الشك وعدم المصداقية ليسيطر على الفكر العربى والنفس العربية ، على مستوى المواطن وعلى مستوى صانع القرار ، إزاء كثير من المفاهيم وفى مقدمتها مفهوم الأمن القومى العربى وكبر ، بل وتعملق هذا المارد من الشك بتطور عملية التفاوض من أجل السلام وفشل محاولات التنسيق بين الأطراف المتفاوضة بل بلغ الشك مداه أحيانًا بين أعضاء الوفد الواحد ، وجرى تبادل للاتهامات والانتقادات بطريقة هادئة حينًا وبطريقة عنيفة حينًا آخر .

ولسنا فى معرض رفض مفهوم الأمن القومى العربى كما ظهر فى الفكر التقليدى العربى ، ولا فى موقف الدفاع عنه حاليًّا وهو يواجه محنته الكبرى ، وإنما يسعى الباحث إلى استعراض التغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على المنطقة العربية بغض النظر عن تصورنا لوجود هذا المفهوم المشترك للأمن القومى العربى من عدمه ، ولكن المؤكد أن هناك حالة من التهديد الأمنى تواجه المنطقة العربية ككل ، هذا التهديد له مصادره وهناك أساليب لمواجهته ، وهذا التهديد ليس بالضرورة هو التهديد بالمفهوم التقليدى النابع من ثنائية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى أو العربى الإسرائيلى وما يرتبط به على النحو الذى كان سائدًا فى الخمسين سنة الماضية .

ومن هنا نتناول بالتحليل البيئة الدولية والإقليمية للأمن وتصور

جامعة الدول العربية لذلك ، وأثر النظام الدولى الجديد ، وقضايا العصر على الأمن العربى ، ثم نقدم عدة أفكار للحوار حول مستقبل الأمن العربى وذلك فى الفصول التالية :

الفصل الأول : البيئة الدولية للأمن القومى العربى « الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام » .

الفصل الثانى : البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى « التجمعات الإقليمية غير العربية » .

الفصل الثالث : النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن القومى العربى .

الفصل الرابع : جامعة الدول العربية والأمن القومى العربى .

الفصل الخامس : تأثير قضايا العصر على الأمن القومى العربى .

الفصل السادس : نحو علاقات عربية أفضل .

الفصل الأول

الأمم المتحدة والبيئة الدولية للأمن القومى العربى

الأمن القومى لأية دولة أو ولاية منطقة يتأثر بما يحدث فى إطار أوسع من الحيز المكانى ، أو حتى الزمانى الذى يتحرك من خلاله ويتفاعل فيه ، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح أوسع وأكبر ، هو مصطلح الأمن الدولى ، ولا شك أن مجالنا هنا ليس الإسهاب فى التعريفات النظرية للأمن الدولى وأبعاده وآلياته ، ولكن بحثنا يتركز على تحليل الإطار الدولى المؤثر على الأمن القومى العربى ، وهذا الإطار يتمثل فى الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية التى تضم فى عضويتها شتى الدول والتجمعات الإقليمية ، وأصبح يطلق على قراراتها ما يسمى بالشرعية الدولية .

ونقدم فى هذا الفصل نظرة عامة على الأمم المتحدة وتطورها فى العقد الأخير وانعكاس هذا التطور على الأمن القومى العربى بعد ذلك .

تبدأ نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذى وقع فى ٢٦ يونية عام ١٩٤٥ بفقرة بالغة الدلالة إذ تقول : « نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا ، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب

التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف » ، وتتمثل دلالة هذه الفقرة أنها تعكس حقيقتين : **أولهما** : وصف واقع ساد العلاقات الدولية آنذاك ، واتسم بالمرارة والآلام والمعاناة ، **وثانيهما** : التطلع نحو غد أفضل للبشرية تسوده الرفاهية والسلام واحترام حقوق الإنسان ، وأن أداة الوصول لهذا الغد هى الأمم المتحدة ، ولذلك تقول نهاية ديباجة الميثاق « ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين فى مدينة « سان فرنسسكو » الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية الشرائط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » .

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب الباردة وواجه العالم تكتلات دولية شبه جامدة مما أدى إلى نشأة حركة جديدة دعت للسلام عرفت باسم « حركة عدم الانحياز » وسعت لتخفيف حدة الانقسام الدولى ، وتوسيع رقعة السلام والحد من تصاعد التوتر وسباق التسلح وطورت فلسفتها لتسعى نحو صياغة عالم جديد ، ومن ثم طرحت عدة أفكار حول ما يسمى « بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد » والنظام الاتصالى والإعلامى الجديد ونحو ذلك .

وفى عام ١٩٨٥م أى بعد أربعين عامًا من قيام الأمم المتحدة واندلاع الحرب الباردة أخذت الثلوج تتلاشى ، وقاد « ميخائيل جورباتشوف » حركة التغيير فى مسار العلاقات الدولية ، وأصبح ممكنًا أن تعود الأمم المتحدة مرة ثانية لتعكس الوفاق الدولى ، وكان

عام ١٩٩٠م وبخاصة حرب الخليج الثانية والقرارات العديدة التى صدرت من مجلس الأمن بدون استخدام الفيتو ، هو العلامة المميزة بل والدلالة القاطعة على حدوث التغير الذى ساد فى العلاقات الدولية وعمقه ، ومن ثم فى الأمم المتحدة باعتبارها البوتقة بل والمنبر الذى تعبر فيه مختلف الدول عن مواقفها ، وهو منبر يعكس بصورة أو بأخرى إرادات الدول وقوتها وتحالفاتها .

لقد بدأ عقد التسعينات بموجة هائلة من التغيير ، لم تكن متوقعة ولا محسوبة بل يمكن القول باطمئنان أنها فاجأت الجميع ، بما فيهم الدول الغربية رغم تطلع تلك الدول بشوق لحدوث هذا النوع من التغيير، إلا أن السرعة التى حدث بها خلال عام ١٩٩٠م بوجه خاص ، لم يتنبأ بها أى من المحللين أو المخططين السياسيين ، وسنركز فى الفصل هذا على نظرة الأمم المتحدة لهذا التغير ، وبخاصة نظرة قيادة هذه المنظمة المتمثلة فى السكرتير العام فى أهم تقرير يقدمه سنويا لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك والذى قدمه فى سبتمبر من كل عام ، والذى يعبر فيه عن تقييمه لعمل المنظمة الدولية للعام المنصرم وتطلعاته للعام القادم والخط الفاصل هنا هو تقرير « بيريز دى كويار » سكرتير عام الأمم المتحدة للدورة ٤٦ للجمعية العامة إذ يعد ذلك التقرير علامة واضحة وهامة ، خاصة أنه كان بمثابة كشف حساب لعقد الثمانينات الذى كان « دى كويار » يتولى فيه قيادة المنظمة الدولية .

المبحث الأول
ملامح التطورات الدولية

يمكن القول بأن أبرز ملامح التطورات الدولية مع بداية عقد التسعينات كانت تتمثل فى :

١ - سقوط الشيوعية بعد فشلها الواضح فى تحقيق الإنجازات الاقتصادية للوصول بالمجتمع إلى حالة الرفاهية بعد مضى زهاء ٧٤ عامًا على التجربة .

٢ - اختفاء المعسكر الاشتراكى فى أوربا الشرقية وانتهاء حلف وارسو ومن ثم انهيار سياسة الأحلاف الرئيسية والتكتلات الدولية فى العالم .

٣ - بدء انهيار الإمبراطورية السوفيتية بخروج دول البلطيق الثلاث وبروز الاتجاهات القومية والنزعات الاستقلالية فى الجمهوريات السوفيتية الأخرى .

٤ - انحسار المد اليسارى على المستوى الدولى وتقدم المد الديمقراطى والرأسمالى كما حدث فى بعض مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وإلى حد ما فى آسيا .

٥ - عجز النظم السياسية فى الدول النامية وإفلاس معظمها

سياسيًّا واقتصاديًّا وأخلاقيًّا نتيجة استمرارية نظام الحكم الفردى وتجاهل الحريات ومبادئ حقوق الإنسان ، وساعد سقوط الشيوعية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى كشف أنظمة العالم الثالث التى كانت تحتمى سياسيًّا وإلى حد ما اقتصاديًّا فى الاتحاد السوفيتى .

ومع وضوح التطورات السابقة على الساحة الدولية ككل أخذت الدول الغربية فى إظهار الشعور بالانتصار والزهو بفلسفتها الرأسمالية ونظامها الديمقراطى وسعت لتعزيز دورها على المستوى العالمى ، ونسقت هذه المجموعة أدوارها من خلال :

(أ) تبنى الولايات المتحدة لمبادرات فى الأمم المتحدة تتعلق بالملكية الفردية والمشروعات الخاصة والانتخابات الحرة والدورية والنزيهة ، ومن ثم السعى لوضع حد لحقبة السبعينات فى قرارات الأمم المتحدة التى كانت تتأثر بالفكر الاشتراكى المعزز بأصوات دول العالم الثالث فى إطار ما سمى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والنظام الإعلامى والاتصالى الجديد ، وتكامل الحريات الاقتصادية والسياسية ، وحق الدول فى السيادة على مواردها الطبيعية ، والحق فى التنمية ونحو ذلك .

(ب) تبنت المجموعة الغربية عدة مبادرات فى الدورة ٤٦ للجمعية العامة أهمها :

الأولى : خاصة بإنشاء سجل لنقل الأسلحة التقليدية .

الثانية : إنشاء منصب منسق الأمم المتحدة للمعونات الإنسانية الطارئة والعاجلة .

الثالثة : تطوير جهاز السكرتارية العامة للأمم المتحدة .

والتحليل الدقيق لهذه المبادرات يبرز أن الدول الغربية سعت لإحكام الرقابة على أوجه النشاط الدولى فى هذه المجالات .

فالأولى : لا تعكس أولويات قضايا نزع السلاح المتفق عليها منذ الدورة الأولى الخاصة لنزع السلاح عام ١٩٧٨م بجعل الأولويات هى السلاح النووى فالكيمائى ثم التقليدى فضلًا عن اقتصارها على نقل الأسلحة ، وليس إنتاج أو تخزين هذه الأسلحة ، أى أنها موجهة بصورة أكثر دقة ضد الدول النامية ككل وعلى وجه الخصوص ضد الدول النامية الصغيرة وليس الدول النامية المتوسطة نسبيًّا مثل الهند أو البرازيل أو الأرجنتين .

والثانية : تستهدف جعل المعونات الإنسانية تحت سيطرة منسق واحد ومن ثم تخضع العملية لمركز توجيه ، وهو أمر مقبول ومرحب به من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الفعلية فإنه يؤدى للربط بين تقديم المعونات الإنسانية والتطورات السياسية فى الدول المعنية ، والحد من تسابق الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم هذه المعونات وتجربة منسق الأمم المتحدة للمعونات للعراق بعد حرب الخليج ، وربط ذلك بشروط سياسية من مؤداها التدخل فى الشئون الداخلية للدولة فى شمال العراق وجنوبه تجربة ماثلة للأذهان مع عدم إغفالنا لمسئولية النظام السياسى العراقى عما لحق بالشعب العراقى من كوارث .

والثالثة : استهدفت إنشاء مناصب النواب للسكرتير العام بهدف خلق توازن وعدم تركيز جميع السلطات فى يد السكرتير العام وبخاصة إذا لم يكن ينتمى للدول المتقدمة نتيجة الأخذ بمبدأ التناوب .

وإذا كانت المبادرتان الأولى والثانية قد وضعتا موضع التنفيذ بعد إدخال تعديلات طفيفة عليهما لإرضاء الدول النامية ، فإن المبادرة الثالثة لم يقدر لها النجاح حتى الآن ، ولذا لجأت الدول الغربية لوسائل أخرى لتحقيق هدفها من خلال الضغط غير المباشر بإظهار اختلاف الرأى إزاء قضايا معينة ، نشر قضايا الفساد فى المنظمة الدولية ، عدم سداد حصصها فى الوقت المناسب ، الإصرار على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بالتشاور معها فى القضايا الهامة قبل قيامه بأى تحرك ونحو ذلك .

المبحث الثانى
تقرير «بيريز دى كويار» للدورة السادسة والأربعين

عندما أعد « دى كويار » تقريره المذكور كان الجدل والنقاش على أشده حول معالم النظام الدولى الجديد ، وحول منصب السكرتير العام ودور المنظمة الدولية .

ولذا فقد عكس تقريره التطورات والمبادرات السابق الإشارة إليها

بصورة تكاد تقدم الفلسفة السياسية ، فى إطار المنظمة الدولية ، لموقف الدول الغربية وفكرها وحركتها .

فقد بدأ التقرير بأن العالم يشهد تحولات نحو النظام الدولى الجديد منذ عام ١٩٨٥م (تولى جورباتشوف) ، واعتبر أن إقرار ميزانية الأمم المتحدة بتوافق الآراء إنجاز كبير ، وهذا الأمر من الناحية العملية يعطى فيتو فعلى للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ، كما تعرض لما أسماه بعمليات جديدة لصون السلم وهى عمليات مبتكرة مثل تلك التى تمّت فى ناميبيا ، وهايتى ، وأنجولا ، ونيكاراجوا فضلاً عن العمليات التقليدية بالإضافة لعملية حماية حقوق الإنسان فى السلفادور وأولى التقرير اهتمامًا خاصًّا لعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بحرب الخليج والعراق مثل المساعدة الإنسانية للشعب العراقى ، وخاصة الأكراد بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ وترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، وإعادة الممتلكات وتدمير الأسلحة وصندوق التعويضات ، والمهام المتصلة ببيع البترول العراقى بموجب القرار ٧٠٦ .

وبالنسبة لحرب الخليج ذكر « دى كويار » أن الفرصة والوقت الكافى أعطيا للعراق ، وأن الأخيرة تشددت فى موقفها ، وأضاف أن الحرب ضد العراق رغم أنها لا تتفق بدقة مع الأحكام المنصوص عليها فى المادة ٤٢ من الميثاق إلا أنها بالصورة التى تمّت بها كانت أمرًا ضروريا اقتضته الظروف الخاصة بالحروب الحديثة ، وأشار التقرير إلى ما أسماه باحترام قاعدة التناسب فى استخدام القوة المسلحة

وامتثال قواعد القانون الإنسانى فى الحروب ، كما أشار إلى أثر العقوبات الاقتصادية على سكان الدولة المخالفة ، وعلى الأطراف الثالثة ، وهذه كلها إشارات يمكن استخدامها لتبرير موقف أى طرف من أطراف أى صراع .

ورحب التقرير بوضوح بالمبادرات الخاصة بإنشاء سجل لنقل الأسلحة التقليدية وبطريقة أقل وضوحًا بفكرة المنسق الخاص للمساعدات الإنسانية (القسم الحادى عشر من تقرير دى كويار) .

وفى القسم السادس عكس التقرير الحقائق الجديدة فى السياسة الدولية إذ ركز على قضايا حقوق الإنسان ، وأبرز التناقض بين وجود العديد من الوثائق الدولية فى هذا المجال ، وبين الانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق ، ودعا للتوازن بين مفهوم السيادة والدفاع عن حقوق الإنسان ، وأشار إلى الشعور المتزايد بأن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لا يمكن اعتباره حاجزًا واقيًا ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة أو منظمة لحقوق الإنسان ، وأبرز الحاجة لنظام عالمى لحقوق الإنسان ، وهو فى هذا الشأن يعبر عن مبادرة أوربية سابقة بالدعوة إلى إنشاء منصب مفوض سامى لحقوق الإنسان ، وقد تحولت هذه الدعوة إلى مبادرة أمريكية فى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان فى يونيه ١٩٩٣م ،وفى تناوله لمخاطر الفقر ومشاكل صادرات البلاد النامية ، وتزايد المديونية دعا « دى كويار » ، لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ، وطالب بنقل الموارد من التسلح إلى التنمية ، وأشار بوجه خاص إلى أن الدول النامية تنفق ما يقارب ٢٠٠ بليون دولار على

الأسلحة ، ويجب تحويله للاقتصاد المدنى (وهو موقف الدول الغربية) فضلًا عن إشارته لأهمية الهيكلة الاقتصادية .

كما ركز التقرير على مشكلة الفقر باعتبارها محور المشكلة الاقتصادية وليس قضية التنمية ، كما هو السائد فى السنوات الماضية ، كما أن إشارته لقضايا المديونية وعدم نمو صادرات البلاد النامية ، والتحول العكسى للموارد ، ونقل التكنولوجيا ، جاءت إشارة عابرة وغير تحليلية أو متعمقة ولم يربط بين المشاكل الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية بالقدر المطلوب أو الكافى .

وأفرد التقرير قسمًا خاصًّا للبيئة باعتبارها تراثًا للإنسانية وعكس فى معظمه وجهة نظر الدول المتقدمة (تعاون المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص – مخاطر البيئة ليست فقط بسبب التصنيع فى البلاد المتقدمة بل أيضا بسبب مشاكل الفقر والاكتظاظ السكانى ونقص القدرات التكنولوجية فى البلاد النامية) .

وباختصار يمكن القول أن الأجندة الجديدة للعلاقات الدولية حظيت باهتمام واسع فى التقرير وتمثل ذلك فى :

(أ) تخصيص فصل مستقل لكل من قضايا : حقوق الإنسان – البيئة – المخدرات – المعونات الإنسانية .

(ب) الميل للمفاهيم الغربية فى الفصول التى تناولت قضايا نزع السلاح والأمن الدولى وعمليات حفظ السلام والاقتصاد العالمى ، كما اتسم التقرير بطابع دفاعى فيما يتعلق بتنظيم الأمم

المتحدة وميزانيتها وموظفيها (القسم الثانى عشر) وركز على دور السكرتير العام وضرورة عدم إضعاف منصبه بل وأبرز أهمية هذا المنصب فيما وصفه بالدبلوماسية الوقائية ، والإنذار ، أو التنبيه المبكر للمخاطر التى قد تنجم عن تطورات موقف ، أو وضع سياسى معين ، وأشار فى هذا الصدد إلى دوره وفقًا للمادة ٩٩ من الميثاق ، وإن أوضح القيود الواردة على ذلك من حيث قلة الإمكانيات والوسائل المتاحة له للحصول على المعلومات الدقيقة وبطريقة محايدة وألمح إلى إمكانية إنشاء مراكز سياسية تابعة له ، على نحو ما قام به فى بغداد وطهران وكابول وإسلام آباد .

وفى إطار تعزيز دور السكرتير العام ، أعاد « دى كويار » طرح اقتراح سبق له التقدم به من خلال تقريره السابق ، وهو منح السكرتير العام حق طلب آراء استشارية من محكمة العدل الدولية أسوة بمجلس الأمن والجمعية العامة وفقا للمادة ٩٦ من الميثاق .

ناهيك عن تركيز التقرير على أن المنظمة الدولية تعمل فى إطار توازن ثلاثي بين أجهزتها الرئيسية وهى الجمعية العامة – مجلس الأمن – الأمانة العامة (القسم الثالث عشر) ، وأبرز أهمية التوافق بين الأعضاء الدائمين وباقى الأعضاء ، وبين المجلس والجمعية ، وبين السكرتير العام وكل من المجلس والجمعية ، مشيرًا إلى ذلك بنوع من الرضا الذاتى ،وعملية التوافق هذه تعطى فيتو فعلى للدول الكبرى فى مواجهة الأغلبية العددية .

ولعله مما لفت النظر آنذاك أن السكرتير العام فى تقريره تجاهل بصورة كاملة مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ولم يتعرض لما يمكن أن يطلق عليه تجاوزاً إنجازاته بالنسبة لها فى ذلك العام مثل تعيين مبعوث خاص له هو السفير « برونر » ولا لحماية الفلسطينيين وهو مطالب بذلك بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨١ ، ولا لمؤتمر السلام الذى كان يجرى الإعداد له ، كما لم يتم التعرض للصعوبات والعقبات التى جعلت قضية الشرق الأوسط آنذاك مازالت تستعصى على الحل رغم الانفراج الدولى .

وصفوة القول : إن الربط بين هذا التجاهل من جانب وتبرير الموقف الغربى بالنسبة للعراق من جانب آخر ، والترحيب بالمبادرات الغربية بشأن نقل الأسلحة التقليدية من جانب ثالث ، وتركيزه على القضايا موضع الاهتمام فى جدول أعمال النظام الدولى الجديد من جانب رابع ، وإشاراته السريعة والمعتدلة فيما يتعلق بمواقف وقضايا دول العالم الثالث من جانب خامس .

كل هذا عبر عن رغبة دفينة لدى « دى كويار » فى أن يختتم فترة عمله كسكرتير عام للأمم المتحدة بصورة هادئة وواقعية تعكس التطورات الجديدة فى الساحة الدولية ، ولا تجعله شخصية خلافية مثيرة للجدل بعد أن يترك موقعه وهذا يتمشى مع طبيعة « دى كويار » وتاريخه .

المبحث الثالث
التغيير فى جهاز المنظمة الدولية

مع تغير البيئة الدولية كما أشرنا سابقًا كان لزامًا أن يحدث تغيير فى الجهاز الدولى المعبر عن هذه البيئة ، ولعل أبرز مظاهر هذا التغير هو تعيين سكرتير عام جديد للأمم المتحدة .

لقد كانت فرصة اختيارالسكرتير العام الجديد مناسبة مواتية لجعل هذا الاختيار يعكس فلسفة التغيير ، وأن يكون السكرتير العام الجديد هو الأداة الرئيسية التى يناط بها التغيير فى جهاز المنظمة الدولية وفى أسلوب عملها وأولوياتها وفلسفتها العملية ، وهو ما تم بالفعل وبقدر كبير وفقًا لما خططت له القوة العظمى الوحيدة التى سيطرت على مقدرات العالم بعد انتهاء الاتحاد السوفيتى ، دون ما إغماط حق الدول الصناعية الأخرى فى القيام بدور ثانوى أو الدول النامية فى القيام بدور هامشى .

أولا : اختيار السكرتير العام

لقد جاء عام ١٩٩١م ليطرح نوعًا جديدًا من التغير فى المنظمة الدولية إذ قدمت مصر بوجه خاص وأفريقيا بوجه عام مرشحًا لتولى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة ، ولفهم هذا الموقف فلنستدع للذاكرة ثلاث حقائق هامة :

الأولى : طبيعة ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة السابعة من الميثاق التى تذكر أن الفروع الرئيسية للأمم المتحدة هى « جمعية

عامة – مجلس أمن – مجلس اقتصادى واجتماعى – مجلس وصاية – محكمة عدل دولية – أمانة » .

الثانية : الخبرة التاريخية فى تولى منصب الأمين العام والتى تقدم لنا ثلاثة شروط وهى أن يكون من إحدى الدول المتقدمة الهامشية فى السياسة الدولية « النرويج – السويد – النمسا » ، « أو إحدى الدول النامية الهامشية أيضًا فى السياسة الدولية » مثل بورما المسماة حاليا « ميانمار » – بيرو ، وألا ينتمى إلى دولة أو منطقة من المناطق التى تعج بالصراعات الدولية .

الثالثة : النظرة العامة تجاه أفريقيا والشرق الأوسط . إذ أن الوضع الفريد للشرق الأوسط أدى إلى تحوله إلى بؤرة الصراع الدولى منذ الحرب العالمية الثانية ، أما أفريقيا فقد اعتبرت قارة فتية لم تصل بعد لمرحلة النضج ، ومن ثم فإن قادتها وشخصياتها يتميزون بالطموح والتطلع إن لم نقل الثورية ، ولذا استحسن الغرب الابتعاد عن اختيار شخصية أفريقية لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة ولعل ما حدث عام ١٩٨١م بالنسبة للمرشح الأفريقى سالم أحمد سالم وأدى لاختيار « بيريز دى كويار » خير دليل ذلك .

والتغير ، أو لنقل التحدى ، الذى طرأ على المسرح الدولى فى منتصف عام ١٩٩١م هو أصرار أفريقيا على مبدأ التناوب فى تولى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة ، وأن الدور هو على أفريقيا ، وقد جعل تأثير الوفاق الدولى من الصعب استخدام الفيتو بالنسبة

لقرارات مجلس الأمن وأكثر صعوبة إذا كان مثل هذا الفيتو يتعلق باختيار سكرتير عام الأمم المتحدة فى عصر الوفاق ، والذى من المفترض أنه سيضطلع بدور تنفيذ أهداف النظام الدولى الجديد ، ويساعد فى إرساء أسسه ودعائمه .

ونظرًا لأن مراكز البحث والرأى فى الولايات المتحدة تتميز بحيوية بالغة ، فهى تؤثر فى صانع القرار ، وتهيىء الرأى العام لقبول التغيير ، لذا فقد نشطت تلك المراكز فى دراساتها وتحليلاتها المتعلقة بالأمم المتحدة ، ودورها فى عصر الوفاق بل عصر القطب الواحد ، وحرصت تلك المراكز على إبراز سعى المفكرين الذين ينتمون لهذا القطب على أن تتطور وتتغير الأمم المتحدة لتصبح معبرة عن الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى للعصر الجديد بعد أن كانت المنظمة الدولية من وجهة نظر العديد من الساسة والدارسين الأمريكيين منبرًا للخطابة لا للعمل ، لتسجيل المواقف لا لتنفيذ البرامج ، لمزايدات العالم الثالث والكتلة الشيوعية لا للسياسات العقلانية البناءة ، ومن ثم أصبحت المنظمة الدولية بمثابة مصنع لإنتاج الوثائق التى تمتلىء بالقرارات التى لا يقرؤها أحد ، ولا ينفذها أحد ، بل لا يؤمن بها الكثيرون ممن بيدهم القرار الحقيقى فى السياسة الدولية .

ولقد كان الهدف الرئيسى إذا هو تغيير الأمم المتحدة لتتمشى مع الحقائق الجديدة فى السياسة الدولية ، وبما أن الأفراد والقادة بوجه

خاص لهم دورهم الرئيسي فى عملية التغيير هذه ، وبما أن منصب سكرتير عام الأمم المتحدة أصبح شاغرًا ويبحث عن شخصية ، فإن التساؤل الرئيسى بل الشرط الذى أخذ يردده كثير من الباحثين المتخصصين هو ضرورة أن يكون السكرتير العام الجديد قادرًا وراغبًا في التغيير المنشود ، وأخذ البعض يردد أنه يجب أن يكون من رجال الأعمال أو من كبار مديرى المؤسسات الخاصة حتى يستطيع أن يحدث التغيير المنشود .

وشاءت الظروف أن أتولى القيام بأعمال وفد مصر لدى الأمم المتحدة لفترة ، وأن أكون الرجل الثاني فى الوفد لفترة أخرى فى تلك الشهور المتسمة بالعمل الدائب لاختيار سكرتير عام جديد للأمم المتحدة ، كما شاء القدر أن يكون لمصر مرشح ، ولذلك كان كثير من الباحثين يتصلون بى لطرح السؤال عن عمر وخبرة وشخصية المرشح المصرى وهل هو حقيقة يستطيع إحداث التغيير المنشود فى المنظمة الدولية أم سيكون شخصية باهتة أم سيكون شخصية هوائية انفعالية لا يمكن التنبؤ بما تفعله على نحو ما يتردد عن بعض قادة الدول النامية .

وبعد مناورات ومداولات ومشاورات واتصالات بعضها سرى وبعضها علنى ، بعضها فى داخل الكواليس وبعضها خارجها نجح المرشح المصرى وأصبح الدكتور بطرس بطرس غالى هو السكرتير العام السادس للأمم المتحدة اعتبارًا من أول يناير ١٩٩٢م .

وتسابق الجميع لحثه على إحداث التغيير المنشود فى المنظمة الدولية ومن ثم فقد كتبت جريدة نيويورك تايمز تقول « السكرتير العام للأمم المتحدة يتولى منصبه فى عصر التوقعات الكبرى ، غالى يخطط لتوسيع دور السلام للأمم المتحدة والحد من الإسراف ويشير كاتب المقال بوجه خاص إلى حقيقتين أساسيتين :

الأولى : الدور الجديد للأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام .

الثانية : إعادة تنظيم الهيكل الإدارى للمنظمة الدولية والذى كان يعاب عليه الترهل والفساد والروتين .

ولعله من المفيد أن نتساءل عن الأسباب التى أدت لحصول د . بطرس غالى على هذا المنصب الدولى المرموق .

ثانيا : الأعمدة السبعة لنجاح المرشح المصرى :

إن التحليل الموضوعى والواقعى للظروف والملابسات التى أدت لاختيار د . بطرس بطرس غالى لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة فى هذه اللحظة التاريخية ترجع فى تقديرى إلى سبعة عوامل تضافرت وتفاعلت معًا لتؤدى فى محصلتها إلى هذه النتيجة ، والعوامل السبعة هى :

الأول : تغير المناخ السياسى الدولى الذى جعل من الصعب على أى من الدول الخمس دائمة العضوية استخدام حق الفيتو ودفعها للبحث عن التفاهم من خلال المشاورات وأحيانًا استخدام أسلوب

المناورة السياسية حتى فيما بينهم وبرز هذا المناخ فى كمبوديا وأنجولا وناميبيا ونيكاراجوا والسلفادور والصحراء الغربية ونحو ذلك .

الثاني : إصرار دولتين هامتين من الدول دائمة العضوية على موقفهما بشدة وهما فرنسا والصين ، إذ أصرت فرنسا منذ البداية على الاعتراض على أى مرشح لا يتحدث اللغة الفرنسية بطلاقة وفى مرحلة لاحقة ألقت بثقلها وراء ترشيح الدكتور بطرس غالى ، وتعاون الوفد الفرنسى تعاونًا تامًّا مع وفد مصر ، وكان يشارك معه فى وضع استراتيجية الاتصالات وفى تقييم الموقف وفقًا للتطورات المتلاحقة ، ومن ناحية أخرى أصرت الصين على الاعتراض على أى مرشح أوربى ، وطالبت بضرورة إعطاء المقعد لمرشح أفريقى ولو تراخت الصين عن موقفها هذا لكانت المحصلة النهائية اختلفت حيث كان التفضيل الغربى بالطبع لمرشح أوربى أو أمريكى وترددت بالفعل عدة أسماء فى هذا الصدد ..

الثالث : تمسك المجموعة الأفريقية بوجه خاص ومجموعة عدم الانحياز فى مجلس الأمن بوجه عام بموقف موحد فى التصويت ضد أى مرشح غير أفريقى والإصرار على أن المقعد من حق أفريقيا ، وإن اعترى هذا الموقف شائبة ترجع لمقولة إن المفهوم الأفريقى يعنى أفريقيا جنوب الصحراء إلا أن الموقف بوجه عام كان حياديًا وموضوعيًا ورفض الانسياق وراء هذا التصور الناتج من التاريخ الاستعمارى للقارة ، وكان التكتيك الأفريقى بتقديم أكثر من مرشح

عاملاً أحرج الدول الغربية بوجه خاص إذ جعل من الصعب عليها الاعتراض على عدة شخصيات ، وإن اختلفت كفاءاتها إلا أنها بوجه عام كانت على درجة كبيرة من الكفاءة والخبرة والتنوع الثقافى ..

الرابع : يرجع إلى سياسة مصر الخارجية وسمعتها الدولية العالية والتى تتسم بالواقعية والاعتدال تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك الأمر الذى جعل مواقف مصر تحظى بالقبول بل والاهتمام من قبل ممثلى مختلف الدول ، وفى شتى الأوساط وفى مختلف الأجهزة الدولية وأدى ذلك لتطلع العديد من ممثلى الدول المتقدمة والنامية على السواء للاسترشاد بوجهة نظر مصر ، والتعرف على آرائها ومواقفها إزاء مختلف القضايا التى كانت تطرح على بساط البحث فى المنظمة الدولية ..

الخامس : كفاءة ومؤهلات الدكتور غالى وهى كفاءة وخبرة متنوعة من « أكاديمية سياسية ، وقانونية واقتصادية » إلى خبرة وممارسة عملية فى التفاوض والاحتكاك المستمر مع اجهزة الإعلام والحضور الإعلامى طوال مرحلة توليه المنصب الوزارى منذ ١٩٧٧م حتى الآن ، ومبادراته الخاصة بالحوارات السياسية مع مختلف التجمعات الدولية فضلاً عن إجادته للغتين العاملتين « الفرنسية والإنجليزية » من لغات الأمم المتحدة وهو شرط كانت تصر عليه كل من فرنسا وبريطانيا صراحة أو ضمناً ..

السادس : يرجع إلى جهد الدبلوماسية المصرية سواء فى ديوان

وزارة الخارجية بالقاهرة أو السفارات والبعثات المختلفة ، المنتشرة في العديد من الدول عبر القارات ، في التحرك والاتصالات مع الدول المختلفة ورصد الجوانب السلبية والإيجابية وردود الفعل ومواجهة أية جوانب سلبية أولاً بأول ، والرد على التساؤلات المطروحة بصفة دائمة وبطريقة فعالة وواضحة ..

السابع : قوى الضغط غير المرئية والتحالفات الخفية التي لعبت دورها في الاقتراع الأخير لمجلس الأمن حيث تم الانفراج واتخذ القرار في لحظة كانت التقديرات والدلائل تشير إلى احتمالات الوصول إلى طريق مسدود .

وبإيجاز يمكن القول إن حصول مرشح مصري على منصب السكرتير العام للأمم المتحدة يعد اعترافًا واقعيًا وعمليًا بحضارة مصر المتنوعة من تراث فرعوني ثري ، ومازال يكشف عن خباياه يومًا إثر يوم إلى حضارة وثقافة مسيحية وعربية وإسلامية نشأت أو انتعشت وترعرعت على أرض مصر وارتوت بنيلها عبر تاريخه الطويل ، وقد سجلت مصر نصرًا واضحًا على الساحة الدولية جعل البعض يتساءلون ، في مزاح يعكس الحقيقة ، ماذا تريد مصر بعد أن أصبح لها سكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية وعادت الجامعة العربية لمقرها الدائم في القاهرة بعد غيبة وغربة استمرت زهاء عشر سنوات .

☆ ☆ ☆

المبحث الرابع
حفظ السلام كوسيلة لتحقيق الأمن القومى

لاشك أن هناك وسائل متعددة لتحقيق الأمن القومى وحمايته ، ولكن بما أننا نعالج البيئة الدولية لذا فإنه يحسن إلقاء نظرة سريعة على عمليات حفظ السلام باعتبارها من وسائل تحقيق الأمن القومى ..

أولاً : الأمم المتحدة وحفظ السلام :

كما سبق الإشارة فإن نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذى وقع فى ٢٦ يونية ١٩٤٥م تبدأ بفقرة بالغة الدلالة ، إذ تقول « نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا ، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف » ، وتتمثل دلالة هذه الفقرة فى أنها تعكس حقيقتين . **أولاهما** الوصف للواقع الذى ساد العلاقات الدولية آنذاك واتسم بالمرارة والآلام والمعاناة **وثانيتهما** التطلع نحو غد أفضل للبشرية تسوده الرفاهية والسلام واحترام حقوق الإنسان ، وإن أداة الوصول إلى هذا الغد هى الأمم المتحدة ، ولذلك تقول نهاية ديباجة الميثاق « ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين فى مدينة سان فرنسسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية الشرائط قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » ..

ونصت المادة الأولى من الميثاق على أن من مقاصد المنظمة الدولية حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيقًا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ... الخ .

ولسنا فى معرض بحث أنشطة الأمم المتحدة العديدة ، ولكننا سنركز هنا على دور الأمم المتحدة فى صنع السلام وحفظ السلام وفرض السلام استنادًا إلى ما تضمنه ميثاق المنظمة الدولية وممارساتها العملية والمقترحات التى وردت فى تقرير الأمين العام المعنون « خطة السلام » ، والتى قدمها بناء على تكليف مجلس الأمن الذى عقد أول جلسة له على مستوى القمة فى ٣١ يناير ١٩٩٢م .

وبداية يوضح الأمين العام للأمم المتحدة أن مفهوم السلم سهل الإدراك لأنه يعنى غياب الحرب ، أما مفهوم الأمن فهو أكثر تعقيدًا لأن كافة المشاكل العالمية يمكن اعتبارها تهدد الأمن بصورة أو بأخرى فمشاكل التمييز العنصرى ومخاطر الانفجار السكانى وأعباء الديون والحواجز الجمركية وتجارة المخدرات وغيرها تخلق مشاكل وتدفع للحروب والتوترات ..

وتشير الدراسات الخاصة بالنزاعات الدولية إلى أنه فى الفترة من ٤٦ - ١٩٧٧م قد نشبت ٩٣ حربًا تدخلت الأمم المتحدة فى ١٩ نزاعًا فقط ونجحت فى احتواء ٨ حالات منها ..

ويشير باحثون آخرون إلى أن الفترة من ٤٥ - ١٩٨١م شهدت ٢٨٢ حالة من انتهاك حدود دولة الأخرى منها ٧٩ حالة لم تعرض

لى أية منظمة دولية ، ١٢٣ حالة عرضت على الأمم المتحدة ، و٢٨ حالة عرضت على منظمة الدول الأمريكية ، و٢٥ عرضت على منظمة الوحدة الأفريقية و٢٢ حالة عرضت على جامعة الدول العربية. و٥ حالات عرضت على مجلس أوربا ..

ويذكر أمين عام الأمم المتحدة فى تقريره « خطة السلام » أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م راح حوالى ٢٠ مليون نسمة ضحية مايزيد على ١٠٠ نزاع كبير شهده العالم ، ووقفت الأمم المتحدة عاجزة عن معالجة الكثير من الأزمات بسبب استعمال حق نقض - ٢٧٩ مرة - فى مجلس الأمن وهذا دليل على الانقسامات التى شهدتها الفترة من ٤٥ - ١٩٩٠م ولتوضيح عمق التغير يمكن الإشارة إلى أن حق النقض لم يستعمل منذ ٣٠ مايو ١٩٩٠م وحتى الآن مطلقًا وإن كان جرى استخدامه بطريقة سلبية أى بالحيلولة دون طرح مشروع القرار للتصويت إذا لم يكن هناك قبول من أى من الدول دائمة العضوية ..

ولقد عرض الأمين العام لمفاهيم حفظ السلام وصنعه وحفظه على النحو التالى :

- صنع السلام Peace Making هو العمل الرامى للتوفيق بين الأطراف المتصارعة لاسيما عن طريق الوسائل السلمية التى ينص عليها الفصل السادس من الميثاق ..

- حفظ السلام Peace - Keeping هو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة فى الميدان وذلك يتم عادة بموافقة جميع الأطراف المعنية ،

ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة ، وكثيرًا ما ينطوى على اشتراك موظفين مدنيين أيضا ؛ وحفظ السلام هو سبيل صنع السلام كما هو وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات ..

— بناء السلام Peace - Building وهو العمل على تحديد ودعم الهياكل التى من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع ..

— الدبلوماسية الوقائية PreventiveDiplomacy هى العمل الرامى إلى منع نشوب المنازعات بين الأطراف أى حل المنازعات قبل نشوب العنف أو اندلاع القتال ..

— إنفاذ السلام Peace-Enforcement وهذه تتم فى حالة الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق باستخدام القوة العسكرية على النحو الموضح فى المواد ٤٢ ، ٤٣ من الميثاق ، وبعبارة أخرى إن هذه الحالة يمكن أن تأخذ إحدى صورتين . الصورة البسيطة تتمثل فى إنفاذ قرار بوقف إطلاق النار لا يلتزم به أطراف النزاع ، أما الصورة الثانية والأكثر عنفاً وهى حالات ردع العدوان وهذه تحتاج لقوات أكبر ومعدات أضخم حتى تستطيع أن تقوم بذلك ..

وسنركز بحثنا هنا على التصورات المرتبطة بعمليات حفظ السلام باعتبارها المهمة الرئيسية التى اضطلعت بها المنظمة الدولية بنجاح معقول . ولاشك أن تغير البيئة الدولية وعلاقات الدول العظمى

ببعضها البعض أضفى أهمية على دور الأمم المتحدة فى الاضطلاع بعمليات حفظ السلام ، ومن هنا شهدنا تزايد عدد عمليات الأمم المتحدة وانتشارها فى مختلف مناطق العالم .

ولقد نشطت الأمم المتحدة خلال عام ٩٢ - ١٩٩٣م فى عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية ومن المفيد أن نعرض بإيجاز لأهم ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره المقدم للجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٩٣م فى هذا الشأن .

فى مجال الدبلوماسية الوقائية : أرسل الأمين العام بعثات مراقبين إلى :

١ - جنوب أفريقيا وكانت البعثة من المراقبين المدنيين وبموافقة الحكومة لمساعدة سلطات البلد والأطراف المتنازعة فى عملية داخلية محضة تستهدف الحد من مستوى العنف .

٢ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أرسلت بعثة مراقبين عسكريين وذلك للتواجد على الحدود بينها وبين جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) كتدبير وقائى لمنع نشوب حرب أوسع فى البلقان .

٣ - حالات العمل الوقائى الإنسانى لمواجهة حالات الطوارئ الناتجة عن الجفاف والمجاعات وللتقليل من نزوح السكان .

فى مجال حفظ السلم : وهذه مهمة مبتكرة فى إطار الأمم المتحدة ويتزايد عليها الطلب وكل حالة من حالات النزاع لها طابعها

الفريد ، ومن ثم فإن عمليات حفظ السلم تختلف باختلاف النزاعات ، ولكن هناك شروطًا أساسية لنجاح العملية :

١ – ضرورة توافر الإرادة السياسية اللازمة لدى أطراف النزاع.
٢ – ضرورة التقيد بالاتفاقات وموافقة الأطراف وتعاونها .
٣ – ضرورة عدم استخدام القوة إلا فى حدها الأدنى ، وفى حالة الدفاع عن النفس ومع هذا فقد تطورت عمليات حفظ السلام وتم إرسال قوات لمناطق نزاع ليس فيها حكومة مركزية ، وتعرضت تلك القوات للتحدى من قبل جماعات غير نظامية ولكنها مسلحة تسليحًا جيدًا كما فى الصومال .

وفى محاضرة لماراك جولدنج Marrack Goulding السكرتير العام المساعد لعمليات حفظ السلام ألقاها فى المعهد الملكى للشئون الدولية فى بريطانيا يوم ١٩٩٤/٥/٢٠ م تحت عنوان United Nations Peace-Keeping; Where is it going ? أوضح أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد تزايدت بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة مما يعكس عودة الثقة فى المنظمة الدولية ، ففى خلال ٤٣ سنة بلغت عمليات حفظ السلام ١٣ عملية بينما وصلت لنفس العدد خلال السنوات الأربع الأخيرة وأوضح جولدنج شروطًا ستة للقيام بعمليات حفظ السلام وهى :

١ – أن تتم بناء على موافقة أطراف النزاع وهذا يعد أهم الشروط .

٢ - أن تكون صادرة بقرار من مجلس الأمن .

٣ - أن تكون القوات تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة .

٤ - أن تتطوع بعض الدول بتقديم القوات .

٥ - أن تمارس القوات مهامها بحياد تام ولا تلجأ إلى استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس .

٦ - أن يتم تمويل العمليات من جانب جميع الدول أعضاء المنظمة الدولية وفقًا لإمكانياتها .

واستطرد جولدنج ذاكرًا بأن عمليات حفظ السلام تركزت فى الماضى على منطقة الشرق الأوسط إذ كان بها ١٠ عمليات من ١٣ عملية حفظ السلام ولكن فى السنوات الأخيرة (أى بعد ١٩٩٠ م) انتشرت فى مختلف مناطق العالم .

وذكر جولدنج أن أهم تصورات الأمين العام للأمم المتحدة بالنسبة لحفظ السلام تتمثل فى :

١ - ضرورة توزيع أعباء عمليات حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التى أحيانًا تكون أقدر على عملية حفظ سلام فى منطقتها كما حدث فى قيام الجامعة العربية بحفظ السلام بين الكويت والعراق من ٦١ - ١٩٦٣ م .

٢ - ضرورة أن يحدد المجتمع الدولى أولوية بالنسبة للصراعات المختلفة التى يمكن أن يتم فيها إيفاد عمليات حفظ السلام .

٣ - ضرورة إيجاد حل لموضوع إدارة وتمويل عمليات حفظ السلام نظرًا لزيادة التكاليف وعدم وجود ميزانية أو مخازن جاهزة لتوفير احتياجات القوات ، وأنه يجب اللجوء إلى مناقصات عالمية لتوفير هذه الاحتياجات عند كل عملية ، ويقترح السكرتير العام أن يتم إنشاء صندوق نقدى Cash Fund لتمويل هذه العمليات ، وأن يتم تحديد تكاليف كل عملية عند اتخاذ القرار السياسى من مجلس الأمن لأى عملية من عمليات حفظ السلام ، وأن يتم إنشاء مخزون احتياطى Reserve Stock للملابس والتجهيزات الأخرى .

٤ - من الضرورى تطوير أهداف عمليات حفظ السلام لتشمل إمكانية مساهمة قوات الأمم المتحدة فى حماية المساعدات الإنسانية التى تقدمها المنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة كما يحدث فى الصومال ، وهذا يقتضى تغيير قواعد الاشتباك التى تلتزم بها قوات حفظ السلام وكذلك يجب أن تكون هذه القوات أكثر تسليحًا وتجهيزاً .

ثانيًا : المنظمات الإقليمية وحفظ السلام :

تناول الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دور المنظمات الإقليمية وعلاقتها بالأمم المتحدة ، باعتبارها المنظمة الشاملة لجميع دول العالم ، واستهدف الفصل الثامن أن يتم بحث المنازعات فى الإطار الإقليمى قبل أن ترفع للمنظمة الدولية ، وبعبارة أخرى أن يكون للمنظمات والترتيبات الإقليمية دور فى الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين ، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتضافر جهود الأمم

المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فى عمليات حفظ السلام وبناء السلام فى الصومال ، كما يلعب اتحاد أوربا الغربية وحلف شمال الأطلنطى دورًا مع الأمم المتحدة بالنسبة لمشكلة البوسنة والهرسك ، وسعى الأمين العام للأمم المتحدة فى تقرير خطة للسلام لإبراز الاهتمام بدور التنظيمات الإقليمية .

لقد قامت الفكرة المحورية للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على أمرين :

(أ) أن تبذل الدول المتنازعة جهودها لتسوية المنازعات فيما بينها فى الإطار الإقليمى قبل الالتجاء إلى المنظمة الدولية .

(ب) أن يشجع مجلس الأمن – من جانبه – أطراف النزاع على الالتجاء للمنظمات الإقليمية قبل طرح النزاع أمامه .

ولكن الحرب الباردة لم تساعد في تطوير علاقة المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة إذ كان مجلس الأمن ذاته مشلولاً نتيجة استخدام الفيتو فى هذه الدولة أو تلك من الدول دائمة العضوية ، كما أن الدول الكبرى نتيجة تأييدها لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع ، كانت تحرص على طرح النزاع على مجلس الأمن لاستخدام ذلك فى الإطار الدعائى ضد خصومها فى الحرب الباردة .

ولقد كان من نتائج حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة أن عاد الاهتمام بدور المنظمات الإقليمية وخاصة بعد أن تزايدت أعباء حفظ

السلام ، وبرزت فكرة المشاركة فى العبء بين المنظمة الإقليمية والأمم المتحدة ، ولقد دعا عدد من المفكرين والسياسيين إلى تعزيز دور المنظمات الإقليمية فى عمليات حفظ السلام لتخفيف العبء المالى والإدارى عن الأمم المتحدة .

ولكن معظم المنظمات الإقليمية لم تبلور أو تضع فى مواثيقها نصوصًا محددة لعمليات حفظ السلام ، فعلى سبيل المثال لا توجد نصوص تعالج القيام بأعمال عسكرية من أى نوع فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سواء لمراقبة السلام أو حفظ السلام أو إنقاذ السلام ، كما أن النصوص الخاصة بإنشاء لجنة دفاع للمساعدة فى القضاء على الاستعمار لم تتجسد على أرض الواقع مطلقًا ، ولعل ذلك مرجعه الخبرة غير الطيبة لعملية الأمم المتحدة فى الكونغو عام ١٩٦٠ وتصويرها كأداة فى يد الاستعمار الغربى ، ومع ذلك فإن منظمة الوحدة الإفريقية قامت بمحاولة لإنشاء ثلاث بعثات مراقبة وبعثتين لحفظ السلام ، وبعثات المراقبة كانت على الحدود الجزائرية المغربية عام ١٩٦٣ م وبين أثيوبيا والصومال عام ١٩٦٤ م وفى أزمة الكونغو عام ١٩٦٤ م ، وقد رفضت المحاولات الثلاث من جانب أحد أطراف النزاع ، أما محاولة إنشاء بعثات لحفظ السلام فكانت فى النزاع بين ليبيا وتشاد ، وفى الصراع الدامى فى تشاد ، وقد فشلت تلك البعثات فى مهامها ، نتيجة لانحيازها لأحد طرفى النزاع الداخلى من جانب ، ولقيام ليبيا باحتلال شمال تشاد من ناحية أخرى .

ولكن منظمة الوحدة الإفريقية لم تيأس وسعت لإنشاء آلية لفض المنازعات بين الدول الإفريقية ، لقد أعطت القمة الإفريقية الثامنة والعشرين المنعقدة فى داكار فى يونية ١٩٩٢ موافقتها المبدئية على فكرة إنشاء آلية إفريقية لتسوية المنازعات ثم جرى اعتماد الإعلان الخاص بإنشاء الآلية فى القمة الإفريقية التاسعة والعشرين التى عقدت فى القاهرة فى يونية ١٩٩٣ م وبحث المؤتمر الوزارى فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٩٣ م قواعد إجراءات ونظام عمل الآلية ، ثم عقدت القمة المصغرة فى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩٩٣ م للإعلان الرسمى عن قيام الآلية ، وهذه القمة المصغرة مكونة من الدول أعضاء مكتب القمة الإفريقية العادية وتعتبر الهيئة المركزية للآلية ، ولا شك أن هذه الآلية نظرًا لحداثة قيامها لم تختبر فعاليتها بعد وإن سعت للقيام بدور ما من خلال إرسال قوة مراقبين ١٨٠ عسكريًا و ٢٠ مدنيًا إلى بوروندى إثر الانقلاب الذى وقع فى أكتوبر ١٩٩٣ م .

أما جامعة الدول العربية فقد شكلت قوات أمن عربية لتحل محل القوات البريطانية فى الكويت وللمحافظة على استقلالها خلال الفترة من ٦١ - ٦٣ م وقامت بمهمتها بنجاح ، واستمرت تلك القوات فى الكويت حتى طلبت الأخيرة سحبها بعد اعتراف العراق بها ، ثم شكلت الجامعة قوات أخرى فى لبنان أثناء الحرب الأهلية فى منتصف السبعينات ، ولم تستطع الاضطلاع بدور رئيسى وقد تدخلت القوات السورية فى لبنان بدعاوى متنوعة ، ثم أمكن إضفاء صفة الشرعية العربية عليها ١٩٧٦ م ، وقد قامت الدول المشاركة

فى القوات فى لبنان فى مرحلة لاحقة بسحب قواتها وتركت القوات السورية بمفردها ، كما تدخلت جامعة الدول العربية من خلال بعثة مراقبين عسكريين فى النزاع بين اليمن الشمالى والجنوبى على الحدود عام ١٩٧٢ م وأمكن التوصل لاتفاق بين الطرفين وتسوية الخلاف مما اعتبر نجاحًا لجهود الجامعة العربية .

ولكن الجامعة العربية افتقرت مثل منظمة الوحدة الإفريقية لوجود نصوص واضحة تعالج عمليات حفظ السلام ، وترك الأمر للمعالجة فى كل حالة على حدة وفقا للملابسات السياسية وتوازن القوى الإقليمى بالنسبة لكل حالة .

ثالثًا : الحالات الخاصة AD HOC لحفظ السلام :

أظهرت دراسة عمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة أو التى سعت أو قامت بها بعض المنظمات الإقليمية ، وبخاصة فى مرحلة الحرب الباردة التى كانت تشل وتؤثر فى حرية ومقدرة المنظمة الدولية على إنشاء عمليات حفظ سلام ، نتيجة اعتراض إحدى القوى دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، ولعل أبرز نموذج على ذلك اعتراض الاتحاد السوفيتى (السابق) على إنشاء قوة حفظ سلام بين مصر وإسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ م أقول أظهرت الحاجة لإنشاء قوات حفظ سلام ذات طبيعة خاصة أو مؤقتة ويمكن القول إن هناك قوتين ذات طابع خاص تم إنشاؤهما لحفظ السلام فى سيناء .

الأولى : قوات المعاونة الأمريكية في سيناء U.S Sinai Support Mission وتم إنشاؤها عام ١٩٧٥ م بالاتفاق بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة لتقوم بمهمة قوات الإنذار المبكر لمراقبة ممرى الجدى ومتلا إثر فض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل وتم إدماج هذه القوات فى عملية الأمم المتحدة فى سيناء المسماة UNEFII ووافق على ذلك مجلس الأمن بأغلبية ١٣ صوتًا مع مشاركة الصين والعراق فى التصويت .

وقد انتهى عمل يونيف الثانية فى ٢٤ يوليو ١٩٧٩ م بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ورفض الاتحاد السوفيتى الموافقة على تجديد مدة عملها .

الثانية : القوات متعددة الجنسيات واستهدفت مراقبة تنفيذ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ولعبت الولايات المتحدة الدور الرئيسى فى تكوين هذه القوات ، وشاركت فيها قوات من كل من استراليا – كولومبيا – فيجى – فرنسا – هولندا – نيوزيلنده – النرويج – بريطانيا – أوراجواى وكندا . وأنيط بهذه القوات مراقبة الحدود بين مصر وإسرائيل وتأمين حرية الملاحة فى مضيق تيران وتتحمل كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة تكلفة تلك القوات .

ولا شك أن هاتين الحالتين الخاصتين لحفظ السلام ليستا الوحيدتين وإنما ركزنا عليهما لاتصالهما بالشرق الأوسط ، وخاصة مصر إذ أن

هناك قوات حفظ سلام تشكلت فى إطار الكومنولث لمراقبة انتقال روديسيا نحو الاستقلال ، وقيام دولة زيمبابوى عام ١٩٨٠ م بعد توقيع اتفاقية لانكستر .

رابعًا : ملاحظات ختامية :

لاشك أن الصفحات القلائل السابقة تقدم لنا عرضًا سريعًا لتصورات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام إلا أن ثمة نقاطًا جوهرية تستحق أن تحظي بشيء من المناقشة المستفاضة لتكتمل الصورة على نحو أشمل وأدق .

الأولى : إن ميثاق الأمم المتحدة لم يشر على نحو محدد لعمليات حفظ السلام Peace-Keeping بل أن هذا المصطلح ذاته لم يرد فى مواد الميثاق الذى يعرف موضوعين رئيسيين هما تسوية المنازعات بالطرق السلمية فى الفصل السادس وإجراءات القمع والردع المنصوص عليها فى الفصل السابع ، وأن عمليات حفظ السلام نشأت وتطورت بحكم الضرورة وبموجب قرارات من أجهزة الأمم المتحدة ، وهو الأمر الذى دعا الأمين العام الأسبق « داج همرشلد » ليطلق على هذه العمليات بأنها تنتمى إلى فصل جديد يمكن أن يسمى بالفصل السادس والنصف .

الثانية : إن الدافع الرئيسى من وراء عمليات حفظ السلام هو البحث عن وسيلة لوقف الأعمال العدائية وضبط الصراع للحيلولة دون تطوره إلى مواجهة شاملة بين أطرافه ، ومن ثم فإن مهام هذه

القوات تمثلت فى الإشراف على وقف إطلاق النار والحفاظ عليه ، المساعدة فى انسحاب القوات المتحاربة ، إيجاد منطقة عازلة بين الأطراف المتحاربة وأحيانًا المساعدة فى تنفيذ اتفاقية حول التسوية النهائية للنزاع ، ولكن بوجه عام يمكن القول بأن هذه المهام تطورت نتيجة للضرورات العملية ، ولذا فقد اختلفت من نزاع لآخر وفقًا لطبيعة وملابسات كل نزاع ، ومن ثم فقد اتسمت مهام تلك القوات بوجه عام بنوع ما من المرونة .

الثالثة : إن عمليات حفظ السلام تقوم أساسًا على مكون عسكرى ومعه مكون مدنى وهذا الأخير قد يكون بوليس مدنى أو أفراد مدنيين ، وفى البداية كان العمل يسير على أن تكون قيادة عملية حفظ السلام لمسئولين عسكريين ، ولكن مع تطور عمليات حفظ السلام واتساعها ، وزيادة المكون المدنى ، وبروز الاعتبارات السياسية بدرجة أكبر ، اتجه الرأى نحو تولى شخصية مدنية مهام المسئولية العليا لعملية حفظ السلام مع تولى العسكريين لمسئولية القيادة الميدانية ، وهذا ما حدث فى ناميبيا وفى كمبوديا ، ويحدث الآن فى البوسنة حيث يضطلع أكاشى بمهمة تمثيل الأمين العام للأمم المتحدة والمسئول عن العملية برمتها ..

الرابعة : إن ممارسة قوات حفظ السلام لمهامها تتم أساسًا بموافقة أطراف النزاع ، وهذه الموافقة ضرورية لضمان تعاون الأطراف من أجل إنجاح مهمة حفظ السلام ، ولذا فقد درج العمل على استشارة أطراف النزاع حول أماكن تمركز قوات حفظ السلام ، وكيفية

ممارستها لعملها ، والدول المشاركة بقوات فيها ، ومن ثم مطالبة الدول المعنية بتقديم كافة التسهيلات التى تساعد قوات حفظ السلام فى القيام بعملها على الوجه الأكمل ، وفى نفس الوقت تلتزم قوات حفظ السلام بممارسة مهامها بكامل الحياد دون انحياز أو محاباة لطرف من أطراف النزاع ، وتحرص على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة المتواجدة على أراضيها ..

الخامسة : إن إنشاء قوات حفظ السلام يتم عادة بموجب قرار من مجلس الأمن بصفته جهاز الأمم المتحدة المسئول عن حفظ السلام والأمن ، ومع هذا فإن هناك بعض حالات وإن كانت محدودة تم إنشاؤها بقرار من الجمعية العامة مثل إنشاء قوات الطوارئ الدولية فى مصر عام ١٩٥٦م ، وذلك نتيجة حالة الشلل التى أصابت مجلس الأمن لاستخدام الفيتو المزدوج من بريطانيا وفرنسا آنذاك ، ولكن بصفة عامة يمكن القول إنه من الضرورى توافر توافق عام فى الرأى فى إطار الأمم المتحدة لإنشاء مثل هذه القوات وذلك لضمان ثلاثة أمور :

(أ) وجود تكليف محدد وواضح لقوات حفظ السلام للقيام بمهمتها ، وأن يكون هذا التكليف قابلاً للتنفيذ العملى فى ضوء المعطيات المتاحة مثل عدد القوات وأماكن تمركزها وتسليحها ..

(ب) توافر التمويل لعملية حفظ السلام ومسألة التمويل هذه تثير خلافات بين الدول فى بعض الأحيان إذا لم تكن موافقة على إنشاء عملية ما ، ولذا فإنها لا تسدد التزاماتها وهذا يعنى عجز هذه

القوات عن القيام بمهامها أو تحمل الدول المساهمة بقوات عبئًا مضاعفًا ، إذ أنه عادة ماتقوم الأمم المتحدة بسداد المستحقات الخاصة بالقوات ومعداتها للدول المساهمة بها ..

(جـ) إمكانية العودة لمجلس الأمن كلما واجهت عملية حفظ السلام صعوبات من قبل أى طرف من الأطراف لاستخدام نفوذه الأدبى لحمل الطرف المتعنت على التعاون مع قوات حفظ السلام ..

السادسة : إن مساهمة الدول بمعدات فى عمليات حفظ السلام تتم على أساس تطوعى من تلك الدول التى تبدى استعدادها ، ثم يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع هذه الدول ، ومع أطراف النزاع بتشكيل تلك القوات وتحديد العدد المطلوب من كل دولة ونوعية هذه القوات ومهامها وطبيعة تسليحها ، فمثلاً إذا كانت العملية هى إرسال مراقبين فقط Observers ففى هذه الحالة عادة ما يكونون غير مسلحين ، أما إذا كانوا لحفظ الأمن Pease - Keeping فعادة يحملون أسلحة خفيفة تستخدم فقط فى الدفاع عن النفس ، ومع أن القوات تتم على أساس تطوعى من الدول فإنها بمجرد توليها مهامها فإن رئاستها تصبح للأمين العام للأمم المتحدة ، وتلتزم بالخضوع الكامل لتعليماته وعدم تلقيها أية تعليمات خاصة بعملها من الدولة التى تنتمى إليها ، ولقد كان أول استخدام لأفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م فى إطار اللجنة القنصلية الخاصة بأندونيسيا ، ثم فى اللجنة الخاصة بالبلقان ، وفى كلتا الحالتين كان العدد صغيرًا ، وكانوا يعملوا ضمن وفود وطنية لبلادهم ، وليس

تحت الإشراف المباشر للسكرتير العام ، ولذا لا تعد هاتان العمليتان من عمليات حفظ السلام بالمعنى الدقيق الذى أصبح متعارفًا عليه فيما بعد ، كذلك الأمر بالنسبة لعملية كوريا ، لأنها لم تكن نتيجة تفويض من الأمم المتحدة للقيام بأعمال قمع واستخدام القوة ، كما لم يتم إنشاؤها بموافقة أطراف النزاع ، ولذا فإن أول عملية P.K Operation من الناحية القانونية والدقيقة كانت هى عملية مراقبة الهدنة فى فلسطين عام ١٩٤٨م المسماة الانتسو .UNTSO أما إنشاء أول قوات حفظ السلام P.K. Forces فكان فى قوات الطوارئ الدولية الأولى بين مصر وإسرائيل ، والتى عملت فى الفترة من نوفمبر ١٩٥٦م حتى مايو ١٩٦٧م .

السابعة : إن عمليات حفظ السلام تتم عادة بعد اندلاع العمليات العسكرية ، ومن ثم فإن هدفها مراقبة أو الحيلولة دون تفاقم العمليات العسكرية ، وليس هدفها تسوية النزاع الذى يدخل ضمن عملية صنع السلام P. Making وبناء على ذلك فإن المفترض أن عمليات حفظ السلام ، هى عمليات مؤقتة ومحدودة زمنيًّا ، تستهدف تهيئة المناخ الملائم لتسوية المشاكل وصنع السلام بمراقبة وقف الأعمال العدائية ثم الإشراف على تنفيذ التسوية النهائية ..

ولكن أحيانا تمتد فترة عمليات حفظ السلام وذلك نتيجة عدم مرونة مواقف الأطراف المتصارعة ، وعدم رغبتها فى التوصل لاتفاق نهائى (كما هو الشأن فى عملية الأمم المتحدة فى قبرص) .

الثامنة : إن الممارسة التقليدية فى عمليات حفظ السلام قامت

على أن تكون مشاركة القوات من دول صغيرة ومحايدة مع استبعاد الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، ولكن مع تطور عمليات حفظ السلام واتساعها وضخامة حجمها ، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، اختفى التحفظ السابق وأصبحت الدول الكبرى تشارك فى البداية من الناحية اللوجستيكية , Logistics ثم أصبحت تشارك بقوات مباشرة كما فى الصومال والبوسنة وأيضا تتولى مناصب القيادة فى هذه العمليات .

التاسعة : تتصل بتشعب طبيعة عمليات حفظ السلام ، فقد قامت فى الماضى على أساس مراقبة وقف إطلاق النار ومنع نشوب العمليات العدائية كما فى حالة مصر عام ١٩٥٦م ، فأصبحت تلك العمليات متعددة الأبعاد ، تشمل جوانب عسكرية وسياسية وإدارية ومدنية كما هو الحال فى عملية ناميبيا ، وعملية كمبوديا ، وعملية حفظ السلام فى أمريكا الوسطى ، كما اضطلعت بمهام إنسانية ، مثل توصيل المعونات ، أو تأمين وصولها كما فى حالتى الصومال والبوسنة ، هذا فضلاً عن إيفاد بعض العمليات فى إطار الدبلوماسية الوقائية لمراقبة الحدود خوفاً من اندلاع أية أعمال عدائية نتيجة توتر كامن ، كما هو الحال فى إيفاد مراقبين من الأمم المتحدة فى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ..

العاشرة : تتعلق بتنوع دور الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط إذ أن المنظمة الدولية بعد غزو العراق للكويت ، اضطلعت بدور لا مثيل له فى تاريخها ، وهو دور تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة

الدمار الشامل ، وإخضاع العراق لنظام من الرقابة ، والإشراف المستقبلى على صناعتها العسكرية ، كما تولت عملية ترسيم الحدود بين العراق والكويت وأصدر مجلس الأمن قراره ٨٣٣ باعتماد تقرير اللجنة المعنية بترسيم الحدود ، ومن ثم أصبحت المنظمة الدولية ضامنا للترسيم والحدود ، ليس فقط من خلال الإطار او السند القانونى بقرار مجلس الأمن ، وإنما من خلال التواجد المادى لقوات تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين الدولتين فضلاً عن انشغال المنظمة الدولية بدورها فى تنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن ، مثل إعادة المسروقات والممتلكات الكويتية وإنشاء لجنة للتعويضات ونحو ذلك ..

خامسًا : الأمم المتحدة فى عهد بطرس غالى وما بعده

واجهت المنظمة الدولية في عهد بطرس غالى مأزقا كبيرًا ، تمثلت أبرز معالمه فى استمرار الولايات المتحدة في عدم الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة الدولية ، عدم ارتياح أمريكا لعملية الإصلاح التى تمت فى الأمم المتحدة ، واستمرار مطالبتها بالمزيد من ذلك ، إخفاق المنظمة الدولية عن معالجة أزمات الصومال والبوسنة وبوروندى ، وتعرضها للكثير من النقد من كافة الجهات ، وخاصة من بعض الدول الإسلامية للعجز أو التباطؤ فى مواجهة الموقف المتدهور ، والإبادة الجماعية التى تعرض لها المسلمون فى البوسنة ..

استمرار عدم نجاح الأمم المتحدة فى تحقيق أى تقدم نحو الحل

فى أفغانستان نتيجة تصارع وتضارب مصالح القوى الإقليمية ، وضيق أفق ومطامع الفصائل الأفغانية ، وعدم ديناميكية مبعوث السكرتير العام لشئون أفغانستان ، وزاد الموقف سوءًا بالنسبة للأمين العام الدكتور بطرس غالى بروز حالة من العداء ، أو على الأقل عدم الارتياح بينه وبين السيدة « مادلين أولبريت » المندوبة الدائمة للولايات المتحدة فى المنظمة الدولية ، هذا فضلاً عن موقف مضاد لبطرس غالى من قبل السناتور « روبرت دول » المرشح للرئاسة الأمريكية ، مما جعل مسألة اختيار سكرتير عام ، أو التجديد لبطرس غالى كسكرتير عام تدخل قضايا الصراع أو التنافس بين المرشحين على رئاسة الولايات المتحدة ، أضف إلى ذلك عاملين آخرين ، أولهما نشر الأمم المتحدة لتقرير هيئة الرقابة التابعة لها فى لبنان ، والذى تضمن إثبات قيام القوات الإسرائيلية بأعمال قتل للمدنيين فى مذبحة عرفت باسم مذبحة « قانا » ، ولم ترتح إسرائيل ولا الولايات المتحدة لهذا التصرف الذى أكد إدانة القوات الإسرائيلية ، والعامل الثانى يرجع لشخصية بطرس غالى نفسه كأستاذ جامعى غير معتاد على النقاش والأخذ والعطاء مع معاونيه ومع وفود الدول ، فأدى ذلك لانتشار فكرة أنه فرعون صغير يتعالى على موظفيه ومعاونيه ، ولقد لعبت هذه العوامل دورها فى القضاء على أية آمال لتجديد فترة رئاسة ثانية لبطرس غالى ، واستغل معارضوه تصريحاته عند توليه منصبه بأنه يسعى لفترة واحدة فقط ، واعتبروا تغييره لرأيه دليلا على عدم ثباته على رأى ، وأنه مجرد متطلع للسلطة والمنصب ،

وفشلت كل المحاولات للرد على تلك الدعاوى والاتهامات ، كما فشلت محاولة الوقوف الإفريقى والدولى الصلب لتجديد فترة ولاية بطرس غالى فى ظل عناد وجمود الموقف الأمريكى ، وصوت مجلس الأمن ١٤ ضد واحد لصالح بطرس غالى ، وانتهت حالة الجمود هذه بانسحاب بطرس غالى واختيار كوفى عنان ، والذى اعتبرته بعض الأوساط الحصان الأسود الذى كانت تراهن عليه الولايات المتحدة منذ البداية وإن لم تعلن عن ذلك ، والواقع أنه قد يكون صحيحا مثل هذا التصور .

ولكن الأهم من ذلك أن كوفى عنان مثل بطرس غالى أكد منذ البداية على ضرورة استقلالية المنظمة الدولية ، وفى نفس الوقت الحرص على التعاون والتفاهم مع جميع الدول الأعضاء وبخاصة الدول الخمس دائمة العضوية ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة نتيجة لكونها القوة العظمى الوحيدة ، ولكونها أكبر مساهم فى ميزانية المنظمة الدولية

ولعل الفارق الوحيد أو الجوهرى بين بطرس غالى وكوفى عنان هو فى كون الأول سياسى وأكاديمى ، والثانى بيروقراطى نشأ وترعرع فى الأمم المتحدة ، ومن ثم فهو يدرك كافة مشاكلها ، ويعرف أشخاصها ، ويلم بتطورات تاريخها العلمى وليس فقط مجرد دراسة نظرية ، إلا أن هذا فى ذاته له محاذيره ومثالبه كما أن له مزاياه ومحاسنه .

ولكن يبقى السؤال الرئيسى هل ستنجح المنظمة الدولية فى معالجة قضايا الأمن الدولى ؟ . وهل ستنجح فى التنسيق مع المنظمات الإقليمية لمعالجة قضايا الأمن الإقليمى ؟ ، وهل سيكون كوفى عنان أحسن حظا من بطرس غالى . ، لاشك أن الإجابة على ذلك متروكة للمستقبل ، ولكنها تتوقف أساسًا على مدى استعداد القوى الكبرى والقوى الإقليمية ، والقوى المحلية فى مواجهة المشاكل بشجاعة ، والبعد عن إعطاء الأولوية لمصالحها الذاتية وطموحاتها الضيقة ، وهذا مطلب ليس من السهل تحقيقه لأنه يفترض قدرًا كبيرًا من إنكار الذات ، وليس ذلك سمه العلاقات الدولية القائمة على المصالح القومية كقوة محركة ودافعة ، بل وحاسمة فى تحديد مواقف الدول وتصرفاتها على الساحة الدولية ..

الفصل الثانى

البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى

إذا كان الأمن القومى العربى لا يمكن النظر إليه وتحليله بدقة إذا أغفلنا المنظور الدولى ، وبخاصة فى إطار نشاط الأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام بصورها المتعددة ، فإنه من البديهى أن يتم تحليل البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى ، وبعبارة أخرى أنه من الضرورى دراسة وضع دول الجوار الإقليمى للمنطقه العربية للتعرف على تلك الدول ، ومدى تأثيرها على الأمن القومى العربى ، ولاشك أن تأثير العوامل الإقليمية أكثر وأكبر على الأمن العربى بحكم الجوار ، وتداخل وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية ، وتفاعل العوامل الثقافية والاجتماعية وما تفرضه على السكان فى ديناميكيتهم ونشاطهم وفكرهم وتصوراتهم لأنفسهم ولعلاقاتهم بدول الجوار خوفًا ورهبًا أو طمعا وتطلعًا .

ونقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار .

المبحث الثانى : نحو منهج للتعامل مع دول الجوار .

المبحث الأول
التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

بادئ ذى بدء فإنه من الضرورى الإشارة إلى أن طبيعة الموقع الاستراتيجى العربى لها انعكاساتها ودلالاتها على الأمن العربى الشامل ، وعلى أمن المناطق أو الأقاليم التى تشكل الوطن العربى من الناحية الجيواستراتيجية ، وهنا تلعب التجمعات الإقليمية غير العربية أثرها الواضح على أمن المنطقة العربية ككل ، وعلى أمن كل إقليم فى هذه المنطقة بدرجة أكبر نتيجة للقرب الجغرافى ، وما يتصل به من حركة السكان من ناحية ولأثر الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية من ناحية أخرى .

التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

نظرًا للتطورات الجارية في السياسة الدولية فى السنوات الأخيرة والتى يشار إليها عادة باسم النظام الدولى الجديد ، الذى هو قيد التبلور والتشكل ، وما لهذا النظام الدولى الجديد من آثار على مختلف المناطق الجغرافية والترتيبات والتجمعات الإقليمية ،فإن التجمعات الإقليمية فى دول الجوار العربى ماتزال تتأثر بهذه الحالة من السيولة السائدة فى العلاقات الدولية ، وهذا يجعل من الصعب علينا أن نقدم دراسة شاملة حول هذه الترتيبات وإن كنا نسعى لرصد تلك التجمعات والترتيبات الإقليمية .

(أ) ملاحظات عامة :

١ – على الجبهة الشرقية والشمالية للمنطقة العربية تظهر ترتيبات وتنظيمات إقليمية تربط فى معظمها بين إيران وتركيا ، وبعبارة أخرى إن التحدى الإيرانى التركي للمنطقة العربية هو تحدٍّ مشترك فى جانب منه ومنفرد فى جانب آخر .

وتتجلى تلك الترتيبات فى مظاهر أربعة تتصل بحركة الدبلوماسية فى كل من إيران وتركيا فى مواجهة العالم العربى :

أولها : سعى هاتين الدولتين لإنشاء تجمع يضم معهما باكستان باسم منظمة التعاون الاقتصادى ECO , وقد انضمت له بعد ذلك عدة دول من آسيا الوسطى الإسلامية .

ثانيها : سعى كل من إيران وتركيا أيضا لتحقيق تنسيق ما مع الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى (السوفيتية سابقًا) .

ثالثها : إمكانية المساس بالحقوق والمصالح العربية نتيجة استيلاء إيران على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى ، وتتنازع الإدارة والسيادة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة « أبو موسى » وسيطرة تركيا على لواء الإسكندرونه السورى الذى أصبح وضعه فى حكم المنسى ، كما تعمل تركيا على السيطرة شبه الكاملة على مياه نهرى دجلة والفرات بحجة أنهما نهران تركيان ، وعابران فقط للحدود مع العراق أو سوريا وليسا نهرين دوليين .

رابعها : وأخيرا التنسيق والتعاون ، أحيانًا بصورة مباشرة ،

أو غير مباشرة مع إسرائيل فى مواجهة أية قوة أو دولة عربية تحقق تقدما ، يمثل نوعًا من التحدى أو الخطر على أى من هذه الدول الثلاثة فى المستقبل ، حدث هذا فى مواجهة مصر فى الخمسينات وحتى منتصف الستينات ، ومع قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وفى مواجهة العراق فى غمار حربى الخليج الأولى والثانية دون إعفاء للعراق من مسئوليته فى هذين الحربين .

٢ - أما على الجبهة الغربية لحدود المشرق العربى ، قد برز ما يمكن أن نسميه بالتحدى الإسرائيلى ، وهو من أكبر التحديات للأمن القومى العربى شأنا ، وأكثرها خطرًا بل أنه فى المنطق العربى التقليدى ، كان مصدر التهديد الرئيسى ، ولن نغوص فى أعماق التاريخ القديم أو الحديث وإنما فقط سنكتفى بالإشارة إلى أربعة أمور ذات طبيعة عامة :

الأول : التطور الإسرائيلى المتصل بالبنية الأساسية من حيث شبكة الطرق والصناعة المتطورة ، والزراعة التى تستخدم أحدث مبتكرات التكنولوجية ، لتوفير المياه وزيادة الإنتاج والسعى لزيادة السكان من خلال الهجرات اليهودية المتعاقبة من روسيا وأوربا الشرقية وأثيوبيا واليمن ، فضلاً عن الهجرات الأولى من أوربا بشطريها ومن العالم العربى .

الثانى : التطور التكنولوجى الإسرائيلى المرتبط بالسياسات الدفاعية .. والتى منها مشروع الدفاع العالمى ضد الصواريخ الباليستيه GPS ، وهو يتصل بمبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية

SDI , ومشروع الصاروخ أرو ARROW المضاد للصواريخ ، بل وسعى إسرائيل للحصول على أنظمة الصواريخ المضاد للصواريخ البالستيكية مثل نظام SH - OI من روسيا والجمهوريات السوفيتيه السابقة .

الثالث : ترتيبات التعاون الاستراتيجيى بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة منذ مذكرة التعاون الاستراتيجى التى وقعت عام ١٩٨١ م ، ومذكرة التفاهم للتعاون الاستراتيجى التى وقعت عام ١٩٨٣ م ، ومذكرة التعاون الاستراتيجى الموقعة عام ١٩٨٨ م ، وهذه المذكرات وغيرها تضع الأطر لمجالات التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة ، والذى من شأنه جعل إسرائيل مركزاً متقدمًا للتطور التكنولوجى ، يستفيد بما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية فى أعلى مراحلها وبخاصة فى المجال العسكرى والأمنى .

الرابع : يتمثل فى حركة الدبلوماسية الإسرائيلية فى الالتفاف على أو اختراق أى تجمع محيط بالعالم العربى ، ومن نموذج ذلك التعامل الإسرائيلى مع أثيوبيا فى عهد الإمبراطور هيلاسلاسى ، وفى عهد منجستو الشيوعى ، ومع النظام الثورى فى أريتريا بقيادة أسياسى أفورقى ،ومع دول شرق أفريقيا ، وأيضًا مع إيران الشاه والخمينى بصورة متعددة بعضها من خلال الأجهزة الأمنية ومع تركيا فى ظل عهود مختلفة ، ومع اليونان وأسبانيا والفاتيكان ، وكانت هذه الدول تقليديا وثيقة الصلة بالعالم العربى ، ومحدودة الصلة بإسرائيل لاعتبارات تاريخية وسياسية ودينية ، وبعبارة أخرى

إن حركة الدبلوماسية الإسرائيلية تعمل بدأب لتعزيز صلاتها بمناطق التحديات للعالم العربى أو بمناطق التهديد المحتمل للأمن القومى العربى .

(ب) الترتيبات على الجبهتين الشرقية والشمالية :

تتصل هذ الترتيبات – كما أسلفنا القول – بحركة دولتى الجوار أى إيران وتركيا فى مواجهة العالم العربى ، ولاشك أن هذه الحركة لها جوانبها التنظيمية المشتركة والتى تتمثل فى منظمة التعاون الاقتصادى ECO, ولها جوانبها غير التنظيمية أى حركة العلاقات الثنائية بين أى من الدولتين – إيران وتركيا – ، وبين الدول المجاورة لها من المنطقة العربية أو من منطقة آسيا الوسطى ، ومن ثم نتناول هنا تقديم نبذة عن منظمة التعاون الاقتصادى ثم ننتقل إلى حركة الدبلوماسية الإيرانية والدبلوماسية التركية فى مواجهة دول الجوار على جانبيهما .

أولا : منظمة التعاون الاقتصادى :

يرجع سعى كل من باكستان وإيران وتركيا لتنسيق وتطوير التعاون فيما بينها إلى تاريخ طويل ، يكفى أن نشير إلى عضوية هذه الدول فى حلف بغداد الذى أنشىء عام ١٩٥٥ م ، وتغير اسمه إلى « الحلف المركزى » بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨ م ، مع ارتباط ذلك التحالف بكونه حلقة في الاستراتيجية العالمية الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفيتى السابق ، والتأثير على التطورات السياسية والاقتصادية فى العالم

العربى الذى كان يموج آنذاك بثورة قومية وتوجهات وحدوية سياسية واقتصادية .

ومع انتهاء الحلف المركزى وتغيير ظروف السياسة الدولية فى الستينات سعت الدول الثلاث لتعزيز أواصر العلاقات فيما بينها فكونت عام ١٩٦٤ م ، منظمه التعاون الإقليمى للتنمية RCD والتى تطورت بعد ذلك بعقد اتفاقية أزمير فى ١٢ مارس عام ١٩٧٧ م ، والتى أنشئت بموجبها منظمة التعاون الاقتصادى ECD بين الدول الثلاث ، إلا أن هذه المنظمة تجمد نشاطها منذ قيام ثورة الخمينى فى إيران عام ١٩٧٩ م ، وعندما تولى هاشمى رافسنجانى السلطة فى إيران سعى لإحياء المنظمة المذكورة وبالفعل عقد اجتماع وزارى فى إسلام أباد فى ١٨ يونية ١٩٩٠ م ، أسفر عن تعديل اتفاقيه أزمير ، وتنشيط التجمع بين الدول الثلاث المعروف باسم منظمة التعاون الاقتصادى ECD برفع مستوى اجتماعاتها للمستوى الوزارى ، وقد عقدت هذه المنظمة عدة اجتماعات وزارية ، إلا أن إيران سعت لتطويرها بدرجة أكبر ، ودعت لعقد اجتماع على مستوى القمة لقادة الدول الثلاث المؤسسة لتلك المنظمة ، وهو ما تحقق فى طهران فى ١٦ – ١٧ فبراير ١٩٩٢ كما عملت على جذب دول آسيا الوسطى الإسلامية إليها حيث تم فى الاجتماع المذكور قبول عضوية آذربيجان وتركمنستان ، وأوزبكستان ، وطاجيكستان ، وقرغيستان ، ثم انضمت كازاخستان لعضوية المنظمة بعد ذلك ، إلا أن هذه الموافقة السياسية على الانضمام ،

والتى تحققت فى القمة الثمانية لطهران اقتضت إحداث تغيير قانونى فى اتفاقية أزمير حتى تسمح بانضمام تلك الدول الجديدة من الناحية الفعلية والقانونية ، وهو ما استلزم عقد اجتماع وزارى استثنائى لدول المنظمة فى إسلام أباد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢ م وتم فيه إقرار تعديل الاتفاقية لتسمح بضم أعضاء جدد وبإجراءات مبسطة تتمثل فى مجرد التقدم بطلب للانضمام ، وموافقة الدول الأعضاء عليه بالإجماع ، ثم توقيع وثيقة الانضمام وكانت الإجراءات الأصلية تشترط ضرورة أن يقوم العضو بعقد اتفاقية مع كل من الدول الأعضاء ، ولا يتم انضمامه إلا بعد أن تقوم الجهات الدستورية للدول بالتصديق على تلك الاتفاقيات ، مما كان يجعل الانضمام يحتاج لفترة طويلة وربما لسنوات ، وقد أصبحت عضوية المنظمة فى اجتماع إسلام أباد ٩ دول ، واتفق على أن توقع طاجكستان على وثيقة الانضمام فى مقر سكرتارية المنظمة فى طهران فى وقت لاحق إذ أن وزير خارجيتها لم يتمكن من المشاركة فى مؤتمر إسلام أباد . [١]

وعقدت منظمة التعاون الاقتصادى بتشكيلها الجديد مؤتمرها الوزارى الأول فى مدينة كويتا فى إقليم بلوشستان فى باكستان يومى ٦ - ٧ فبراير ١٩٩٣ م بمشاركة أعضائها العشرة وهى الدول المؤسسة الأصلية : إيران - باكستان - تركيا والدول المنضمة وهى : أذربيجان - تركمنستان - أوزبكستان - طاجكستان - قيرجستان - كازاخستان - أفغانستان .

واعتمدت تلك الدول ما أطلق عليه خطة عمل كويتا لمنظمة التعاون الاقتصادى QUETTA PLAN OF ACTION FOR ECO ولسنا بصدد الدراسة التفصيلية لنشاط المنظمة أو حتى لخطة كويتا ، وإنما ما يهمنا هو البعد السياسى والاقتصادى العام لهذا التجمع ، وانعكاساته على الأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة ، ومن ثم نسوق فيما يلى بعض الملاحظات المتصلة بتطور هذا التنظيم :

الأولى : إن دراسة وثائق اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادى سواء تلك الصادرة عقب الاجتماع الوزارى التمهيدى فى ٥ - ٦ فبراير ١٩٩٢ م ، أو فى قمة طهران ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٩٢ م ، أو في خطة عمل كويتا فى٦ - ٧ فبراير ١٩٩٣ م ، تظهر أن هذه الدول أعطت أهمية كبرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها فعلى سبيل المثال :

١ - إن اتفاقية أزمير وتعديل إسلام أباد فى ١٨ يونية ١٩٩٠م ، جعل من أهداف المنظمة إقامة تعاون اقتصادى وفنى وثقافى، وتناولت الاتفاقية سرد المجالات التفصيلية التى تتنوع ما بين السياحة والبريد والطرق والنقل البحرى إلى الاستثمار ، والتخفيضات الجمركية إلى التعاون فى مجال الشباب والرياضة ، والنشاط الإعلامى إلى الموافقة على إنشاء مؤسسة للعلوم يكون مقرها إسلام أباد .

٢ - طالب الاجتماع الوزارى التمهيدى بضرورة التعجيل بإنشاء بنك للاستثمار والتنمية ، وشركات للملاحة ، والاتفاق

على تخفيضات جمركية بنسبة ١٠٪ على قوائم تضم ١٠٠ سلعة ، والاتفاق على إعطاء أولوية لمشروعات السكك الحديدية والطرق والاتصالات بين بلدان المنظمة .

٣ – كررت خطة عمل كويتا نفس المفاهيم والمجالات التى تناولتها الاتفاقيات السابقة وإن كرست اهتمامًا للمشكلة الرئيسية المتمثلة فى انعدام أو ضعف الاتصالات وحركة الطرق والنقل بين الدول بعضها البعض ، وبخاصة دول آسيا الوسطى مع الدول المؤسسة للمنظمة ولذلك تقرر عقد اجتماع لوزراء النقل للدول العشر الأعضاء فى مدينة ألما أتا (كازاخستان) فى أكتوبر ١٩٩٣ م .

الثانية : إنه مع الإقرار بأن أساس ودوافع التحرك اعتبارات اقتصادية كما هو واضح من تسمية المنظمة وخطة عملها إلا أنه لا يمكن استبعاد الاعتبارت السياسية التى تسعى كل دولة وبخاصة من الدول المؤسسة الثلاث إلى تحقيقها ، فإيران فى توجهها البراجماتى وسعيها للخروج من العزلة التى فرضت عليها ، حرصت على تنشيط منظمة بدأت فكرتها فى عهد الشاه ولها جذورها التى ارتبطت بتوجهات وانتماءات نحو الغرب من قبل الدول المؤسسة فى مرحلة تاريخية سابقة ، وتركيا التى تعتبر نفسها بمثابة قلعة التنوير والعلمانية فى العالم الإسلامى المحيط مباشرة بالمنطقة العربية والمرتبطة بالاستراتيجية الغربية سعت أيضا لاستمداد عنصر قوة لها فى مواجهة دول المجموعة الأوربية التى رفضت

حتى الآن ، لعوامل عدة منها كون تركيا من نسيج حضارى مختلف ومنها أيضا – تأثير اليونان ، لعدائها التقليدى لتركيا ، والذى زادت مشكلة قبرص من حدته ، انضمامها لعضوية السوق الأوربية المشتركة ، أما باكستان والتى أصبحت مع بداية التسعينات تواجه أزمة فى العلاقات مع الولايات المتحدة إثر انتهاء الحرب الباردة ضعف الصراع الدولى حول أفغانستان ، مع استمرار التنافس والتوتر فى علاقاتها مع الهند ،كانت بحاجة إلى عنصر إضافى يساعدها فى الظروف الدولية الجديدة ، ومن ثم تلاقت إرادة الدول الثلاث مع اختلاف دوافع كل منها فى أهمية تنشيط تلك المنظمة بل وتوسيع عضويتها لتضم الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى .

الثالثة : إن عنصر التنافس بين الدول المؤسسة الثلاث لم يختف تمامًا حتى فى ظل إنشاء المنظمة الجديدة ، فقد سعت إيران لإنشاء منظمة بحر قزوين ، والتى ضمت فى عضويتها إيران وآذريبجان وتركمنستان وكازاخستان وروسيا الاتحادية ، وجعلت مركزها طهران ولم تضم تركيا لعضويتها ، ومن المتصور أن هذا التحرك الإيرانى والذى تم عشية ختام قمة طهران جاء ردًّا على مبادرة تركية بإنشاء منظمة البحر الأسود من الدول المحيطة بذلك البحر ، ولم توجه الدعوة لإيران للمشاركة فيها ، أما باكستان فقد كانت حريصة على أن تحصل من هذا التنظيم على تأييد لمواقفها إزاء الهند

وبخاصة مشكلة كشمير ، وقد أكدت قمة طهران على ضرورة مراعاة حقوق الإنسان فى كشمير وضرورة حل المشكلة فى أسرع وقت .

الرابعة : إنه لو قدر لهذه المنظمة أن تنجح فى تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى والتنسيق السياسى بين دولها فإننا سنكون أمام تكتل دولى هام مكون من حوالى ٣٠٠ مليون نسمة .

وتغطى مساحته ٦,٠٠٠,٠٠٠ (ستة مليون) كيلو متر مربع ، ويتمتع بإمكانيات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ، ولعله مما يذكر أن أوزبكستان تنتج ٢٠ مليون طن من الحبوب الغذائية ،وعدد سكانها ٢٠ مليون نسمه فى حين أن باكستان تنتج ١٥ مليون طن من الحبوب الغذائية وعدد سكانها ١١٠ مليون ، كما أن أوزبكستان تنتج ٧٠٪ من القطن الذى كان ينتجه الاتحاد السوفيتى السابق ، وكازاخستان بها إمكانيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعى لم تستكشف بصورة كاملة حتى الآن ، وتسعى الشركات الأمريكية لاستغلالها ، كذلك الحال بالنسبة لتركمنستان ، هذا فضلاً عن الإنتاج والإمكانيات البترولية المعروفة لدى إيران .

أما باكستان وتركيا وإيران فلديها قاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة بدرجة كبيرة ، ولدى كازاخستان قاعدة تكنولوجية متقدمة إذ أنها إحدى الدول القلائل التى كان متاحًا لها التطور النووى فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق .

ثانيًا : التنافس الإيرانى التركى في دول آسيا الوسطى الإسلامية :

لقد كان من دوافع التدخل السوفيتى فى أفغانستان عام ١٩٧٩ م ، حماية ما يمكن أن يسمى بالبطن BELLY السوفيتى المتمثل فى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية من نفوذ إيران وباكستان خاصة ، ومن تأثيرات الفكر الإسلامى بصفة عامة ، إلا أن هذا التدخل ساعد فى استنزاف الموارد السوفيتية ، واعتبر بدوره عاملاً من عوامل إظهار الضعف السوفيتى ، ولعبت باكستان دور المعبر وخط المواجهة الأمامى للعالم الغربى وبخاصة الأمريكى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق ، ومن ثم فإن انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى يمكن أن يدل من حيث التحليل المنطقى ، على أنه ساعد على تطور وتنشيط منظمة التعاون الاقتصادى فى شكلها الجديد كمنظمة تضم عشر دول ، كما يمكن أن يقودنا إلى تصور ما يمكن أن تواجهه هذه المنظمة من تنافس بين أعضائها قد يؤدى إلى بلورة صيغة معينة من التعايش ، فتستمر المنظمة وقد تقوى على نحو ما يحدث مع السوق الأوربية المشتركة ، وقد يؤدى التنافس إلى التصارع فتنهار المنظمة ،على نحو ما يحدث فى معظم التجمعات المماثلة بين الدول العربية ، ومن ثم يتحول هذا التعاون ، فى إطار ما أصبح يطلق عليه بالحزام الإسلامى ، إلى أمل أكثر من كونه حقيقة وهناك من العوامل الكامنة التى يمكن أن تدفع لهذا الاتجاه أو ذاك ، كما أن القوى السياسية

الدولية لها مصالح تتفق حيناً وتختلف حيناً آخر إزاء مثل هذا التجمع وإزاء الدول الرئيسية المكونة له .

ولقد سعت إيران للتأثير على توجهات دول آسيا الوسطى مستندة إلى الأصول الفارسية فى دولة طاجيكستان ، الروابط المذهبية مع أذربيجان ، الحرص على توثيق العلاقات التكنولوجية مع كازاخستان ، وبنفس الروح عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع تلك الجمهوريات ، والتى لها أصول تركية وتتحدث لغة أقرب للغة التركية (عدا طاجكستان) . وما تزال الدولتان تتنافسان فيما بينهما فى تلك الجمهوريات ، ولقد عملت إيران من أجل تسوية الصراع بين أذربيجان وأرمينيا وأخفقت بل اتهمتها أذربيجان بالتحيز لأرمينيا ، وقامت تركيا بإصدار تهديدات لأرمينيا عندما تحول ميزان القوى ضد أذربيجان .

ثالثًا : التنافس الإيرانى التركى على الجانب العربى :

إذا كان التنافس الإيرانى التركى على جبهة دول آسيا الوسطى استهدف جذب هذه الدولة أو تلك لصالح أى منهما من جانب ، ولصالح منظمة التعاون الاقتصادى من جانب آخر ، فإن التنافس الإيرانى التركى فى مواجهة العالم العربى له قاسم مشترك هو الضغط على الدول العربية .

يتجلى ذلك فى موقف كل من الدولتين إزاء حرب الخليج الثانية ففى حين وقفت تركيا فى موقع متقدم مع الدول المتحالفة لتحرير

الكويت ضد الغزو العراقى ، ثم قدمت القواعد العسكرية لفرض منطقة محظورة على الطيران العراقى فى شمال خط عرض ٣٦ درجة ، فإن إيران اتخذت موقفًا وسطًا ، فأدانت الغزو العراقى ونددت بالتحالف المضاد للعراق من ناحية أخرى ، وسعت للاستفادة من الظروف الجديدة لتسوية المشاكل المرتبطة بحرب الخليج الأولى مع العراق مثل الأسرى وتقسيم شط العرب ونحو ذلك بما حقق المصالح الإيرانية ، وأفقد العراق كافة دعاواه التى طرحها تبريرًا لحرب الثمانى سنوات ضد إيران من ناحية ثانية ، وحثت الشيعة فى جنوب العراق على التمرد ضد نظام بغداد ، وقدمت الملجأ والغوث للأكراد فى شمال العراق دون أن تتدخل عسكريًّا لصالح أى من الشيعة أو الأكراد من ناحية ثالثة ..

وفى نفس الوقت استمرت إيران فى اتباع سياسة الضغط على دول مجلس التعاون الخليجى لكى تتباطأ فى تنفيذ إعلان دمشق ، والذى كان يضع نواة لأمن الخليج فى إطار من الأمن العربى الشامل ، وصعدت من ضغوطها ضد الإمارات فيما يتعلق بجزيرة « أبو موسى » ، وحولت إحداث خلخلة فى وحدة الموقف بين دول الخليج من خلال علاقاتها مع قطر ، وإلى حد ما مع البحرين وعمان وفقا لمصالح وتطلعات كل دولة فى المنطقة . هذا لا يعنى خضوع تلك الدول للضغوط الإيرانية وإنما قصدنا الإشارة لعملية التفاعل السياسي الإقليمى فى التعامل بين دول منطقة الخليج وإيران ، وهذه أمور معروفة تمامًا فى مجال السياسة الدولية .

أما تركيا فقد اتبعت منهجًا مختلفا إذ ضغطت على العراق مستخدمة ورقة الأكراد من ناحية ، وضغطت اقتصاديًّا على سوريا والعراق من خلال قراراتها الانفرادية الخاصة بمياه دجله والفرات من ناحية ثانية ، ومارست ضغوطها على باقى دول الخليج من خلال التلويح بأنها ستنهى عقد تأجير القاعدة العسكرية فى جنوب تركيا التى تستخدمها القوات الحليفة الغربية لرصد تحركات النظام العراقى ،ولفرض المنطقة المحرمة على الطيران وكان من ذلك إشارة لدول الخليج بضرورة تقديم مساعدات مالية سخية لتركيا لتعويضها عن خسائرها من وقف ضخ النفط العراقى عبر الأنبوب الذى يمر بالأراضى التركية من ناحية ثالثة ، وإذا كانت الضغوط الإيرانية ضد الدول العربية حققت بعض المكاسب فإن الضغوط التركية حققت مكاسب مشابهة وأكدت كل من الدولتين قوتها فى مواجهة عالم عربى ضعيف وممزق الأوصال .

(جـ) الترتيبات الإقليمية فى القرن الإفريقى :

ونعرض هنا لبعض ملامح التطورات فى القرن الإفريقى وأثر ذلك على الأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة .

١ - طبيعة الأوضاع فى القرن الإفريقى :

لم يتبلور تجمع محدد فى القرن الإفريقى له مدلولات سياسية إذ أن تجمع الإيجاد والذى يضم دول القرن الإفريقى وبعض الدول المجاورة لها لم يأخذ أبعادًا سياسية ،واقتصر على الدعوة لمواجهة

التصحر والجفاف ومحاولات محدودة للمساعدة فى حل مشكلة الصومال أو مشكلة جنوب السودان ، ولعل مرجع عدم تبلور ترتيب معين هو التصارع المستمر بين دول القرن الإفريقى ضد بعضها البعض إلا أن التطورات السياسية الأخيرة اتصالا بمحاولة ترتيب الأوضاع فى الصومال بعد تدخل الأمم المتحدة من أجل الوصول لمصالحة وطنية ، وفى أثيوبيا بعد سقوط نظام منجستو واستقلال أريتريا جعلت بعض الدعوات تظهر مطالبة بتبلور تنظيم ما للقرن الإفريقي ، يتطرف بعض دعاته ليطالبوا بتوحيد دول القرن فى إطار فدرالى أو كونفدرالى ، ويتواضع البعض ليطالبوا بتجمع على غرار التجمعات الاقتصادية والسياسية ، مثل تجمع مجلس التعاون الخليجى أو منظمة التعاون الاقتصادى ونحو ذلك .

يذهب البعض إلى أن هضبة أثيوبيا هى منبع الخير على وادى النيل وسهول الصومال وجيبوتى ، إذ تسقط عليها الأمطار ، والتى ينبع منها النيل الأزرق الذى يمثل ٨٠٪ من موارد المياه لنهر النيل ، وفى نفس الوقت يذهب بعض الباحثين إلى أن أثيوبيا رغم ما لديها من خيرات ، ومصادر كامنة فإنها عانت من المجاعات والصراعات طوال معظم تاريخها الحديث نتيجة لعدة عوامل منها :

١ - أنها دولة مسيحية تساندها القوى الأوربية للحفاظ على هذا الطابع الدينى لديها فى حين أن أغلبيتها الحقيقية مسلمة ، ولها تاريخ طويل مع الحضارة الإسلامية ومحاطة بدول إسلامية ، وكان فى تنصيب هيلاسلاسى بمساندة بريطانيا ضد الإمبراطور المسلم

ليج أياسو واغتيال الأخير فى سجنه عام ١٩٣٦ م دليل إضافى يؤكد حرص الغرب فى الإبقاء على هذه الدولة لاعتبارات استراتيجية ، منها الحيلولة دون توحد هذه المنطقة أو تعزيز صلاتها بالعالم العربى ، وتحويل البحر الأحمر إلى بحر عربى .

٢ - النظام الإقطاعى الذى ساد فيها فى عهد هيلاسلاسى ، والنظام الشيوعى فى عهد منجستو ، وكلا النظامين كان خاضعًا لسيطرة الأمهرية ويعمد إلى اضطهاد السلالات الأخرى ، ومنها التيجراى والأريتريين .

٣ - الصراع السياسى مع دول الجوار الصومال وجيبوتى من أجل توسيع السيطرة القومية لأثيوبيا ، وتبادل هذه الدول الثلاث أعمال التخريب والتدخل فى شئون بعضها البعض أدى إلى هجرات للسكان ، وبروز الحركات الانفصالية والانقسامات العرقيه ، وكانت محصلة ذلك كله التخلف الاقتصادى ، وعدم الاستقرار السياسى فى منطقة القرن الإفريقى بأسره .

وتعانى الصومال من مشاكل مشابهة ، إلى حد ما ، لتلك التى تواجه أثيوبيا سواء بالنسبة لتنوع الارتباط السياسى ما بين التعامل مع المعسكر الاشتراكى حتى عام ١٩٧٧ م ثم تحولها إلى المعسكر الغربى ، ومنح قاعدة للولايات المتحدة فى بربرة ، وسيطرة الحكم الاستبدادى الفردى فى ظل سياد برى ، والصراع القبلى الذى أدى إلى تفكك الدولة بعد سقوطه ، وحتى تدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة فى الصومال عام ١٩٩٢ م ، وأخيرًا المطامع نحو تحقيق

القومية الكبرى بضم المناطق الصومالية الخمس وهى الصومال الإنجليزى - والإيطالى - والفرنسى (جيبوتى) والأوجادين والأجزاء المتنازع عليها مع كينيا فى وحدة واحدة .

وتبقى جيبوتى وهى تعج بصراعات قبلية وإن كانت تتسم باستقرار نسبى .

وأخيرا أرتيريا والتى حققت استقلالها بعد نضال استمر أكثر من ثلاثين عامًا وهي تتمتع بموقع استراتيجى بالغ الأهمية .وتحت سياسيا نفس المنحى الأثيوبى لاعتبارات عديدة .

ويمكن أن نسوق بعض الاعتبارات التى تجعل للقرن الإفريقى أهميه خاصة وأبرز هذه الاعتبارات مايلى :

١ - الموقع الحيوى للقرن الإفريقى وامتداداته على الساحل الأريترى وجيبوتي والصومال والسودان كممر لحركة التجارة بين أوربا والشرق الأقصى .

٢ - ارتباط البحر الأحمر بحركة التجارة فى ميناء إيلات ، والخوف من تحوله إلى بحيرة عربية ، وما يعكسه ذلك من أثر على الأمن القومى الإسرائيلى ، ومن ثم تهتم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بالحفاظ على أثيوبيا كدولة مسيحية يمكن استغلال أو الاستفادة سياسيًّا من اختلاف عقيدتها الدينية عن الدول المجاورة لها عند الاقتضاء .

٣ - أهمية التحكم فى أعالى الأنهار فى هضبة أثيوبيا ، وأثر ذلك

على الصومال وجيبوتى ومصر والسودان إذ أن مياه الصومال وجيبوتى تأتى من الهضبة الأثيوبية والتى هى أيضا مصدر مياه النيل وبخاصة فى موسم الفيضان .

٢ – أثر الترتيبات فى القرن الإفريقى على الأمن القومي المصرى :

يمكن القول بأن هناك عدة مشروعات ، أو تصورات حول مستقبل القرن الإفريقى أول هذه المشروعات ما يتردد عن تصور أمريكى إسرائيلى ، والواقع أن لكل من الدولتين تصورها الخاص بها ، فالتصور الأمريكى هو فى إطار الاستراتيجية العالمية الشاملة للولايات المتحدة ، أم الموقف الإسرائيلى فهو فى إطار الاستراتيجية الإقليمية لإسرائيل كدولة تهتم بما يمس أمنها ووجودها مباشرة ، وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ م ، عندما كاد مدخل البحر الأحمر من ناحية باب المندب أن يغلق فى وجه الملاحة الإسرائيلية .

أما التصور الثالث فهو يرتبط بالتفكير السودانى الحالى فى ظل الحكومة الإسلامية والتى لعبت دورًا فى التأثير على التطورات الراهنة فى أثيوبيا وأريتريا والصومال من خلال العلاقات والاتصالات مع الجبهات التى كانت ضد منجستو وسياد برى ،ومن ثم فهى تسعى لجنى ثمار نجاحها هذا بمشروع إسلامى وتغلفه بأنه يسعى لاستغلال الصحوة الإسلامية فى دول القرن الإفريقى ، وتركز على ما تسميه بتداخل العنصر البشرى والطبيعى بين دول المنطقة بعضها

البعض ، وأن هذا يدعو للتنسيق بين شعوب القرن الإفريقى من أجل إنشاء نظام أمنى مشترك وتعاون اقتصادى يمكن أن يحول القرن من مركز لهجرة السكان وحركتهم بين الدول المختلفة فى المنطقة ، ومن ثم بروز الصراع فيما بينها إلى كيان موحد مع الإقرار بالخصائص المتميزة لكل منها ، والتنوع الثقافى واللغوى والدينى .

أما التصور المصرى فهو بلاشك يستند إلى عوامل تاريخية واعتبارات استراتيجية واقتصادية ، فمن الناحية التاريخية كانت لهذه المنطقة علاقات مع مصر وما يقال عن صلات مصرية مع بلاد بونت مسألة معروفة .

وأما الناحية الاستراتيجية فمرجعها تحكم هذا القرن الإفريقي فى البحر الأحمر والساحل المصرى على البحر الأحمر يعد من أطول السواحل للدول المطلة على هذا البحر كما أن للقرن الإفريقى ارتباطه بأمن الخليج ، كما أن مصر التى هى إحدى القوى ذات الاهتمام الخاص ويهمها عدم سيطرة قوة معادية لها على هذه المنطقة ومن هنا الحساسية المستمرة فى العلاقة المصرية الأثيوبية والعلاقة المصرية الصومالية ، وبالنسبة للناحية الاقتصادية فهى ترجع إلى أن مياه النيل يأتى الشطر الأعظم منها من الهضبة الأثيوبية ، وكذلك فإن المحافظة على علاقات مع أثيوبيا حتى فى أصعب الفترات ، كانت هدفًا رئيسيًا من أهداف الدبلوماسية المصرية ، وتمثل الزيارة الخاطفة للرئيس حسنى مبارك لأريتريا للتهنئة بالاستقلال عملاً دبلوماسيا بارعًا وذكيا لبناء علاقات وثيقة مع هذه الدولة .

المبحث الثانى
نحو منهج للتعامل مع دول الجوار

إن الحديث عن استراتيجية عربية لمواجهة التحديات الإقليمية يستلزم النظر للمشكلة فى إطارها الشامل من أبعاد ثلاثة وهى « السلام والأمن والتعاون » ، وهذه الأبعاد الثلاثة ليست تعبيرات صياغية أو إنشائية ، بل هى فى أحد التصورات مثل الأساس لبناء النظام الدولى الجديد ، الذى بدأ فى التبلور منذ بداية عقد التسعينات ، ويؤرخ له نائب وزير الخارجية السوفيتى الأسبق ، والسكرتير العام المساعد للأمم المتحدة « فيلاديمير بتروفسكى » بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١/ ٤٤ المعنون « تعزيز السلام والأمن الدوليين ، والتعاون الدولى فى جميع جوانبه وفقًا لميثاق الأمم المتحدة » ، وقد طرحت فكرة القرار المذكور من قبل الاتحاد السوفيتى السابق ،وأدخلت عليه الولايات المتحدة تعديلات جوهرية ليصبح مشروعًا أمريكيًا سوفيتيًا ، وانضمت لتبنيه أكثر من ٤١ دولة ، واعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ .

بماذا توحى لنا هذه التعبيرات الثلاثة فى التعامل مع التحديات الإقليمية المحيطة بالأمة العربية ؟ وماذا عساه أن يكون رد الفعل العربى عامة والمصرى خاصة باعتبار أن مصر هى القوة الدافعة والأكثر وعيًا بحقائق الأوضاع السياسية والاقتصادية فى المجال

الدولى ، وانعكاسات ذلك على حركتها الإقليمية والأمن القومى العربى .

أولاً : فروض وحقائق أساسية :

ونبادر هنا فنقدم عددًا من الفروض السياسية التى قد نتفق أو نختلف حول مضامينها ودلالاتها وأولوياتها ، ولكنها فى كافة الأحوال تعبر عن حقائق لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها إذا أردنا وضع استراتيجية سليمة وواقعية ، ويمكن أن نلخص تلك الفروض فى سبعة هى :

الأول : إن الدول العربية ترتبط فيما بينها بروابط وثيقة مستمدة من التراث الحضارى المشترك بما فيه من لغة وثقافة ودين ... الخ .

الثانى : إن الإحساس بالانتماء العربى المشترك لا ينعكس بنفس القدر فى إرادة محددة للعمل الموحد ، ولا فى منهج محدد للتضامن العربى والمشاركة فى المصالح وفى الدفاع ضد الأخطار المحيطة بالأمة العربية .

الثالث : إن مرحلة الخمسينات والستينات شهدت تنافسًا عربيا بين مراكز ثلاثة لحق بها مركز رابع ، وهى القاهرة – بغداد – دمشق والرياض بنفس ترتيب التأثير والأهمية ، وكان للقاهرة فى معظم الحالات دور الريادة فى بعث الحركة العربية ، وتوحيد الصفوف أو فى إثارة الاختلاف والتشاحن فى بعض الأحيان عند طرحها لشعارات لا تلقى قبولاً عامًّا من النظم العربية الأخرى .

الرابع : إن مرحلة السبعينات والثمانينات شهدت تغيرًا فى ميزان القوى العربى نتيجة الثروات البترولية الهائلة لارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ من جانب ، ولتوقيع مصر على اتفاقيات كامب دايفيد من ناحية أخرى .

الخامس : مع بداية عقد التسعينات وانتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتى وحدوث تغيرات عديدة على الساحة العربية ، لعل أبرزها حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران ثم الغزو العراقى للكويت ، وما أعقبه من حرب الخليج لتحرير الكويت ، وما ترتب على ذلك من تدمير القوة العراقية ، ودخول الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية عامة للمنطقة العربية مدعوة وبترحاب ، أقول تغيرت موازين وعلاقات القوى العربية مرة أخرى .

السادس : سعي الدول العربية والفلسطينيين للسلام مع إسرائيل بشروط ملائمة للأخيرة وذلك تحت تأثير قوة إسرائيل ، وحقائق السياسة الدولية والتى أبرزها أحادية القطب فى العلاقات الدولية – محدوية الدور الأوروبى – تصاعد وإن لم يتبلور الدور الألمانى واليابانى – العزلة الذاتية للدور الصينى – انهيار ما كان يسمى بالعالم الثالث وعدم الانحياز كقوى ذات دور وإن كان محدودا على الساحة الدولية – تسابق قوى العالم للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها (الصين – الهند – الدول الإفريقية – أوربا الشرقية) .

السابع : نشاط دول الجوار الجغرافى وبخاصة إيران وتركيا لتعزيز اقتصادياتها وقوتها العسكرية ، ودورها السياسى في مواجهة الأوضاع المتردية في الوطن العربى بضعفه وانقساماته ، أو على حد قول البعض إن العالم العربي أصبح مأزومًا ومهزومًا في آن واحد وهذا هو أخطر ما يمكن أن توصف به حالة دولة أو دول على الساحة الدولية .

ثانيا : اطر الاستراتيجية :

والسؤال الذى نطرحه الآن هو كيف يمكن رسم استراتيجية لمواجهة هذا الواقع فى الإطار الإقليمى ؟ والذى نحن بصدد معالجته دون أن يعنى ذلك إغفال أن أية استراتيجية ناجحة لابد أن تستند إلى اطر ثلاثة هى : الإطار الوطنى – الإطار الإقليمى والإطار الدولى . ومما لا شك فيه أن أحد الأسباب الرئيسية فى انهيار الاتحاد السوفيتى ، هو عدم تمكنه من وضع استراتيجية واقعية تأخذ فى حسبانها بتوازن خاص الأطر الثلاثة السابق ذكرها من حيث إمكانياتها وتطويرها وتكاملها .

ثالثًا : علامات على طريق بناء استراتيجية لمواجهة التحديات فى الإطار الإقليمى :

كما سبق وأسلفنا أن الإطار الإقليمى يتصل بالتحديات النابعة من الدول المحيطة بالمنطقة العربية ، ومن ثم فلا بد من التوصل إلى صياغة معينة لكيفية التعامل مع دول الجوار الجغرافى بما يتضمن تحقيق

أبعاد الهدف الاستراتيجى ،وهو « السلام والأمن والتعاون » ولاشك أن وضع مثل هذه الصياغة يستلزم التعرف على حقائق القوة الراهنة والكامنة فى مصر والعالم العربى ، ومدى إمكانية الاعتماد المتبادل لتعزيز كل منها وتعظيم قوتها المؤثرة . ومع هذا وأخذًا فى الحسبان العديد من التحفظات والمحاذير ، فإنه من المفيد أن نعرض لبعض الملاحظات حول كيفية التعامل المصرى خاصة والعربى عامة مع دول الجوار ذات التاثير المباشر على الأمن القومى العربى .

الأولى : إن التعامل المصرى مع إيران منذ الخمسينات لم يكن على مستوى التحدى الإيرانى ، والمتمثل فى أبعاد عقيدية – اقتصادية – عسكرية – وسياسية ، فمن الناحية العقيدية من الضرورى دراسة فكر الشيعة السياسى والدينى ، وتكوين نخبة مثقفة سياسياً ودينياً لمعرفه كيفية التحاور معها .

ومن الناحية الاقتصادية نجح الشاه فى بناء قوة صناعية ضخمة مستخدمًا التكنولوجيا الغربية ، ومستفيدًا من عوائد البترول ، وجاءت ثورة الخمينى وخلفائه لتبنى مما بدأه الشاه ، الأمر الذى جعل الدول الأوربية ورجال الأعمال الأمريكيين ، رغم مواقف إيران المتشددة والمقاطعة الرسمية الأمريكية ، يسارعون فى التعامل سرًّا حينًا وعلانية حينًا مع النظام الإيرانى لتطويرقاعدته الصناعية ، ومن ثم تعزيز قدرته الاقتصادية ، ولذا فمن الضرورى دراسة التجربة الإيرانية ومعرفة كيفية التعامل معها ، ومن الناحية العسكرية فلقد طورت إيران العقيدة القتالية التى سادت فى عهد الشاه ، وحلت محلها عقيدة قتالية نضالية

قوامها المصلحة الوطنية الإيرانية ، وتصدير الثورة والاستشهاد وساعدها ذلك فى مواجهة القوة العراقية فى حرب السنوات الثمان ، واستمرت إيران فى تطوير قوتها العسكرية وبرنامجها النووى مستفيدة من علاقاتها مع كوريا الشمالية ومع دول الكومنولث المستقلة فضلاً عن علاقاتها مع أوربا الغربية ، ومن الناحية السياسية نشطت إيران على الساحة الدولية مستغلة الصراع فى البلقان لتظهر وجهها السياسى الإسلامى دفاعًا عن مسلمى البلقان ، ولكن فى إطار إعلامى أكثر منه مساندة حقيقية تقوم على التدخل المباشر أو حتى شبه المباشر حتى لا تضربها القوى المتربصة بها .

الثانية : استخدمت إيران عناصر قوتها السابقة للحد من الدور المصرى الذى بدأ يتصاعد نتيجة حرب الخليج الثانية ، وصدور إعلان دمشق فى عام ١٩٩١ والذى كان من المفترض أن يكون أساس الأمن فى منطقة الخليج ، وهو ما نظرت إليه إيران نظرة سلبية واعتبرته موجها ضدها ومارست ضغوطها على دول مجلس التعاون الخليجى لإعادة النظر فى موقفها من الإعلان بوجه عام ، ومن الدور المصرى بوجه خاص ، ونجحت هذه الضغوط إلى حد بعيد ، فأصبح الحديث عن إعلان دمشق يعبر عن الأمل أكثر من تعبيره عن العمل . وفى نفس الوقت سعت إيران للقيام بدور هجومى ضد مصر بالتغلغل فى السودان بوجه خاص ، مستفيدة من النظام الإسلامى بقيادة البشير والترابى ، ومن الحساسيات السودانية التقليدية تجاه مصر ، والمطلوب إذن التوصل لصياغة معينة فى

العلاقات مع إيران تقوم على توازن المصالح ، واحترام كل طرف لأمن ومصالح الطرف الآخر .

الثالثة : بالنسبة للتحدى التركى فإنه أكثر ارتباطًا بأمن كل من سوريا والعراق للقرب الجغرافي لتحكم تركيا فى مصادر المياه الرئيسية لهاتين الدولتين ، وبعبارة أخرى فإن الدور التركى تجاه العراق وسوريا يتشابه إلى حد ما ومع الدور الأثيوبى السودانى فى مواجهة مصر ، ومن ثم فإنه مادامت مصر محافظة على حدود معينة فى التعامل مع تركيا ، ومادامت تركيا تسير فى خط علمانى أوربى ، فإن الالتقاء المصرى التركى يظل قائمًا ، أما إذا تغير الدور المصرى بالنسبة للعراق وسوريا فى مواجهة تركيا على نحو ما سعت مصر بالنسبة للخليج فى مواجهة إيران ، فإن رد الفعل التركى سيكون مختلفًا ، وبناء على ذلك فإنه من الضرورى أن تكون صياغة توازن المصالح المصرية والتركية واضحة أمام صانع القرار المصرى ، بما يحقق الأمن القومى العربى دون الزج به فى أتون صراع عربى – تركى على غرار ما حدث فى الصراع الفارسى العربى إبان حرب العراق إيران ، ومن هنا فإن الدور المصرى ، يجب أن يقوم على حماية المصالح العربية دون التورط فى نزاعات نتيجة تهور أى من القوى العربية .

الرابعة : تبقى حالة السيولة التى تتميز بها الأوضاع فى القرن الإفريقى والقوى الفاعلة فيه ليس فقط المحلية (الصومال – جيبوتى – أريتريا – أثيوبيا والسودان) بل وأيضا القوى الإقليمية ، مثل إسرائيل وإيران ، والقوى الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، وهذا

يستلزم التوصل إلى صياغة معينة للتعامل مع مختلف القوى الدولية والإقليمية بما يحقق الاستقرار في المنطقة ، ويضمن عدم المساس بالأمن القومي المصرى أولا ، والأمن القومى العربى ثانيا ، ولا ينبغى التباطؤ فى الانفتاح المكثف على دول القرن الإفريقى سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

الخامسة : إن التعامل العربى مع دول آسيا الوسطى الإسلامية مازال يدور حول تمثيل دبلوماسى وعلاقات اقتصادية محدودة من جانب ، وتركيز على التراث الثقافى والدينى من جانب آخر ، وهذا المنطق المحدود فى التعامل تمليه اعتبارات الخشية من ردود الفعل الإيرانية والتركية ، وكذلك محدودية الإمكانيات المصرية وعدم التنسيق العربى فضلاً عن أن تأثير المنطقة على الأمن القومى المصرى خاصة والعربى عامة ليس إلا تأثيرا غير مباشر .

السادسة : أنه إذا كان السلام يعنى فى بعده السلبى غياب الحرب ، فإن الأمن بمفهومه الشامل يعني تحقيق الاستقرار والطمأنينة لدى الفرد المواطن كما هو لدى الدولة ونظامها السياسى ، أما التعاون فهو البعد الأكثر شمولا فى تعامل الدولة مع الدول المحيطة بها أو مع العالم الخارجى فى إطار توازن المصالح وتحقيق المنافع ، وهذا ما ينبغى أن نعمل فى ضوئه سواء بالنسبة لكل دولة عربية أو فى الإطار العربى الشامل .

السابعة : أما استراتيجية مواجهة التحدى الإسرائيلى ، فينبغى أن تعتمد على منطق يتسم بالشمولية لا ينظر فقط للاعتبارات السياسية

والاقتصادية والأمنية ، وإنما يجب أن يأخذ فى الحسبان أن التحدى الإسرائيلى له بعدان إضافيان ، بُعد يتصل بما يمكن أن نسميه بتحدى السلام فى عالم ليس فقط هو بطبيعته متغير ، بل وأيضا هو عالم ، فى الوقت الراهن ، قيد التبلور والتشكل فى إطاره وأسسه وعناصره ، يكفى الإشارة إلى ما يتردد حول خطط لإنشاء إقليم شرق أوسطى يضم المنطقة العربية وإسرائيل وإيران وتركيا ، وربما دولاً أخرى من مناطق الجوار وما يطرحه ذلك من مفاهيم وسياسات جديدة . والبُعْد الثانى يمكن أن يطلق عليه البعد الحضارى ، وكلا البعدين يكمل كل منهما الآخر ، إذ يرتبطان بأسس المجتمع وشخصيته القومية وسلوك أعضائه فضلاً عن منهج تطوره ومعالجته للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عصر يعطى موضوعات التَعددية السياسية وحقوق الإنسان والليبرالية الاقتصادية مكانًا عاليا فى فكر وممارسات المجتمع ونظامه السياسى .

الثامنة : أما تحدى البحر المتوسط فإن مواجهته تستلزم ليس فقط بحث المفاهيم والسياسات المتعلقة بمدى الارتباط بين أمن البحر المتوسط والأمن الأوروبى وأمن منطقة الشرق الأوسط ، وأيضا دراسة سياسات التكامل أو التعاون الاقتصادى وبخاصة حركة السكان من جنوبه إلى شماله ، وأثر ذلك على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين المنطقتين . ولقد تطورت العلاقات العربية مع البحر المتوسط من علاقات استعمار وتبعية إلى علاقات تعاون وأمن للمنطقة وتبادل المصالح والمنافع .

الفصل الثالث

النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن القومى العربى

لقد عصفت التغيرات الدولية العنيفة ، التى بدأت منذ تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٨٥ ، وامتدت حتى بداية عقد السبعينات ، حيث أدت إلى تفكك تلك الدولة العظمى ، والقوة العالمية الثانية ذات الإمبراطورية المترامية الأطراف عبر قارتى آسيا وأوروبا وتوابعها فى إفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، أقول لقد عصفت تلك التغيرات بنظم سياسية ، وألقت بمذاهب اقتصادية وسياسية جانبًا ، وغيرت توجهات دول ، لم يكن من المتوقع أن يطرأ عليها التغير بسهولة ، ونلت تلك التغيرات من كثير من الأفكار والآراء والمعتقدات ، التى كان يعتقد أنها أصبحت من ثوابت السياسة الدولية ، والعمل الدولى الدبلوماسى سواء فى إطاره الثنائى أو المتعددة الأطراف ، وتركت تلك التغيرات بصماتها على أوضاع المنظمة العالمية الرئيسية « الأمم المتحدة » ، وعلى المنظمات والترتيبات الإقليمية ، فاختفى حلف وارسو ، وانتهى تجمع الكوميكون ، وتلاشت الدعوة للاشتراكية والاقتصاد القائم على التخطيط ، والنظم السياسية القائمة على الحزب الواحد ،

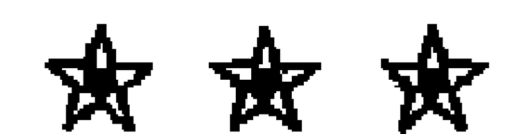
وتحولت الولايات المتحدة من زعيمة المعسكر الرأسمالى الإمبريالى إلى دولة رائدة وشريكة فى البحث عن السلام والتسويات الإقليمية ابتداء من تسوية مشكلة ناميبيا وكمبوديا والسلفادور ونيكاراجو إلى القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط مرورًا بدور تطالب به ، وتتردد فى الصومال ورواندا والبوسنة ، ودور تضطلع به فى حشد عسكرى لم يسبق له مثيل لمواجهة غزو العراق للكويت ، والقضاء على القوة العسكرية العراقية . ونشطت الأمم المتحدة فى أداء مهام جديدة عليها كل الجدة ، ومتنوعة غاية التنوع ، ما بين الإشراف على الانتخابات فى ناميبيا وكمبوديا ، ووضع خطة للإصلاح الاقتصادى فى السلفادور ، والدعوة لمؤتمر للتعهدات لمساعدة الشعب الفلسطينى ، والسلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات الذى رفضت فى عام ١٩٨٩ منحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة لإلقاء بيان فى الأمم المتحدة بنيويورك ، والمغادرة فى غضون ساعات فإذا بها فى عام ١٩٩٣ تدعو ليوقع إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن بحضور الرئيس الأمريكى بيل كلنتون .

وهكذا انقلبت المفاهيم والمعايير والممارسات التى سادت منذ عام ١٩٤٥ رأسا على عقب فى أقل من نصف قرن من الزمان ، وارتفع شعار نظام عالمى جديد والسؤال الذى يطرح نفسه ، ما هى أبرز سمات هذا العالم الجديد ؟ وما هى دلالاته على القضايا العربية ومعالجتها فى الأمم المتحدة ؟ وما أثر ذلك على المنظمة الإقليمية فى

المنطقة العربية ، وهى جامعة الدول العربية وما تفرضه عليها هذه التطورات من تجديات ؟

لقد عرّف ليدل هارت فى كتابه « استراتيجية الاقتراب غير المباشر » الحرب بأنها فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة ، ولاشك أن الولايات المتحدة بانتصارها فى الحرب الباردة ، وكسبها للحرب دون إطلاق صاروخ أو رصاصة أو قنبلة ضد الاتحاد السوفيتى السابق وإمبراطوريته الاشتراكية فى آسيا وأوربا من خلال فن الإنهاك العسكرى فى الهند الصينية وأفغانستان ، واستنزافه اقتصادياً فى كوبا والعديد من الدول النامية ، وإجباره على تخصيص الموارد الضخمة من أجل مواجهة شبكة الأحلاف العسكرية التى أقامتها حوله في أوربا وآسيا ، وكذلك موازنة المعاهدات الثنائية العسكرية التى أبرمتها مع القوة الآسيوية الرئيسية ، وهى اليابان فى إطار ما سمى معاهدة الدفاع المتبادل وتلا ذلك انطلاق الولايات المتحدة فى سباق التسلح الذى بلغ ذروته ببرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية SDIالمعروفة باسم حرب النجوم Star War أو بالضغوط السياسية والاقتصادية فى إطار ترتيبات الأمن والسلام فى أوربا فى إطار معاهدة هلسنكى وغيرها ، قد كسبت الحرب وتربعت على كرسى القيادة العالمية لفترة قادمة قد تطول أو تقصر وفقًا للمتغيرات فى المرحلة القادمة ، ووفقا لمدى نجاح القيادة الأمريكية فى إدارة الصراع فى مرحلة السلام الأمريكى ، كما نجحت فى إدارة الصراع فى عهد القطبية الثنائية ، ولا ريب أن مرحلة

القطبية الثنائية وما أطلق عليها من مصطلح الحرب الباردة ، لم يكن دقيقًا ذلك لأن فترة ما بعد ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠ لم تكن باردة حقيقة بل شهدت عدة حروب إقليمية بلغ بعضها من العنف والشراسة في القتال مبلغًا لا يستهان به ، بل استخدمت فيه أسلحة أكثر تطورًا وأشد فتكًا من تلك التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية ، يكفى أن نشير إلى حربى يونية ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، وحرب فيتنام ، وحرب أفغانستان ، بل والحرب العراقية الإيرانية التى استمرت زهاء عقد من الزمن ، ولكن سمة كل تلك الحروب أنها كانت إقليمية ، ولم تتورط فيها القوى الكبرى مباشرة ، ونفس الشيء بالنسبة لمصطلح النظام العالمى الجديد الذى يحلو للبعض أن يسميه فوضى عالمية ، وأن هذه الحالة الدولية ليس لها من صفات النظام ولا العالمية ولا الجدة أى شيء ، بل أنها تميزت بالصراع الحاد فى مناطق معينة كما هو شأن الصراع الدامى فى يوغوسلافيا السابقة ، والصراعات التى تظهر وتخبو بين الدول السوفيتية السابقة وصراعات الحروب الأهلية كما فى الصومال وليبيريا ، ولكن مرة ثانية يمكن القول إن هذه الصراعات بدورها لم تتورط فيها مباشرة أية قوى عظمى أو شبه عظمى سوى فى إطار ما يسمى بحفظ السلام ، ولفهم طبيعة التغيرات سنتناول بإيجاز الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية ثم التغيرات التى طرأت بعد ذلك .



المبحث الأول
معالم التطورات فى المرحلة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية

تميز الإطار الدولى والإقليمى بعد الحرب العالمية الثانية بسمات خاصة وإن كانت متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض .

١ - السمات العالمية للأوضاع الدولية :

يمكن القول إن هناك أربع سمات ميزت السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية هى :

الأولى : ظهور القوة النووية كأداة للحرب ففى ٦ أغسطس ١٩٤٥ ألقيت أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما ، وفى ٩ أغسطس ألقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة نجازاكى ، وأحدث ذلك فضلا عن التدمير الرهيب تغيرا ضخما فى أساليب الحرب ، كما ترتب على ذلك التسابق لتطوير وسائل التدمير ، حيث أمكن الوصول للقنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ ، وهى أقوى بكثير من القنبلة الذرية التى استخدمت فى هيروشيما ونجازاكى .

الثانية : انقسام العالم إلى معسكرين كبيرين ، وظهور الحرب الباردة بينهما : إذ ترتب على اندلاع الثورات فى أوربا الشرقية وفى الصين أن امتد النفوذ السوفيتى سواء عسكريا أو أيديولوجيا إلى مناطق جديدة ، وزاد ذلك من تخوف الغرب من الهيمنة السوفيتية ،

ومن ثم سارعت الولايات المتحدة لتمد يد العون لأوربا الغربية فى المشروع الشهير باسم مشروع مارشال وزير الخارجية الأمريكى ، الذى دعا فى يونية ١٩٤٧ إلى وضع برنامج ضخم لانعاش اقتصاديات دول أوربا الغربية ، كما تغيرت السياسة الأمريكية تجاه اليابان وتحويلها إلى حليفة بعد أن كانت معادية .

الثالثة : بروز سياسة الأحلاف العسكرية : لقد برزت تلك السياسة فى البداية فى شكل معاهدات ثنائية عقدها الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٤٣ مع تشيكوسلوفاكيا ، وفى أبريل ١٩٤٥ مع كل من يوغوسلافيا وبولنده . وكان رد الفعل الغربى هو عقد معاهدة بروكسل للضمان الجماعى فى ١٧ مارس ١٩٤٨ بين كل من بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولكسمبورج ، ثم معاهدة حلف شمال الأطلنطى التى شملت بالإضافة إلى دول معاهدة بروكسل كل من كندا ، إيطاليا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال إيسلندا فضلا عن الولايات المتحدة ، وتحرك الاتحاد السوفيتى بخطوة مضادة بإقامة حلف وارسو فى ١٩ مايو ١٩٥٥ لضم دول أوربا الشرقية .

الرابعة : تطور حركة السلام وقيام الأمم المتحدة إذ أن الدول المحبة للسلام ، لم تفقد الأمل نتيجة إخفاق عصبة الأمم فى الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الثانية ، وبذلك سعت لإنشاء منظمة جديدة باسم الأمم المتحدة أكثر تقدما فى الصيغة التى وضعتها لحفظ السلام ، وبناء الأمن وتشمل أبعادا سياسية واقتصادية وإنسانية ، وتسعى لتشكيل قوة ردع عسكرية كما نص على ذلك ميثاق الأمم

المتحدة فى المادة ٤٣ ، ولكن الآمال المعقودة على الأمم المتحدة ربما كانت أكثر من الواقع القائم على تصارع المصالح واختلاف إرادات الدول ، ومن ثم لم تستطع المنظمة الدولية الحيلولة دون نشوب النزاعات الإقليمية العديدة .

٢ – السمات الإقليمية : ويهمنا فى المقام الأول دائرتان من دوائر الحركة المباشرة المتصلة بالمنطقة العربية ، وهى المتمثلة فى الإقليم العربى والإقليم الإفريقى .

(أ) الإقليم العربى : لقد عانت المنطقة العربية من السيطرة الاستعمارية إذ تقاسمتها كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذلك سعت الحركة الصهيونية العالمية لإقامة دولة لها فى المنطقة العربية مستفيدة من تحالفها مع القوى المسيطرة على مسرح السياسة الدولية من ناحية وعلى التعاطف الدولى عامة والأوربى – الأمريكى خاصة نتيجة ما تعرض له اليهود من اضطهاد ومذابح على يد النظم النازية والفاشية فى أوربا من ناحية ثانية ، وحالة الضعف العربى والفلسطينى نتيجة الانقسام والتشرذم من ناحية ثالثة وتغلغل القوى الصهيونية خاصة واليهودية عامة ، وسيطرتها على أجهزة الإعلام ، والمصارف ، والدوائر المالية والسياسية فى أوربا وأمريكا ، وتشكيلها قوى ضغط ذات فعالية كبيرة من ناحية رابعة ، وهكذا شهد الإقليم العربى صراعا ثلاثى الأبعاد :

الأول : الصراع العربى الإسرائيلى ، والذى أدى لاندلاع أكثر من حرب بين الطرفين خلال العقود الماضية .

الثانى : الصراع العربى ضد قوى الاستعمار القديم المتمثل فى بريطانيا وفرنسا والجديد الذى تمثل فى الولايات المتحدة ، ونتج عن ذلك سياسة الأحلاف فى الشرق الأوسط مثل حلف بغداد .

الثالث : الصراع الأيديولوجى الناتج عن تأثير العقيدة الشيوعية ، وتصارعها مع الفكر الغربى من ناحية وتصارع العقيدة مع التراث العربى الإسلامى من ناحية أخرى ، وأدى هذا لانقسام الدول العربية فى إطار شعارات متنوعة ما بين معتدلة وراديكالية أو يسارية ويمينية أو ثورية ورجعية .

وكانت محصلة هذه العملية برمتها هو سيطرة التشرذم العربى ، تعزز القوة الإسرائيلية ، استنزاف الموارد العربية ، سيطرة حالة من الشك وعدم الثقة بين الأنظمة السياسية العربية ، وأخيرا بقاء الدول العربية فى دائرة التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى رغم ما لديها من ثروات طبيعية وطاقات بشرية وموقع استراتيجى فريد .

ومع هذا فقد نجح العرب فى إقامة أول تنظيم قومى تمثل فى جامعة الدول العربية التى أنشئت فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وتمكنت أن تحقق للعرب أول صورة من صور الوحدة الفضفاضة ، وأن تصمد فى مواجهة كل التحديات والعواصف العاتية التى واجهتها عبر ما يقرب من الخمسين عاما .

(ب) الإقليم الإفريقى : وهنا أيضا نجد الإقليم الإفريقى غانى من ويلات الاستعمارين البريطانى والفرنسى فى المقام الأول فضلا

عن جيوب من الاستعمار الإيطالى والبرتغال والأسبانى ، ومن ثم فإن حركة التحرر ضد الاستعمار فى العالم العربى تواكبت ، وكان لها أصداؤها فى الحركة المناهضة للاستعمار فى إفريقيا بل تعاونت الحركتان فى العديد من المحافل الدولية ، كما أن الصراع الأيديولوجى والحرب الباردة انعكست آثارهما على إفريقيا ، كما انعكست على العالم العربى ، وإذا كانت إسرائيل وجهت توسعها واعتداءاتها على العالم العربى ، فإنها تعاونت مع قوى الاستعمار الغربى ، ومع جنوب إفريقيا العنصرية التى كانت الخطر الأول على الدول الإفريقية الناشئة ولذا تشابهت سياسة الدولتين ، كما تعاونت وتضافرت الجهود العربية والإفريقية لمقاومتهما فى مرحلة الحرب الباردة ، وحتى أواخر الثمانينات حيث بدأت الأسوار فى الانهيار ، وبرزت عناصر الخلاف فى الأولويات وهو ما لا مجال لبحثه فى هذا المقام .

وكما اضطلعت مصر بدور رئيسى فى بناء صرح التعاون العربى ، فقد أعطت اهتماما مماثلا بإفريقيا امتد من منطقة وادى النيل ذات الارتباط الوثيق بمصدر الحياة لمصر ، ألا وهو نهر النيل إلى كافة أرجاء القارة الإفريقية ارتباطا بعوامل المصير المشترك ووحدة النضال ضد الاستعمار والتخلف والتبعية ، وبالسعى نحو بناء الدولة الحديثة القائمة على التعاون والتساند المتبادل بين الدول الإفريقية ، ومن هنا لعبت مصر دورا رئيسيا فى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ ، وعقد المؤتمر الإفريقى الثانى فى

القاهرة عام ١٩٦٤ ، وتولت مصر رئاسة القمة الإفريقية مرتين خلال ٤ سنوات أى عام ٩٠ - ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، كما عقد فى القاهرة مؤتمر القمة العربى الإفريقى الأول عام ١٩٧٧ .

وباختصار نجد أن سمات النظام الدولى القديم فى الإقليمين الإفريقى والعربى ، تكاد تكون متشابهة وتتلخص فى : سيطرة استعمارية وحركة تحرر مناهضة لها ، سعى نحو التجمع الإقليمى . محاولة للخروج من دائرة التخلف الاقتصادى ، صراع أيديولوجى ومصلحى بين القوى العظمى للسيطرة من جديد ، حروب أهلية ومشاكل حدود وعدم استقرار سياسى واجتماعى واقتصادى مما يخلق مشاكل عديدة تحد من السعى نحو التقدم الاقتصادى وبنيان كيان سياسى مستقر .

المبحث الثانى
التغيرات الدولية فى مرحلة
ما يسمى بالنظام العالمى الجديد

لقد طرأت تغيرات جمة على النظام العالمى الذى ساد فى عصر الحرب الباردة ولمعرفة طبيعة وأبعاد هذه التغيرات نعرض لنقاط ثلاث :

الأولى : معالم النظام الدولى الجديد :

تتميز أبرز سمات هذا النظام فى العناصر الرئيسية التالية :

١ - إن هذا النظام يقوم على افتراض وحدة أو عدم اختلاف مواقف الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وتمشى أو مسايرة هذه الدول مع المواقف الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبعبارة أخرى سيطرة المفاهيم السياسية والاقتصادية الأمريكية على النظام الجديد .

٢ - تحتل مسألة الرقابة على التسلح سواء من حيث الإنتاج أو التصدير مكانة كبيرة فى الفكر الأمريكى المتصل بالنظام الدولى الجديد ، ونجاح الولايات المتحدة فى ممارسة الضغوط فى هذا المجال ، الأمر الذى أسفر عن اضطرار دولة مثل الأرجنتين للتخلى عن برنامج صاروخ كوندور ، واتجاه كل من البرازيل والمكسيك للاستجابة للضغوط الأمريكية الخاصة بالتسلح ، واضطرار كوريا الشمالية لقبول مبدأ التفتيش على مفاعلاتها ومنشآتها النووية ، ونفس الشيء بالنسبة لموافقة الجزائر على قبول التفتيش على مفاعلها النووى وانضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووى ، هذا مع عدم إغفال محاولات هذه الدول لمواجهة ، أو للمناورة أمام الضغوط المختلفة الواقعة عليها ، ومن هذا القبيل مطالبة كوريا الشمالية بالتفتيش على القواعد الأمريكية النووية فى كوريا الجنوبية .

٣ - سعى الولايات المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية للحيلولة دون حدوث تطور علمى تكنولوجى فى دول العالم الثالث غير محسوب بدقة ، وذلك من خلال الرقابة على مراكز الأبحاث

ونقل التكنولوجيا ، ومنع تطوير التكنولوجيا العسكرية وخاصة فى مجال الصواريخ والمواد النووية ، وتكنولوجيا الكومبيوتر المتقدمة SUPER COMPUTER .

٤ – كما تبرز قضية احترام حقوق الإنسان وتطبيق المعايير والمفاهيم الغربية لهذه الحقوق باعتبارها المعايير المستقرة عالميا ، وممارسة الضغوط ضد الدول التي لا تتمشى مع ذلك ، بل واعتبار قضايا حقوق الإنسان من مبادئ القانون العام التى لا ينبغى الاحتجاج فى مواجهتها بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية .

٥ – بروز الدور الرئيسى للأمم المتحدة فى تنفيذ ما يتقرر بشأن مختلف الدول والمناطق الجغرافية من عمليات حفظ السلام ليس بمفهومها التقليدى لمراقبة الانسحاب ، أو وقف إطلاق النار بين الدول المتحاربة بل بمفهومها الجديد الموسع والذى يشمل نزع سلاح الميلشيات (كما فى الصومال ونيكاراجوا) ، إجراء الانتخابات (كما فى هايتى وانجولا وكمبوديا) ، تطبيق حق تقرير المصير (كما حدث فى ناميبيا وكما يجرى الإعداد له فى الصحراء الغربية) ، وفى حماية الأقليات كما هو شأن الأكراد فى شمال العراق .

الثانية : التعامل الأمريكى مع دول العالم الثالث :

تتحرك الولايات المتحدة فى إطار النظام الدولى الجديد بالتركيز على ثلاثة عناصر فى تعاملها مع الدول النامية :

١ – تقديم المساعدات الإنسانية فى إطار منظمة الأمم المتحدة

لاستخدامها كوسيلة ضغط على الدول من خلال حشد رأى عام دولى (كانت أمريكا فى الماضى تفضل المساعدات الثنائية وتستخدمها كوسيلة ضغط أيضا) ، والأمثلة فى هذا المجال عديدة ، ولكن أحدثها وأبرزها المساعدات الإنسانية للأكراد فى شمال العراق وما واكبها من ضجة إعلامية واضحة ، كذلك المساعدات الإنسانية لجنوب السودان وأثيوبيا والضغوط الدولية التى تمارس ضد هاتين الدولتين بوجه خاص لقبول ذلك . هذا لا يعنى إغفال مسئولية النظم السياسية والاقتصادية فى الدول المذكورة ولكن ما أردت إبرازه هو العنصر الجديد فى التعامل الدولى .

٢ – تقديم المساعدات الإنسانية المرتبطة بالكوارث الطبيعية من خلال القنوات الثنائية والمباشرة بوجه خاص ، ومن أبرز الأمثلة فى هذا المجال أن ارتبط تحرك الولايات المتحدة فى كوارث الأعاصير فى بنجلاديش فى نفس الوقت بطلب الولايات المتحدة من بنجلاديش ، تقديم تسهيلات وامتيازات لقواتها ، التى أرسلتها للمشاركة فى مواجهة الأعاصير ، زيادة عن المعتاد والمتعارف عليه فى مثل هذه الظروف .

٣ – بذل المساعى للتوفيق بين الفئات المتصارعة داخل بعض الدول النامية ، وفى نفس الوقت الضغط على نظم الحكم فى هذه الدول للتخلى عن السلطة كما حدث فى أثيوبيا مع نظام منجستو ، أو لقبول المفاهيم الأمريكية كما حدث فى الاتفاقيات الخاصة بأنجولا التى وقعت فى لشبونه فى ٣١ مايو ١٩٩١ .

الثالثة : دول ذات طبيعة ووضع خاص :

في إطار النظام الدولي الجديد والتعامل الأمريكي مع مختلف مناطق ودول العالم تبرز دولتان لهما وضع ونشاط خاص هما : جنوب إفريقيا وإسرائيل .

١ – بالنسبة لجنوب إفريقيا فقد حققت طفرة في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية ، إذ أن زيارات دى كليرك رئيس وزراء جنوب إفريقيا في النصف الأول من عام ١٩٩١ لأكثر من عشر دول إفريقية ، منها دول ذات ثقل مثل السنغال وكينيا ، فضلا عن عدد من دول المواجهة الإفريقية ، قد أدت لكسر الجليد في العلاقات بين جنوب إفريقيا ودول القارة ، وقد دفع ذلك بجنوب إفريقيا للتحرك بنشاط بإرسال رسائل لرؤساء العديد من الدول الإفريقية ، وقد أبدت جنوب إفريقيا اهتماما بالقمة الإفريقية في القاهرة ، إذ قام وزير خارجيتها بزيارة رسمية لمصر قبل انعقاد القمة ، كما تابعت جنوب إفريقيا أعمال القمة عن كثب ، وتتطور الأوضاع في جنوب إفريقيا حثيثًا نحو بناء نظام لا عنصري ومتوازن ، وذلك ما تحقق بعد الانتخابات في أبريل ١٩٩٤ ، وقد أدى ذلك كله إلى عودة جنوب إفريقيا للمجتمع الدولي من خلال تطبيع علاقاتها ومواقفها ، وأصبحت عضوًا في منظمة الوحدة الإفريقية ، واحتل نيلسون مانديلا مكانه كأول رئيس

أسود لجنوب إفريقيا ، وترك ذلك أثره البعيد المدى على القارة الإفريقية بوجه خاص وعلى المستوى الدولى بوجه عام ، وما تزال آثاره لم تتحدد بصورة كاملة بعد .

٢ - أما بالنسبة لإسرائيل فيلاحظ زيادة القبول العربى سياسيًا ونفسيًا لها كدولة فى المنطقة ينبغى التعايش معها ، بل والاستعداد للدخول معها فى علاقات بصورة أو بأخرى بخلاف ما كان عليه الحال فى الماضى ، إذ أن قبول إسرائيل كان ينبنى على الأمر الواقع الذى تسعى الدول العربية لتغييره ، ويلاحظ أن هذا التحول فى الموقف العربى نحو الاعتدال فى النظرة والتعامل مع إسرائيل تزامن مع تردد إسرائيل فى سياستها ومواقفها ما بين التشدد حينا والمرونة حينا آخر ، وبخاصة فى ظل حكومة العمال برئاسة إسحاق رابين . وجاءت مشاركة إسرائيل جنبًا إلى جنب مع الدول العربية فى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى الدار البيضاء أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٤ لتكون علامة تحول كبرى فى المنطقة .

ثم جاءت قمة القاهرة العربية فى عام ١٩٩٦ لتمثل نقلة نوعية فى العلاقات بين الدول العربية ، حيث شاركت جميع الدول العربية عدا العراق التى لم توجه لها الدعوة ، كما عبرت القمة العربية لأول مرة عن تأييدها لعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية بصورة واضحة لا لبس فيها ، وهكذا أصبحت المنطقة مهيأة بدرجة كبيرة لتطوير العلاقات فيما بينها ، وأيضا لبناء

شرق أوسط جديد ما تزال ملامحه لم تتحدد للعقبات والصعوبات التى تواجه عملية السلام نتيجة العناد الإسرائيلى وبخاصة فى ظل حكومة الليكود برئاسة نتنياهو .

ولا شك أن هذه المتغيرات فى النظام العالمى قد عكست آثارها على النظامين الإقليمين الذى ينتمى إليهما مصر ، بصفتها أكبر الدول العربية والقوة الرئيسية فى المنطقة العربية ، وهما النظام العربى والنظام الإفريقى ، ولعله من المفيد أن نذكر بعض دلالات هذا التغير فى المنطقتين .

الدلالة الأولى : إن الأوضاع فى المنطقتين العربية والإفريقية لم تستقر بعد ، وهذا يؤدى إلى بروز حالات وبؤر من التواتر والصراع سواء بين الدول التى تنتمى لأى من الإقليمين أو حتى فى داخل الدولة الواحدة .

الدلالة الثانية : إن مصر أكثر دول المنطقتين العربية والإفريقية استقرارًا من ناحية وتأثيرًا من ناحية أخرى ، رغم أنها ليست أكبرها سكانًا لأن نيجيريا تأتى فى المقدمة كما أنها ليست أكثرها ثروة إذ تتصدر الدول العربية البترولية المقدمة ، ولعل مرجع حالة الاستقرار والتأثير المصرى هو البعد الحضارى والثقافى عميق الجذور والانصهار الديمغرافى فضلاً عن الموقع الاستراتيجى .

الدلالة الثالثة : إن مصر بصفتها السابقة مطالبة بالقيام بدور

ما فى المنطقتين العربية والإفريقية ، وهذا الدور هو دور الأول بين متساوين ، فهو دور القـائد بتوازن دقيق وخاص ، وليس دور الأب المسيطر ، أو دور ولـى الأمـر المستند للحـق الإلهـى ، إنه دور قائد التفاعل الذى يعطى ويأخذ لصالح جميـع الأطـراف .

الدلالة الرابعة : إن انعكاس التغيرات الدولية المتمثلة فى بروز دور الأمم المتحدة كقوة حفظ سلام ، وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة فى العالم ، ووجود علاقات وثيقة بين العديد من الدول العربية والولايات المتحدة ، يجعل الدور المصرى أحيانًا مرغوبًا فيه كما حدث إثر غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، وأحيانًا غير ذلك وهنا تبرز معضلة السياسة المصرية تجاه العالم الخارجى ، وسياسة القوى المهيمنة عالميًا تجاه مصر ، ويثور التساؤل حول نقطة التوازن فى تفاعل السياسة المصرية مع القوى المهيمنة عالميا .

الدلالة الخامسة : إن تطوير آليات فض المنازعات وعمليات حفظ السلام الإقليمى سواء فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، أو جامعة الدول العربية يصبح مطلبًا ملحًا ويمكن التفكير فى ذلك فى إطار تطوير مهام جامعة الدول العربية على غرار ماحدث فى منظمة الوحدة الإفريقية بإنشاء آلية حفظ السلام .

المبحث الثالث
الأمم المتحدة والأمن القومى العربى

القضايا ذات الطابع الأمنى والمتصلة بالأمن القومى :

قضية التسلح فى الشرق الأوسط ، وأثر ذلك على الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة ، وقد أخذ تناول الأمم المتحدة لهذا الموضوع أكثر من بعد :

الأول : المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وهو قرار طرحته إيران ومصر منذ عام ١٩٧٤ ، وعند قيام الثورة فى إيران عام ١٩٧٩ تراجعت إيران عن تبنى القرار ، وكانت إسرائيل تمتنع عن القرار حتى عام ١٩٧٩ وفى عام ١٩٨٠ انضمت إلى توافق الآراء ، ويدعو القرار لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، ويطالب السكرتير العام بتقديم دراسة حول كيفية تحقيق ذلك وهو ما قامت به المنظمة الدولية بالفعل ، وتنقسم الآراء العربية والإسرائيلية حول الموضوع إذ ترى إسرائيل أن إقامة المنطقة يستلزم قيام سلام من خلال التفاوض المباشر ، فى حين ترى الدول العربية ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار ، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد طالبت مصر بمبدأ الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات حول الأنشطة والبرامج النووية فى منطقة الشرق الأوسط كإجراء لبناء الثقة .

الثاني : الربط فى عدة قرارات بين إسرائيل وجنوب إفريقيا بالنسبة للتعاون فى مجال التسلح النووى ، وهو ما حرصت عليه الدول العربية والإفريقية وخاصة فى فترة التعاون الوثيق بين المجموعتين .

الثالث : الدعوة إلى تحويل الشرق الأوسط لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وهى الدعوة التى تبنتها مصر بمبادرة الرئيس مبارك فى أبريل ١٩٩٠ ، وقد أمكن الإشارة فى الفقرة الرابعة عشرة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ إلى أن الإجراءات المتخذة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل العراقية هى خطوة نحو جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ولكن للأسف لم تتخذ أية إجراءات فى سبيل تنفيذ هذه الفقرة رغم مساعى مصر إذ اعتبرت لجنة تدمير الأسلحة العراقية أن ذلك خارج اختصاصها وأن مرجعه لمجلس الأمن أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو غير ذلك من الأجهزة .

الرابع : انتقاد التعاون الاستراتيجى والمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل فى أكثر من قرار من قرارات الجمعية العامة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط .

الخامس : التسلح النووى الإسرائيلى وقد طرح هذا الموضوع بمبادرة من العراق عام ١٩٧٩ ، حيث طلب القرار آنذاك من السكرتير العام تقديم تقرير تعده لجنة خبراء حول القدرة النووية

لإسرائيل وقد قدم التقرير بالفعل عام ١٩٨١ وأشار إلى توافر مخزون من المواد المشعة بالإضافة للقدرة التقنية النووية لدى إسرائيل ، ويطالب القرار إسرائيل باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ الصادر فى يونية ١٩٨١ عقب اعتدائها على المفاعل العراقى عام ١٩٨١ ، ويدعوها أيضا للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وواجه هذا القرار تدهورًا خطيرًا فى التأييد الدولى له حيث كانت نتيجة التصويت على مشروع القرار فى الدورة ٤٨ للجمعية العامة فى اللجنة الأولى ٥٥ صوتًا لصالح ، ٣٩ صوتًا ضد ، امتناع ٤٧ دولة مما يعد تحولاً جوهريًا فى نمط التصويت ، وأوضحت الولايات المتحدة عزمها على مواصلة السعى لإسقاط القرار عند طرحه على الجمعية العامة ، وقد تراوح الموقف الأوربى بين معارضة القرار والامتناع عن التصويت ، وفى عام ١٩٩٤ أجرت مصر تعديلاً جوهريًا على عنوان البند ، فأصبح التسلح النووى فى الشرق الأوسط وفى المضمون الذى حذفت فيه أية إشارة سلبية لإسرائيل عدا مطالبتها وغيرها من دول المنطقة للانضمام لمعاهدة منع الانتشار ، ومع ذلك صوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ودول صغرى ضد القرار ، وامتنعت الدول الأوربية وغالبية دول العالم وصوتت قلة لصالح القرار ، رغم الجهد الفائق الذى بذلته الدبلوماسية المصرية إلا أن ضغوط الولايات المتحدة أدت لتراجع العديد من الدول عن تأييدها للقرار بدعوى ذكره إسرائيل بالاسم .

هذا ومما يسترعى النظر فى مداولات الجمعية العامة للدورة ٤٨

لعام ١٩٩٣ والدورة ٤٩ لعام ١٩٩٤ ، وجود بعض المفارقات إذ تقف الهند مع كل من الولايات المتحدة وإسرئيل فى نفس الموقف بمعارضة القرار وفى السعى لدى الدول الأخرى لاسقاطه ، ولا شك أن الموقف الهندي له ارتباط بالعلاقات الهندية الباكستانية لكنه فى نفس الوقت يعكس مدى التغيرالذى طرأ على السياسة الهندية تجاه إسرائيل ، وقد نشطت إسرائيل فى التأثير على مواقف الدول المختلفة من خلال مخاطبتها باللغة التى تهتم بها فمثلا تمتنع البرازيل عن التصويت على القرار لأنه يشير لمعاهدة منع الانتشار التى لم تنضم إليها .

ورغم أن العراق هى التى بادرت بطرح هذا البند إلا أنه أصبح بندًا عربيًّا ، وأصبحت مصر أكثر الدول اهتمامًا به لانشغالها بقضية التسلح النووى الإسرائيلى ، وأثره على الأمن القومى المصرى خاصة والعربى عامة ، وتحرص مصر على إبراز موقف إسرائيل الذى يتسم بالمراوغة فى تناول موضوع التسلح النووى فى الشرق الأوسط ، وضرورة حثها على الانضمام لمعاهدة منع الانتشار خدمة لقضية السلام إذ أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها قوة نووية فعلية ، أما الدول الأخرى فى المنطقة ، فإنه إما لديها قدرات محتملة أو ليس لديها أية قدرات على الإطلاق فى هذا المجال ، فى حين أن الموقف الإسرائيلى خاصة والغربي عامة ، يرى أن هذا الموضوع يمكن مناقشته فى مرحلة لاحقة في غمار التقدم فى عملية السلام ، وفى إطار التسوية الشاملة للنزاع وأن الإصرار عليه حاليًّا يضر بالمناخ الإيجابى لعملية السلام .

السادس : اتفاقية الأسلحة الكيمائية والتى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ ، وطالبت جميع الدول بالانضمام لها ، وقد اتفقت الدول العربية بناء على مبادرة مصر فى مجلس جامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ على عدم التوقيع على الاتفاقية على أساس ضرورة الربط بين كافة أسلحة الدمار الشامل . ولكن معظم الدول العربية سارعت بعد ذلك بالتوقيع تباعًا خلال عام ١٩٩٣ تحت تأثير الضغوط الدولية ، وقلة هى التى لم توقع من بينها مصر وليبيا والعراق ، كل لأسبابه الخاصة به ، وترجع خطورة هذه الإتفاقية إلى :

(أ) إنها تمنع إنتاج الأسلحة الكيمائية فى الوقت الذى لم تنضم جميع الدول وخاصة فى الشرق الأوسط لمعاهدة منع الانتشار النووى ، وقد طالبت مصر أن تنضم إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى مقابل انضمام الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيمائية حتى تكون الالتزمات متساوية .

(ب) إنها تقيم نظامًا دقيقًا للتحقق بطريقة غير مسبوقة .

(جـ) إنها تعطى الأمم المتحدة حق التفتيش المفاجئ بناء على شكوى من أى دولة ضد دولة اخرى وهو ما قد يستخدم للمساس بمبدأ السيادة .

السابع : إنشاء سجل للأسلحة : وكان ذلك ضمن القضايا التى

تؤثر على التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط أى المنطقة العربية ، ولذلك قاومت مصر هذا الموضوع على أساس أنه يخصص لصادرات الأسلحة ، ولا يتناول إنتاج ومخزون الأسلحة ، كما أنه يركز على الأسلحة التقليدية ويتجاهل أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية .

الثامن : بند « الاعتداء الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى وآثاره الوخيمة على النظام الدولى القائم ، والخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية » . وقد أدرج هذا البند فى الدورة ٣٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ بعد الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى ، وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بضرورة تنفيذها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ وضرورة سحب تهديدها بضرب المفاعلات النووية العراقية التى تستخدم للأغراض السلمية ، وطالبت مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ إسرائيل لقرار المجلس المشار إليه ، وقد بعثت إسرئيل برسالة للأمم المتحدة فى ١٩٨٤/٧/١٢ تؤكد التزامها بعدم الاعتداء على المنشآت النووية التى تستخدم فى الأغراض السلمية ، ورغم أن قرار الجمعية العامة لذلك العام اعتبر الرسالة الإسرائيلية غير كافية إلا أن الرسالة كان لها أثرها فى خفض عدد المؤيدين للقرار ، وقد زاد موقف العراق حرجا بعد غزوها للكويت وتأكيد إسرئيل على سلامة موقفها فى عام ١٩٨١ بأن نوايا العراق لم تكن سلمية .

الفصل الرابع

جامعة الدول العربية والأمن القومى العربى

لعل مسألة الأمن القومى العربى كانت الشغل الشاغل والهم الأول لجامعة الدول العربية منذ نشأتها ، إذ واجهت الوجود البريطانى في مصر والفرنسى فى كل من سوريا ولبنان فى منتصف الأربعينات ، ثم مشكلة فلسطين منذ ما أطلق عليه فى الأدبيات العربية باسم « النكبة » وفى الخمسينات واجهت الاستعمار الفرنسى فى شمال إفريقيا والاحتلال البريطانى فى الخليج وجنوب الجزيرة العربية .

وهكذا تطور مفهوم الأمن القومى العربى عبر الزمن واستمر فى تطور متتال ومتعاقب يصارع ضد قوى إقليمية ودولية عاتية .

أولاً : التعريف باستراتيجيه الأمن القومى العربى :

لا ريب أنه لرسم أو وضع استراتيجية لإقامة أمن قومى عربى لابد أن نشير إلى ما نقصده بالأمن القومى العربى ، ثم ما هى مصادر التهديد لهذا الأمن القومى العربى ، وأخيرًا كيف نواجه مصادر هذا التهديد ، بما يعزز من الأمن القومى العربى .

تنوعت التعريفات المتعلقة بالأمن القومى ، فهناك التعريف الذى ذكره « روبرت مكنمارا » وزير الدفاع الأمريكى الأسبق فى كتابه

« جوهر الأمن » وخلاصته أن الأمن يعنى التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن ، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءًا منه وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها .

ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ قرارها رقم ١٨٨ (هـ) فى الدورة ٣٨ تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد دراسة شاملة عن مفاهيم الأمن بالاستعانة بمجموعة من الخبراء وتم إعداد تلك الدراسة وأصدرتها الأمم المتحدة في سلسلة دراساتها عن نزع السلاح تحت رقم ١٤ بعنوان « مفاهيم الأمن CONCEPTS OF SECURITY وخلصت تلك الدراسة إلى :

١ – أن الأمن حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أى خطر فى هجوم عسكرى أو ضغط سياسى أو إجبار اقتصادى بحيث تتمكن من المضى بحرية فى العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها .

٢ – أن الأمن الدولى هو حصيلة الأمن الوطنى لكل دولة وأنه لن يتحقق إلا من خلال التعاون الدولى الكامل . -

٣ – أن الأمن بوجه عام هو مفهوم نسبى وليس مطلقًا ، وأنه يجب النظر للأمن الدولى أو الأمن القومى بمنظور الدرجة أو المدى .

٤ – أن أمن دولة ما قد يكون أحيانًا مصدر عدم الأمن لدولة أخرى ، وأنه فى مثل هذه الحالة تضيق المساحة الخاصة بالمساومة

والمفاوضة ، ويقل منطق التعاون والتوفيق ، لذا يجب على الدول أن تنظر لمفهوم الأمن فى عمومه وتكامله من منطلق أن أمن دولة ما لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن أمن الدول الأخرى ، ولذا فإن الجميع مطالب بالبحث عن حلول بناءة خاصة وأن استخدام القوة العسكرية فى غير أغراض الدفاع عن النفس ليس أداة مشروعة لأية سياسة وطنية بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

والتوجه العام لدى العديد من الكتاب الذين تناولوا قضية الأمن القومى هو النظر إليه على أنه مفهوم مجتمعى شامل ، تترابط فيه العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والجغرافية والإدارية ، فالأمن القومى هو الاستراتيجية الشاملة للدولة التى تنضوى تحت لوائها كافة أنشطة الدولة وإجراءاتها للمحافظة على سلامتها ووحدة أراضيها ، وحماية مصالحها ورفاهية شعبها ، والدفاع عن قيمها ومعتقداتها ومبادئها ومثلها فى مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة ، الرئيسية والثانوية على حد سواء ، هذا بالطبع مع اختلاف طبيعة الرد على كل تهديد وفقًا لطبيعته ووفقًا لقرارات الدولة ذاتها وقدرات خصومها .

ثانيًا : جامعة الدول العربية والأمن القومى العربى :

لقد أصدر مجلس جامعة الدول ، بمبادرة من مصر ، قراره رقم ٥٢١٥ فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ طلب فيه من الأمانة العامة للجامعة

إعداد دراسة شاملة عن الأمن القومى العربى ، تعرض خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر ، وتم بالفعل إعداد الدراسة وشكلت لجنة وزارية عربية لبحثها ودراستها ، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع فى إطار رسم الاستراتيجية المثلى للأمن القومى فإننى سوف أتناول ذلك بشيء من التفصيل على النحو التالى :

١ - خلفية طرح المشكلة .

٢ - أهم عناصر دراسة الأمانة العامة .

٣ - ردود فعل الدول العربية .

١ - خلفية طرح المشكلة :

لا شك أن مفهوم الأمن القومى هو مفهوم حديث نشأ بعد الحرب العالمية الثانية عندما شكلت الولايات المتحدة مجلسًا أسمته « مجلس الأمن القومى الأمريكى » عام ١٩٤٧ ، ولذا فلم يكن عجبًا أو مستغربًا أن ميثاق جامعة الدول العربية ، الذى أقر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، واعتمد كثيرًا فى نصوصه على عهد عصبة الأمم ، لم يتناول هذا المفهوم بالمعنى المتعارف عليه فى الوقت الحاضر ، وإنما أشار إلى موضوع الاعتداء وذلك فى المادة السادسة من الميثاق .

ولكن بعد حرب ١٩٤٨ أدرك العرب أن أمنهم فى خطر ، ومن ثم بادروا إلى عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى اعتمدها مجلس الجامعة فى ١٣ أبريل ١٩٥٠ ، وجرى التوقيع عليها فى ١٧ يونية ١٩٥٠ ، وكان عقد هذه المعاهدة هو الرد العملى

على أمرين ، **أولهما** : قيام إسرائيل . **وثانيهما** : المشروعات الغربية التي كان يجرى الترويج لها حول الشرق الأوسط ، وضمه فى سلسلة الأحلاف العسكرية التى كانت موضع الاهتمام الغربى لمحاصرة الاتحاد السوفيتي آنذاك . وأخذت هذه المعاهدة مفهومًا أكثر تقدمًا فى النظرة للأمن القومى دون أن تستخدم هذا المصطلح . فهى وإن اقتصرت على التركيز على الجانب العسكرى الدفاعى إلا أنها نظرت إليه من حيث البناء الأساسى ، وهو البناء الاقتصادى ، ومن ثم ربطت المعاهدة بين مفهوم الدفاع المشترك ومفهوم التعاون الاقتصادى ليس فقط كما هو واضح فى اسم المعاهدة ، وإنما أيضًا بتحليل المادة الرابعة والمادة الثامنة ويتجلى الأمر بطريقة أكثر وضوحًا فى البند الأول من الملحق العسكرى لهذه المعاهدة التى تحدد اختصاصات اللجنة العسكرية المنشأة بموجب المعاهدة والتى تنص فى الفقرة (د) أن من بين مهام تلك اللجنة « تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربى والدفاع المشترك » .

ومع هذا فلا ينبغى المبالغة فى تقدير أهمية معاهدة الدفاع المشترك ، ذلك لأنها لم توضع موضع التنفيذ الفعلى بصورة كاملة عندما تعرض الأمن القومى العربى للخطر أكثر من مرة طوال الأربعين سنة الماضية ، بل وأكثر من ذلك جرى انتهاك المعاهدة والمواثيق العربية بالغزو الشامل للكويت من قبل العراق فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، ولكن بقيت المعاهدة للاحتجاج بها أو الاحتماء بها عند

رغبة بعض الدول العربية فى اتخاذ موقف ما ، ولعل موقفين هامين جديرين بالإشارة .

أولهما : عندما قطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر نتيجة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، كان من بين الحجج التى استندت إليها خروج مصر على ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك ، **وثانيهما** : عندما غزت العراق الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، واجتمع مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة فى ١٠ أغسطس وأصدر قراره بمساندة الكويت والسعودية استند أيضًا إلى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وأبرز القرار أن الاجتياح العراقى للكويت له انعكاسات خطيرة على الوطن العربى والأمن القومى العربى ومصالح الأمة العربية العليا .

وإنه لمن نافلة القول : إن دور مصر كان رئيسيا عبر السنين فى بلورة المفاهيم الرئيسية للعمل العربى المشترك ، وإحياء الوعى العربى بالمخاطر التى تتعرض لها الأمة العربية ، ومن ثم فإنه فى سبتمبر١٩٩٢ طرحت مصر على بساط البحث فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية قضية الأمن القومى العربى . وفى تقديرى أن هذا الموقف أملته الاعتبارات التالية :

الأول : مالمسته مصر من ضغوط وتحركات دولية خطيرة تمارس على الدول العربية لكى تنضم للاتفاقية الدولية لحظر إنتاج واستخدام

الأسلحة الكيماوية ، والتى كان قد انتهى التفاوض بشأنها وصياغتها ، وكان مقررًا أن يتم اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة توطئة لانضمام كافة الدول إليها .

الثانى : المخاطر التى أدركتها مصر من التحرك الدولى السابق ومقارنته بتحرك مماثل منذ عدة سنوات بالضغط على الدول العربية للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتركت إسرائيل فى مأمن خارج الاتفاقية تطور برنامجها النووى دون رقيب أو حسيب .

الثالث : المبادرة التى طرحتها مصر منذ أبريل ١٩٩٠ حول أسلحة الدمار الشامل والدعوة لأن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وهذا التحرك لن يتقدم خطوة للأمام إذا انضمت الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيماوية بعد انضمامها لاتفاقية منع الانتشار النووى ومن ثم ستفقد كافة أوراق الضغط على إسرائيل .

الرابع : تطور المفاهيم والسياسات الدولية الخاصة بالأمن وضغوط دول الجوار الجغرافى على المنطقة العربية بما يشكل مساسا بأمنها ، وهذا يستدعي بحث قضية الأمن القومى العربى فى إطاره الشامل .

الخامس : السعى لحشد الطاقات والجهود العربية وجمع الصف العربى تحت شعار الأمن القومى العربى بعد ما أصابه من جراء اجتياح العراق للكويت ما أصابه .

لكل هذه الاعتبارات ، وربما غيرها ، بادرت مصر بطرح موضوع الأمن القومى العربى على مجلس الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ سعيًا لرسم استراتيجية عربية شاملة تحقق الأمن القومى العربى الذى أصبح معرضًا للخطر أكثر من أى وقت مضى منذ نشأة جامعة الدول العربية .

٢ - دراسة جامعة الدول العربية عن الأمن القومى العربى :

نشطت الأمانة العامة للجامعة العربية فى إعداد الدراسة المطلوبة واستعانت فى ذلك بخبراء من داخل الجامعة ومن خارجها ، ومن الشخصيات التى ساهمت من خارج الجامعة العربية اللواء د . أحمد فخر رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، والدكتور أسامة الغزالى حرب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام آنذاك ، أعد كل منهما ورقة بحثية ، وفى النهاية بلورت الأمانة العامة دراسة قدمتها للجنة الوزارية العربية التى شكلت من كل من : قطر - العراق - فلسطين - الأردن - ليبيا - تونس - مصر - السودان - سوريا - عمان والأمين العام للجامعة العربية ، كانت مفتوحة العضوية لجميع الدول العربية ، وقد قامت تلك اللجنة بدراسة الورقة وقررت إحالتها لمجلس الجامعة ككل ، وأوصت بأن تتولى أمانة الجامعة مع مجموعة خبراء من الدول الأعضاء اللجنة الوزارية العربية للأمن القومى ، وغيرها من أعضاء الجامعة تطوير الدراسة فى ضوء ملاحظات ومقترحات الدول

الأعضاء ثم إعادة عرضها فى اجتماع قادم ، ولكن فى الاجتماع الكامل لمجلس الجامعة أبدت بعض الدول وخاصة الدول الخليجية تحفظاتها على بحث الموضوع استنادًا إلى التطورات والمستجدات على الساحة العربية ، والتى تمثلت آنذاك فى اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذى لم تتضح أبعاده بعد ، وكذلك آثار حرب الخليج على التضامن العربى ، والتى لم تلتئم بعد ، ولذا تقرر تأجيل بحث الموضوع لوقت لاحق .

أما بالنسبة للاعتبارات التى دفعت بمصر لطرح الموضوع ، فإن بعض الدول العربية لم تلتزم بقرار مجلس الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ الخاص بضرورة أخذ موقف عربى موحد إزاء اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية ، بل بادرت بعض الدول العربية تحت تأثير الضغوط الدولية بالتوقيع أو الانضمام للاتفاقية المذكورة حيث انضمت ١٢ دولة عربية ، هى دول مجلس التعاون الخليجى ، ودول الاتحاد المغاربى عدا ليبيا ، ثم جيبوتى والصومال ، وبذلك أصبح نصف الدول العربية أعضاء فى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية وظل النصف الآخر خارجها ، وهكذا وجهت ضربة لقرار مجلس الجامعة العربية في أقل من ٦ شهور من اعتماده ، بل بدأ توجيه هذه الضربة بعد أيام قلائل من اعتماده عندما بدأ طرح مشروع الاتفاقية على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٢ .

والآن فلنلق نظرة على أهم ما تضمنته دراسة جامعة الدول العربية عن الأمن القومى العربى . لقد تناولت الدراسة عددًا من المسلمات

المتفق عليها ، مثل أهمية الوطن العربى ومفهوم الأمن الشامل وضرورة وضع استراتيجية قومية عربية وأهداف مثل هذه الاستراتيجية ، كما حللت الدراسة التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى وقسمتها إلى :

١ - **تحديات داخلية** : تتمثل فى التحديات السياسية مثل حالة التجزئة ، عدم صياغة أهداف مشتركة ، عدم الاتفاق على أسبقية التهديد ، استنفاد طاقات العرب فى الخلافات الفرعية . وتحديات اقتصادية ، تتمثل فى ضعف الإنتاج وتمركزه حول سلعة واحدة بصفة عامة ، واتساع الفجوة التكنولوجية ، وتحديات عسكرية مثل عدم وجود صناعة عسكرية متكاملة ، نقص التدريب والتنسيق بين الجيوش العربية ، وتحديات ثقافية وتتمثل فى الحاجة لتطوير المفاهيم الثقافية الموروثة لكى تتمشى مع المتغيرات الجديدة ، وتستطيع تصحيح المفاهيم وتقديم الاستجابة الثقافية للتحديات المطروحة على الأمة العربية .

٢ - **تحديات إقليمية** : وهنا ركزت الدراسة على التحدى الإسرائيلى بأبعاده وسياساته فى الاستيطان والقمع والتوسع ، وعلى التحدى الناتج من منطقة القرن الإفريقى .

٣ - **تحديات دولية** : وتتمثل فى محاولات الهيمنة والأطماع الأجنبية فى ثروات الوطن العربى وزرع الفرقة بين دولة والتدخل فى شؤونه الداخلية .

ثم عرضت الدراسة للوسائل الكفيلة بمجابهة التحديات السابقة حيث دعت إلى ضرورة توحيد الإرادة العربية على قاعدة بناء الثقة والوفاق من خلال تنقية الأجواء والتضامن وطالبت بوضع استراتيجية لتحقيق الأمن العربى بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والإعلامية .

واستعانت الدراسة بما ورد فى مواثيق العمل العربى المشترك ، ومقررات القمم العربية ومواثيق دول إعلان دمشق ، ومجلس التعاون الخليجى ، والاتحاد المغاربى من مبادئ تدعو لأهمية التضامن العربى ، وأن تعمل كافة المنظمات الجهوية فى إطار الجامعة العربية .

ولنا بعض الملاحظات على الدراسة المذكورة يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ - إن الدراسة حرصت على تجنب الإشارة بالاسم لأى من دول الجوار العربى التى تؤثر على الأمن القومى العربى ، فلم تشر لإيران رغم احتلالها لثلاث جزر عربية ، وأشارت لتركيا بطريقة غير مباشرة عند تناولها لقضية المياه ، وحقوق كلٍ من سوريا والعراق فى نهرى دجلة والفرات .

٢ - ركزت الدراسة على أن مصدر التهديد الخارجى هو إسرائيل ، ولم تشر أو تستخدم تعبيرُ الصهيونية أو العدو الصهيونى ، وإن أوضحت الدراسة بجلاء عناصر التهديد الإسرائيلى فى أنها استمرار احتلال الأراضى العربية - ورفض تنفيذ قرارات

مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية – امتلاك أسلحة الدمار الشامل – استقدام المهاجرين اليهود واستمرار بناء المستوطنات – سرقة المياه العربية .

٣ – كان لغموض الدراسة فى حديثها عن دول الجوار والاكتفاء بالتركيز على إسرائيل يعنى الأخذ بالنظرة التقليدية لمصادر التهديد وهى النظرة المتفق عليها من قبل الدول العربية ، وإن كان بدرجات مختلفة من الحماس فى هذه المرحلة .

٤ – اتسمت الدراسة بقدر من السلبيات مثل طرح بعض الشعارات التقليدية حول العوامل الثقافية ، مثل التشوهات الثقافية ، والتبعية الثقافية وركزت فى البعد الاقتصادى على الدعوة للحرية الاقتصادية والقطاع الخاص ، وأبرزت فى الجانب السياسى والإعلامى ضرورة دعم المفاوض العربى ، والتأكيد على استراتيجية السلام .

٥ – ومما يحمد للدراسة أنها تحدثت بقدر من الصراحة عن الانقسام العربى وضعف الإرادة العربية ، وضعف الإيمان القومى فى الدعوة لتعزيز العمل العربى المشترك ودعوتها لضرورة تنقية الأجواء العربية .

٣ – ردود فعل الدول العربية :

لقد اختلفت ردود فعل الدول العربية باختلاف درجة إحساسها بالخطر الإسرائيلى الذى هو مصدر التهديد التقليدى للأمن القومى

العربى ، فلم تبعث بردود مكتوبة على الأمانة العامة للجامعة العربية حتى مارس ١٩٩٤ سوى دولتين فقط هما بالتحديد مصر والأردن ، كما شاركت فى اجتماعات اللجنة الوزارية للأمن القومى ١٠ دول فقط رغم أنها كانت مفتوحة العضوية ، وكانت معظم المساهمات دون دراسة متعمقة ، أو موقف محدد سلفاً واستهدفت تدخلات بعض الدول تأجيل بحث الموضوع ، ويهمنا هنا عرض بعض الأفكار التى تضمنتها ردود كل من مصر والأردن .

(أ) الرد المصرى على دراسة الأمن القومى :

جاء الرد المصرى فى شكل رسالة بعث بها وزير الخارجية عمرو موسى إلى أمين عام الجامعة العربية د . عصمت عبد المجيد بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٩٣ وأهم ماورد فى الرسالة :

١ – إن التصور العربى للأمن القومى قام لعقود عديدة على أن التهديد للأمن القومى العربى هو تهديد خارجى إلا أن أحداث التاريخ القريب أثبتت أن تهديد الأمن القومى العربى من داخل الأمة العربية قد يكون أكثر خطراً ، وأبعد ضرراً حيث باتت دول عربية ترى الخطر من داخل الوطن العربى ، وتلتمس الأمن من قوى خارجية تراها أولى بالثقة وأقدر على كفالة أمنها ، ومن هنا فإن إرساء مبدأ تأثيم العدوان من داخل الوطن العربى ، هو أمر أساسى فى أى تنظيم يسعى لتحقيق الأمن القومى العربى .

٢ – إن النظام العربى الذى يستند لميثاق جامعة الدول العربية

لا يقدم آليات مناسبة لتسوية الخلافات العربية ، ومن هنا من الأهمية إنشاء محكمة عدل عربية لتكون جزءًا من نظام عربى لتسوية المنازعات سلميا ، فالعجز العربى عن تسوية أو احتواء الخلافات العربية هو مدعاة لتدخل قوى خارجية فى الوطن العربى .

٣ - إن مشاكل الحدود بين الدول العربية أثرت على حاضر الأمن القومى العربى ومستقبله ، ولذا فمن الضرورى العمل على حلها بالوسائل السلمية ، ولعل المعيار الأساسى الذى يجب الاحتكام إليه هو احترام حدود الشرعية القائمة خاصة إذا تأسست على اتفاقيات جماعية أو ثنائية بغض النظر عن أية دعاوى بأن هذه الحدود صنعها الاستعمار أو جرى تخطيطها تحت تأثيره .

٤ - إن الإرهاب الذى يستند على التعصب الأعمى يهدد نسيج المجتمعات العربية ويشيع حالة من عدم الاستقرار ، وله انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونمو الديمقراطية ، ومن الضرورى التصدى لذلك بأسلوب جماعى .

٥ - ضرورة رفض أى تدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية الأخرى أيًا كانت الدعاوى والمبررات ، فاختلاف أساليب الحكم ، والنظم السياسية أمر طبيعى لابد من السماح به ولابد ألا يسمح لهذا الاختلاف بأن يؤثر على مساحة التعاون بين الدول العربية .

٦ - ضرورة العمل على تأمين المصالح العربية من خلال دراسة وتنشيط علاقاتها الاقتصادية بما يؤدى إلى تعزيز وضعها وعلاقاتها فى المجتمع الدولى .

٧ – أهمية دراسة تأثير كافة القوى الإقليمية غير العربية على الأمن العربى وبخاصة فى ظل الجهود الرامية لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وما يفتحه ذلك من آفاق للتعاون الإقليمى والتعاون العالمى .

٨ – ضرورة تحديد عناصر موقف عربى مشترك من قضايا نزع السلاح ، والمواثيق الدولية المرتبطة به ، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

٩ – ضرورة التعامل مع القضايا ذات الاهتمام العالمى وفى مقدمتها قضايا حقوق الإنسان والبيئة لأنه لا يمكن أن ينعزل العرب عن التطورات العالمية المحيطة بهم والمؤثرة فيهم .

١٠ – وبالنسبة للآليات فإنها وإن كانت متوافرة إلا أنه من المفيد إعادة النظر فى قاعدة الإجماع والأخذ بقاعدة الأغلبية فى اتخاذ القرارات ، ومن الضرورى توافر الإرادة السياسية لتنفيذ ما يتفق عليه من قرارات حتى لا يفقد العمل العربى مصداقيته .

(ب) الرد الأردنى على دراسة الأمن القومى :

جاء الرد الأردنى فى شكل مذكرة من وزارة الخارجية الأردنية .. علقت على الدراسة فى كل أجزائها ، وخلاصة الرد الأردنى تتمثل فى النقاط التالية :

١ – إن الوضع العربى فى أسوأ حالاته ولتحسين هذا الوضع

يجب الانطلاق نحو تنفيذ القرارات فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية انتظارًا لتحسن الموقف السياسى .

٢ – الأمن القومى العربى يجب النظر إليه فى الإطار الشامل الذى يشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمن المائى ، وفى هذا الإطار يجب تشجيع الاستثمارات العربية فى البلاد العربية وتحقيق التعاون والتكامل بالنسبة للموارد المائية واستنباط ونقل التكنولوجيا .

٣ – من الضرورى إنشاء جهاز لحل الخلافات العربية وإنشاء محكمة عدل عربية وتعديل الميثاق ، وإنشاء أكاديمية عربية للدفاع وتدريس مادة فى المدارس والجامعات عن الأمن القومى العربى والتأكيد على الهوية والذات القومية .

٤ – أهمية إبراز الجوانب الثقافية والطابع الحضارى العربى ، وتركيز الإعلام على مبادئ التضامن العربى وحقوق الإنسان وأهمية العامل الدينى الوسطى كقيمة للمجتمع العربى .

٥ – ضرورة الأخذ بمبدأ العقلانية فى القرار السياسى والسير فى إطار الممكن فى انتظار الأفضل وتفعيل مؤسسات العمل العربى وتنشيط المؤسسات غير الحكومية .

٦ – أشارت الورقة الأردنية إلى مستويات الأمن : المستوى الداخلى – المستوى العربى – المستوى الإقليمى والمستوى الدولى العالمى .

٧ – أوضحت ضرورة الاتفاق على التحديات ومصادر التهديد ، وفى مقدمتها قضايا سباق التسلح وأثر دول الجوار ، وتحدى العالم الخارجى والخلافات العربية والتخلف التكنولوجى .

٨ – دعت الورقة الأردنية للوحدة لمواجهة التجزئة ، التنمية لمواجهة التخلف ، العدالة فى مواجهة تغيبها ، الديمقراطية وحقوق الإنسان كضمانة للأمن الوطنى والقومى .. إلخ وأبرزت أهمية أن يرتكز الأمن القومى العربى على قاعدة عربية .

(جـ) مواقف الدول العربية الأخرى :

لم تعبر الدول العربية الأخرى – عدا مصر والأردن – عن وجهات نظرها بالرد كتابة على الدراسة التى أعدتها جامعة الدول العربية ، وإن عبرت عن آرائها مشفاهة من خلال المداخلات فى مرحلتين :

الأولى : عند اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالأمن القومى ، والتى عقد اجتماعها فى سبتمبر ١٩٩٣ قبل انعقاد مجلس الجامعة بكل هيئته ، وكانت تلك اللجنة الوزارية مفتوحة العضوية ومع ذلك فلم يشارك فى اجتماعاتها سوى وزراء من عشر دول هى (مصر – الأردن – سوريا – العراق – قطر – عمان – السودان – ليبيا – تونس – فلسطين) بالإضافة للأمين العام للجامعة العربية ، ووضح من خلال مداولات وتعليقات الوزراء

عدم الاتفاق على مصادر الخطر ، وأولوياته ، بل وحتى عدم الاتفاق على مفهوم الأمن القومى العربى ، وتقرر إزاء ذلك استمرار متابعة الموضوع من خلال اللجنة الوزارية ورفع ذلك إلى مجلس الجامعة . وعندما بحث مجلس الجامعة فى دورته المائة رأى البعض ، وخاصة من دول الخليج ، أن الظروف العربية غير مواتية لبحث هذا الموضوع ، واقترحوا تأجيله لدورة قادمة وخاصة أن الظروف والأوضاع فى المنطقة العربية لم تستقر بعد ، بل أنها سريعة التغير وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفسطينى الإسرائيلى فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

الثانية : فى اجتماع مجلس الجامعة العربية فى الدورة الأولى بعد المائة فى ٢٦ – ٢٧ مارس ١٩٩٤ عرضت الأمانة العامة مجددًا بند الأمن القومى العربى على جداول أعمال الدورة المذكورة والواقع أن هذا العرض جاء نتيجة إحساس الأمانة العامة للجامعة العربية بالمخاطر الجسيمة التى تهدد الأمن القومى العربى ، وأن الدراسة التى أعدتها الجامعة لا يجب أن تطرح جانبًا بسهولة ، ولذا فإنها عند صياغة القرار الخاص بالأمن القومى فى الدورة المائة كان التوجه من خلال المداخلات هو التأجيل لدورة قادمة ، فى حين أن القرار الذى صدر كان التأجيل للدورة القادمة أى الدورة الـ ١٠١ ، ومثل هذه المفارقات البسيطة فى الصياغات ، العظيمة فى الدلالة ، والخطيرة فى النتائج ، مألوفة فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية

خاصة إذا لم يدقق المجتمعون فى الصياغات ، أو إذا اتفق على المفهوم والتوجه وترك أمر الصياغة النهائية للجهاز الإدارى المنوط به أعمال الاجتماع أو المؤتمر .

ولذلك عندما بدأت مناقشة البند فى الدورة الأولى بعد المائة طلبت عمان تأجيل بحث البند وأيدتها السعودية التى أضافت بأن يؤجل إلى دورة مجلس الجامعة التى تسبق عقد أول قمة عربية عندما يتقرر ذلك ، وهنا تدخلت عدة دول منها السودان وسوريا والعراق والأردن مؤكدة على أهمية عدم التأجيل لفترة طويلة ، وتدخلت مصر بصياغة تمثل حلاً وسطًا بأن يكون التأجيل لدورة قادمة يتفق عليها من خلال التشاور ، وأن تستمر متابعة الموضوع من قبل الأمانة العامة .

والواقع أن هذه الصياغات والمداخلات عكست حقائق فى مقدمتها :

١ – أن الدول العربية بينها اختلاف كبير حول طبيعة ومصادر الخطر ، والتهديد ، هل هى مصادر خارجية أى من خارج النظام القومى العربى ، أم داخلية من الدول العربية بعضها البعض كما حدث فى غزو العرق للكويت ، أم أنها داخلية بحتة أى من داخل كل دولة عربية بمعنى حالات الإرهاب وأثرها على الاستقرار السياسى ، وحالة التخلف والبطالة ، وأثرها على الاستقرار الاقتصادى وانعدام الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية وأثر ذلك على الاستقرار السياسى والاجتماعى .

٢ - إن الأمن القومى العربى كمفهوم أصبح أمرًا غير مرغوب فيه ، بل موضع تساؤل من عدد من الدول العربية كل منها لاعتبارات خاصة به بل أن الشكوك وانعدام الثقه أصبحت واضحة .

٣ - إن المسئولين العرب رغم إدراكهم لما بين الدول العربية من روابط ثقافية واجتماعية ولغوية ورغم إدراكهم للمخاطر التى تتهددهم ، فإنهم لم يرتفعوا فى مواقفهم وقراراتهم وتفكيرهم لمستوى التحديات الماثلة مخاطرها أمام أعينهم ، ومازال الكثيرون يفكرون ويتصرفون من منظور وطنى ضيق ، ويعيش لحظات آنية فى التاريخ ، ولا يستطيع أن يرقى بفكره وقراره إلى آفاق البعد المستقبلى للتاريخ .

٤ - إن مصر إدراكًا منها بعمق الشرخ الذى خلفته حرب الخليج الثانية وتقديرًا منها لأولويات العمل العربى بالتركيز حاليا على معالجة العلاقات العربية الإسرائيلية وحل المشكلة الفلسطينية فضلت الاحتماء بعنصر الزمن وانتظار الفرصة السانحة فى المستقبل حتى تلتئم الجراح ولم ترغب فى الإصرار على البحث واتخاذ قرار حاسم بشأن الأمن القومى ، وكان هذا التقدير الواقعى هو الذى حدا بوزير خارجيتها لاقتراح الحل الوسط الذى يقوم على التأجيل دون التخلى عن الموضوع .

ثالثًا : الاستراتيجية الملائمة لتحقيق الأمن القومى العربى :

(أ) إن الحديث عن استراتيجية ملائمة للأمن القومى العربى هو

حديث ذو شجون ، ولعل المتتبع لمقالات بعض الكتاب والصحفيين المصريين أمثال زكريا نيل وسلامه أحمد سلامه وأحمد نافع وغيرهم ، التى نشرت إثر انتهاء اجتماع الدورة الأولى بعد المائة لمجلس الجامعة العربية ، يدرك مدى الإحباط وخيبة الأمل ، والقلق الذى أصاب الرأى العام العربى عامة والمصرى خاصة لتأجيل بحث موضوعات مثل الأمن القومى ، وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ولكن حالة الإحباط هذه لا يجب أن تحجب حقيقة المأزق الذى يواجهه الأمن القومى العربى ، وهو مأزق حقيقى يتمثل فى التشكيك فى ذاتيته وفى ضرورته ، ولعل دراسة مجلس الشورى المصرى حول « الأمن القومى العربى : التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » تعكس ذلك بوضوح فى التساؤلات العشرة التى طرحتها وهى :

١ — هل تعتقد بضرورة قيام نظام « أمن قومى » للدول العربية ؟

٢ — هل نحن على استعداد للتحرك على مستويات مختلفة للدفع باتجاه إقامة هذا النظام ؟

٣ — ما هى تصوراتنا لمواقف الدول العربية — والمقصود هنا الدول العربية إجمالاً — من قضية الأمن القومى العربى ؟

٤ — ما هى القيود التى تواجه قيام أمن قومى عربى : عربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا ؟

٥ — هل تعتقد أن مثل هذه القيود تحول دون إقامة أمن قومى عربى أو أنها مجرد تحديات يمكن التغلب عليها ؟

٦ – ما هى الأسس التى يجب أن يستند إليها الأمن القومى العربى فى المرحلة الحالية ؟

٧ – ما هى الصيغة التى تراها أكثر ملاءمة وصلاحية لإقامة أمن قومى يحقق مصالح الدول العربية ؟

٨ – ما هو موقع إسرائيل – بالدرجة الأولى – وإيران ثم تركيا فى إطار هذه الصياغة ؟

٩ – ما هى الخطوات التنفيذية الأساسية التى يمكن أن تتحقق من خلالها صيغة الأمن القومى العربى المتصورة ؟

١٠ – ما هو دور مصر فى بناء هيكل جديد للأمن القومى فى المنطقة .

والواقع أن التساؤلات العشر تعكس ، ولو بطريقة لا شعورية ، عدة أمور هى :

الأول : أنه لا يوجد اتفاق كامل وتام حول ما يسمى بالأمن القومى العربى وهناك شك فى ضرورة قيامه ، وهذا واضح فى الأسئلة الثلاثة الأولى .

الثانى : أن هناك إحساسًا مصريًا بالخطر ، وإدراكًا مصريًا بضرورة مواجهته ، ولكن هناك أيضًا إدراكًا بضخامة المسئولية والقيود على الحركة ، وهذا واضح فى الأسئلة من ٤ – ٧ .

الثالث : أن النظام الأمنى العربى المفترض لابد أن يملك صيغًا

وأساليب للتعامل مع دول الجوار ، وفى مقدمتها إسرائيل وإيران وتركيا ، وللتعامل مع القوى المسيطرة فى العالم وهذا واضح فى السؤالين الرابع والخامس وفى السؤال الثامن .

الرابع : أن مصر عليها مسئولية رئيسية لإنشاء نظام أمن قومى عربى بحكم دورها السياسى والحضارى وثقلها العسكرى والثقافى ، وهذا واضح فى الأسئلة : الثانى والسابع والعاشر .

(ب) ولقد دارت مناقشة مجلس الشورى على مدى ثلاثة أيام اشترك فيها ٣٨ عضوًا من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم ٢٥٨ عضوًا ، كما تحدث فيها السيد عمرو موسى وزير الخارجية ومن المفيد أن نلقى نظرة على الأفكار التى طرحت والآراء التى نوقشت لأنها تعكس تفكير النخبة المثقفة والمسئولة فى أهم دولة عربية ،وهى مصر ، بكل ما تمثله من ثقل ووزن عربى واقليمى وعالمى .

ولقد تناول وزير الخارجية المصرى فى كلمته ردًا على التساؤلات العشرة السابقة مايلى :

١ – إن الأمن القومى العربى حقيقة مسلم بها ، ولكنه يحتاج لإعادة صياغة نظرًا للانقسام الراهن فى الموقف العربى ، ولحدوث متغيرات عالمية وإقليمية جديدة .

٢ – إنه من الضرورى عند بحث الأمن القومى العربى أن يأخذ البحث فى الحسبان المنظور الشامل ليس فقط من حيث الأطراف

أى الدول العربية جميعًا ، وليس مصر بمفردها ، بل وأيضًا من حيث الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ... إلخ .

٣ – إن مصر تتحرك من أجل الأمن القومى. والمصالحة العربية سواء فى دورها فى مشاكل الحدود بين السعودية وقطر ، أو فى الحرب الأهلية فى الصومال ، أو فى الخلاف الداخلى فى اليمن ، أو فى دفع جهود التسوية للمشكلة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى ككل ، كما أن مصر ترفض تقسيم العراق أو المساس بوحدة التراب السودانى .

٤ – إن القيود الواردة على الأمن القومى العربى بعضها داخلى ، إذ لم يتفق العرب على طبيعة هذا الأمن ومداه وآلياته ، وبعضها خارجى ، فبعض القوى الخارجية لا ترحب بالوفاق العربى .

٥ – إن أساس التعامل المصرى مع إسرائيل هو مبدأ الأرض والحق مقابل السلام ، ومع إيران هو الاتفاق حول طبيعة المصالح والسياسات لوجود خلافات حول ذلك ، أما تركيا فليس لمصر مشاكل معها .

٦ – إن دور الجامعة العربية أساسى فى بلورة مفهوم وآليات الأمن القومى العربى وفى تحديد التصور العربى بكيفية التعامل مع دول الإقليم غير العربية .

٧ – إن الدور المصرى هو مساعدة الدول العربية الشقيقة وليس

السعي للزعامة ، فمصر زعامتها وريادتها نابعة من التاريخ والسكان والثقافة والعلم ، ولا تسعى لفرض سياسات معينة على أية دولة .

أما مناقشات أعضاء مجلس الشورى ، فقد عكست عناصر اتفاق وعناصر اختلاف حول بعض المفاهيم والتصورات والسياسات ، والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ – إن الواقع العربى الراهن له انعكاسات سلبية على قضية الأمن القومى العربى نظرًا لوجود حالة من انعدام الثقه بين الأنظمة القائمة فى الدول العربية ، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للأمن القومى العربى ، وضعف التعامل والتبادل التجارى خاصة والاقتصادى عامة بين الدول العربية ، وضعف جامعة الدول العربية ، وعدم سيطرة الدول العربية على مصادر المياه وهو ما يمكن أن ينذر بمخاطر كبيرة فى المستقبل .

٢ – إنه مع إدراك أن الأمن القومى العربى كقضية بالغة الأهمية إلا أن معالجتها تقتضى اتباع منهج واقعى براجماتى يستند لتوازن المصالح وتبادل المنافع فى الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية ، وإنشاء آليات تسعى لتحقيق ذلك سواء بتعزيز دور الجامعة العربية ، أو بإنشاء آلية لفض المنازعات بين الدول العربية سلميًا ، أو بإنشاء برلمان شعبى عربى أو تشكيل مجلس رئاسة عربى .

٣ – إنه مع اختفاء المواجهة العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل باتخاذ الدول العربية قرارًا استراتيجيا بالتفاوض من أجل السلام ،

وخاصة بعد انهيار نظام القطيعة الثنائية على المستوى العالمى ، وتعاظم القدرة العسكرية الإسرائيلية بشتى صورها ، فإن المخاطر التى تتهدد الأمن القومى العربى ذات طبيعة حضارية وعلمية وتكنولوجية وهى نابعة من داخل الوطن العربى كما أنها نابعة من خارجه على حد سواء .

(جـ) والآن نعود للتساؤل هل هناك استراتيجية ملائمة لتحقيق الأمن القومى العربى ؟

إذا كان المفهوم موضع خلاف ، ومصادر التهديد ليس عليها اتفاق ، ووحدة الإدراك والعمل والسياسات غير قائمة ، إذاً يصبح من العبث الحديث عن أية استراتيجية لتحقيق الأمن القومى العربى .

ولعله من المفيد أن نطرح التساؤل أو السؤال بشكل آخر ، ما هى الاستراتيجية المصرية الملائمة للتعامل مع موضوع الأمن القومى العربى باعتبار أن مصر أكبر الدول العربية وأكثرها إدراكا للمشكلة ؟

وللاجابة على هذا التساؤل لابد أن نأخذ فى الحسبان الفروض التالية :

١ — إن وحدة مفهوم الأمن القومى العربى غير قائمة ، لا من حيث الإطار النظرى ، ولا من حيث السياسات ، ولا من حيث الموارد والإمكانيات المادية والبشرية .

٢ — إن النظم السياسية العربية ، بحكم ما بينها من تباين

واختلاف ، بل وأحيانًا حالة من عدم الثقة ، لا تهتم بهذا الأمن القومى العربى سوى بطرحه كشعار بلاغى أكثر منه سياسة واقعية إلا إذا تعرض أمنها الوطنى أو القطرى للخطر ، أو فى إطار إدارة الصراع العربى عربى أو فى إطار الحصول على تأييد عربى عام فى مواجهة قوى خارجية معينة وهو تأييد سياسى ومعنوى أكثر منه فعلى فى معظم الحالات .

٣ – إنه حتى بالنسبة للدول التى يمكن أن نطلق عليها اسم دول القلب العربى ، أو الدول النواة Core فى العمل العربى المشترك ، وهى مصر وسوريا والعراق والسعودية والأردن ، لا يوجد موقف عربى موحد فيما بينها .

٤ – إن مصر باعتبارها تمثل قلب القلب فى الوطن العربى عليها مسئولية قومية بحكم إدراكها ووعيها السياسى للخطر المتربص بالعرب ، وبمصادر القوة التى لدى العرب ، وبحركة وسير العلاقات الدولية ، ومن ثم فهى مطالبة أكثر من غيرها بالقيام بمبادرات واتباع سياسات من شأنها الحفاظ على الأمن القومى العربى من أن يتردى إلى هوة عميقة وسحيقة تجعل العرب فريسة للضغوط الإقليمية ، حيث من الشرق إيران ، ومن الشمال تركيا ، وفى القلب إسرائيل ، وفى الجنوب الشرقى أثيوبيا .

٥ – إن مصر ، بحكم ظروفها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، لابد أن تتبع منهجًا يتسم بعناصر معينة فى مقدمتها :

(أ) الواقعية فى التعامل مع القوى الإقليمية القوية ، ومع القوى

العالمية التى من أسس سياساتها عبر التاريخ عدم السماح بقيام وحدة عربية .

(ب) البراجمانية فى التعامل مع النظم العربية فى إطار توازن وتبادل المصالح والمنافع ، وليس فقط استنادًا للمبادئ والمثل التى رغم أهميتها فإن دورها السياسى الحقيقى محدود .

(جـ) التدريجية بمعنى النظرة للأمن القومى العربى من منطلق المصلحة المصرية المتداخلة مع المصلحة العربية ، وبعبارة أخرى النظر للأمن فى مستويات ودوائر متداخلة فى اهميتها فالدائرة الأولى تتعلق بكيفية التعامل المستقبلى مع إسرائيل ويلى ذلك دائرة وادى النيل ثم دائرة أمن الخليج .

٦ – إن مصر مدعوة للقيام بسياسة تهدئة للدول العربية ذات الحساسية التاريخية إزاء مصر حتى تستطيع أن تحافظ على أمنها الوطنى المباشر ، ثم هى مدعوة لبناء قوة عسكرية وصناعة عسكرية وطنية وعربية لتستطيع مجابهة تحديات الأمن ذات البعد العسكرى . والحضارى النابع فى المقام الأول من إسرائيل ، التى تمتلك تكنولوجيا بالغة التقدم وصناعة عسكرية متطورة .

وباختصار إن الخطوة الأولى ، فى بناء استراتيجية لتحقيق الأمن القومى العربى ، تبدأ ببناء النموذج المصرى القائم على الاستقرار السياسى والتقدم الاقتصادى والصناعى ، وبناء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واضطلاع المؤسسات الدستورية والسياسية بدورها

الحقيقى فى إرساء دعائم المجتمع ، ومن ثم تمكين كل قواه من من الانطلاق للأمام ، على غرار ماحدث مع اليابان التى بدأت تجربة نهضتها الحديثة فى منتصف القرن الماضى فى تاريخ لاحق لبدء التطور والنهضة المصرية فى عهد محمد على ، ولكن بينما كان مسار الحركة اليابانية للأمام فإن مسار حركة النهضة المصرية كان متعرجًا ومتذبذبًا وأحيانا متراجعًا .

وفى ختام هذا الفصل فإنه يمكن القول إن إلقاء نظرة سريعة على منطقة الشرق الأوسط ، وهى التى تضم كافة الدول العربية بالإضافة لدول الجوار الجغرافى ذات التأثير الواضح على الأمن القومى العربى ، أى أنها دول القرن الإفريقى وإسرائيل وإيران وتركيا ، يجد خليطًا متنوعًا من البشر والنظم السياسية والاجتماعية ، ومن مستوى التقدم التكنولوجى والقدرة على الاستفادة من العلوم الحديثة ، ومن مستوى الثروة من حيث الغنى والفقر من الموارد الطبيعية ومن حيث الكثافة السكانية ومن حيث القوة العسكرية ومن حيث الفلسفة السياسية لبناء الدولة ، وبعبارة أخرى إن هذه المساحة الممتدة هى أشبه ما تكون بالفسيفساء فى تنوعها ، ليس بالضرورة فى التناغم والانسجام بينها ، فهناك دولة مسيحية مثل أثيوبيا ، ودولة يهودية مثل إسرائيل ، ودولة شيعية مثل إيران ، وهناك دول تمتزج فيها العقائد والطوائف فى شبه وفاق مثل لبنان ، أو فى شبه صراع مثل السودان والعراق ،

هناك دول تشهد أعمال عنف باسم الصحوة الإسلامية مثل الجزائر وتونس ومصر بدرجات متفاوته ، هناك دول غنية بثرواتها الطبيعية دول الخليج ولكنها قليلة من حيث عدد السكان وتستمد الفكر السياسى لبناء الدولة الحديثة ، وشرعية نظمها السياسية من الأساس العائلى الممتزج بالدين أحيانًا ، وهناك دول علمانية مثل تركيا ، ودولة دينية مثل إيران والسودان ، ودول علمانية دينية أو علمادينية فى نفس الوقت مثل إسرائيل ، ودول ديمقراطية مثل إسرائيل وتركيا وإلى حد ما إيران ، ودول تسعى للديمقراطية مثل مصر والمغرب والأردن ولبنان ، ودول تميل للحكم شبه الفردى مثل العراق ، ودول كثيفة السكان مثل وإيران وتركيا ودول متوسطة السكان مثل العراق والجزائر والسودان والمغرب ، ودول قليلة السكان مثل دول الخليج وليبيا وهكذا يمكن رسم متنوعات عديدة لدول وشعوب ونظم تلك المنطقة ، وهذا فى ذاته يجعل وضع أية استراتيجية للأمن القومى أمرًا بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً وذلك للاعتبارات التالية :

الأولى : اختلاف مصدر الخطر الذى يمكن أن توجه إليه هذه الاستراتيجية من دولة إلى أخرى . ومن ثم فليس هناك قاسم مشترك يجعل هذه الدول تتفق على مصدر واتجاه الخطر بل أن بعضها يرى فى البعض الآخر مصدر الخطر ، وبعبارة أخرى يرى البعض أن مصدر التهديد من داخل النظام العربى وليس من خارجه .

الثانية : تباين النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجعل من الصعب إيجاد لغة تخاطب سياسية فيما بينها فإذا قلنا مثلا إن الانغلاق والجمود يمثل عنصر الخطر ، أو إن البنيان القبلى والعشائرى من مصدر الخطر ، أو إن السكان الكثيرين فى دولة ما مجاورة هى مصدر الخطر ، أو إن الجماعات الإرهابية التى تتزى بزى الإسلام هى منبع الخطر فإننا لانجد اتفاقًا عامًا بين جميع الدول العربية على أى منها نتيجة لهذا التباين .

الثالثة : اختلاف التوجهات السياسية الخارجية فإيران لا ترى فى الولايات المتحدة سوى أنها مصدر الشر والشيطان الأكبر ، وهذا عكس نظرة إسرائيل فى حين تنظر مصر أو السعودية بعين مختلفة للولايات المتحدة وهكذا .

وباختصار فإنه بالنسبة لصانع القرار السياسى فى أية دولة عربية سيجد لزامًا عليه أن يتعامل باستراتيجيات مختلفة أو بأساليب متنوعة مع كل قطعة من قطع الفسيفساء الموجودة على رقعة الشرق الأوسط وفى نفس الوقت ينبغى أن تقوم أية استراتيجية للتعامل مع هذه الفسيفساء على عناصر متداخلة ومتكاملة وربما أحيانًا متناقضة فى آن واحد .

الفصل الخامس

تأثير قضايا العصر على الأمن القومى العربى

إنه من نافلة القول بأن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تغيرات جذرية ، كما أنه من المعتاد القول بأننا نعيش عصر القرية العالمية ، حيث تلاشت المسافات ، واقتربت الأطراف التى كانت بعيدة أو متباعدة ، وحيث ثورة التطلعات من الشعوب الجائعة إلى الحرية المتعطشة إلى الديمقراطية والمشاركة فى السلطة ، وفى الثروة ، والمساهمة فى الفكر وفى العمل ، وهى فى تطلعها هذا تسعى فى نفس الوقت للتعاون والاندماج لأن اقتصاديات التكنولوجيا الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير والعلوم المتطورة ، ومن ثم برز دور الشركات المتعددة الجنسيات ، والتى تعمل وتنتج عبر الحدود السياسية ، وكذلك تقوم بتصريف إنتاجها بنفس الأسلوب ، ومن هنا أصبحت الصراعات العسكرية بين الدول فى طريقها للانحسار ، ليحل محلها صراع من نوع جديد بين الشركات العملاقة ، وتآكل ولو بدرجة محدودة وإن كانت متزايدة مفهوم السيادة بمدلوله التقليدى لصالح أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى ،والتداخل فى المصالح وبروز الاهتمامات الإنسانية سواء خوفًا من مخاطر دول الجوار ، أو طمعا فى

الاستحواز على ثرواتها ، أو الولوج لأسواق الدول . وما نقصده بتعبير دول الجوار هذا ليس قاصرًا على منطقة محددة ، وإنما يمتد ليشمل مناطق العالم المختلفة إنه المكسيك وكندا بالنسبة للولايات المتحدة ، وهو شمال إفريقيا بالنسبة لجنوب أوربا المطلة على البحر المتوسط ، وهو الدول المتعددة المحيطة بالمنطقة العربية وهكذا . فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات القبلية لا تتوقف عند الحدود وإنما تعبرها لدول الجيران ، ولعل فى تدفق الهجرات السياسية أو الإنسانية أو الاقتصادية ما يوضح ذلك ، كما أن مشاكل البيئة والتلوث والإشعاع النووى لا تتوقف عند الحدود بل تتخطاها وتعبرها ، وأيضا الانتشار الثقافى والإعلامى من خلال أجهزة الاتصال والبث والأقمار الصناعية تطرح بإلحاح وبقوة مفهوم الحرية الثقافية ، والتراث الثقافي والخصائص الحضارية لكل مجتمع ولكل دولة ، ونلمس آثارها فى ظاهرة انتشار الدش T. V. Dish وما يرتبط بذلك من ردود الفعل فى العديد من المجتمعات .

وهكذا فإن نظرية القرية العالمية Global Village وفقًا للمصطلحات السياسية الحديثة ، أو نظرية الجسد الواحد Body وفقًا للمصطلحات الإسلامية القديمة ، والتى بدأت بقول النبى ﷺ مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى فيه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . ثم طورها العلماء

والمفكرون بعد ذلك فى مجالات السياسة والاجتماع عبر القرون ، أقول إن هذه القريه العالمية لم تعد مجرد شعار يطرح أو فكره يروج لها بل تكاد تكون حقيقة واقعة وماثلة أمام أعيننا تماما اليوم وعلى أكثر تقدير فى الغد القريب .

وهذا كله ما يدعونا للقول بأن العالم العربى اليوم فى مفترق طرق خطير وصعب ، ومن ثم نطرح التساؤل عن رد فعله إزاء ذلك وعن موقفه من قضايا العصر ،و لن نتناول بالتفصيل تلك القضايا وأبعادها وتأثيراتها ، وإنما سوف نشير إلى عدد محدود منها ، وبخاصة قضيه أعتبرها من أمهات القضايا المعاصرة ، وهى قضية حقوق الإنسان ويلى ذلك قضية التعاون الاقتصادى الاقليمى ، لكى نطرح مدى فعالية هذا العمل فى إطار المنظمة الأم وهى جامعة الدول العربيه ، ونختتم هذا الباب بطرح ندعو فيه إلى علاقات عربية أفضل تأخذ فى الحسبان مصالح كل طرف ومصلحة الجميع فى آن واحد .

وينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : نظره خاطفة على أبرز قضايا العصر

المبحث الثانى : أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

المبحث الثالث : تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك

المبحث الرابع : مصر و العمل العربى المشترك

المبحث الأول
نظرة خاطفة على ابرز قضايا العصر

إذا طرحنا التساؤل المنطقى فى هذا المبحث ، وهو ماهى قضايا العصر الذى نعيش فيه ؟ لقد سبق وأشرت فى مقدمة هذا الباب إلى إننا نعيش فيه عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وأننا نعيش عصر القرية العالمية ، وأننا نعيش عصر التكنولوجيا بالغه التطور والتعقيد ، وأننا نعيش عصر التسويات السياسيه وما تفرضه من تحديات ، وأخيراً وليس آخرا أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الاقليميه بدرجتها المختلفه ، إذن فإن السؤال المنطقى أين العرب من هذه القضايا جميعاً ؟

لن نتعرض بالتفصيل للقضايا السابقة وانما سوف نكتفى بالإشارة إلى عدد من الملاحظات ذات الطبيعة العامة على أن نعرض بالتفصيل للقضية التى اسميها مشكلة المشاكل أو قضية القضايا فى الوطن العربى ألا وهى حقوق الإنسان .

أما الملاحظات العامة فى المبحث فتتمثل فى :

الأولى : إن التسويات السياسية فى المنطقة العربية أصبحت حقيقة واقعة ، وقد بدأ عصر هذه التسويات منذ منتصف السبعينات . بمبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بالذهاب للقدس وما أحدثته من ردود فعل غاضبة وعنيفة ، ولكنها كانت ردود فعل غير عقلانيه وغير رشيده وانفعالية ، أما كونها غير عقلانية فلأنها لم تدرس

بفكر استشرافى مستقبل التطورات والتى جعلت السلام هو التيار المستقبلى ، والذى تحدث عنه القادة والسياسيون العرب فى عقد التسعينات ووصفوه بأنه خيار استراتيجى وأنه لا رجعة فيه . أما كونها غير رشيدة وانفعالية لأنها لم تقدم شيئًا سوى شعارات « الصمود والتصدى » ولكنها لم تصمد ولم تتصد إذ عادت لتأخذ بأقل مما رفضته فى الماضى ، ولكن بعد انقضاء حوالى خمسة عشر عامًا ، وهذا يختلف عن وضع مصر التى امتلكت ما أسميه بالتصور الديناميكى للحركة السياسية على المسرح العالمى ، ولعلنى استدل على ذلك مما ذكره الملك الحسن الثانى فى استعراضه للقمة العربية عام ١٩٨٢ من أن مصر رغم أنها كانت مطرودة من الجامعة العربية فهى كانت حاضرة معنويًا ، وأعطى مثالها الدليل على أنه يمكن استعادة التراب المحتل عن طريق التفاوض .

الثانية : إن عصر الـ D's الخمسة والـ S's الثلاثه أصبح هو العصر المستقبلى ونقصد بذلك انتهاء الاستعمار والتكتلات العسكرية الأيديولوجية ، التنمية– نزع السلاح – الديمقراطية .

Decolonization, de - blocing - Disarmament - Development - and Democracy .

أما الثلاثه S فهى الأستقرار والأمن والسيادة Stability, Security and Sovereignty .

هذه المفاهيم الثمانية بصورها الجديدة أصبحت هى أساس الفكر المتطور فى استشرافية للمستقبل ، ويجب على العالم العربى أن يبحث

ذلك من منظور جديد ، ينطلق من فلسفة التساند الدولى Interdependence ، وليس من منظور الاستقلال والسيادة بالمفهوم القديم والذى يتآكل رويدًا رويدًا بفعل التطورات التكنولوجية الضخمة ، والتكتلات الاقتصادية الكبيرة ، وانتشار وتغلغل ظاهرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، وبروز دور المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات عديدة أهمها مجال المعونات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان .

الثالثة : إن مبدأ الاحتماء بما يسمى بالثوابت وغلق الأبواب وربما النوافذ والتمسك بأهداب القديم والحلم بالعيش فى الماضى ،لم يعد هو المبدأ السليم فى عصرنا الحاضر ، فمن ناحية فإن التطورات العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات فتحت كافة الأبواب المغلقة بدرجة أو بأخرى ، ومن ناحية فإن الشعوب استيقظت أيضًا بدرجه أو بأخرى ولم يعد من الممكن ، بل صار من المستحيل عدم التفاعل مع تلك التطورات بأسلوب بناء ومبتكر ، والخطر كل الخطر فى توهم إمكانية الانعزال والأخذ بسياسة الرفض والانزواء لأن مؤدى ذلك رفض التطوير والتطور وفقًا لنواميس الكون ، ومن ثم ستفرض هذه النواميس منطقًا آخر ،وهو منطق التغيير من خلال العنف أو الثورة ، ونتيجته ستكون أشد ضررا وأعظم فتكًا بأى مجتمع فى هيكلة النظامى ، وفى بنيانه الاجتماعى ، وفى قيمه وأسس عقائده الفلسفية والدينية والثقافية ، ومن ثم فإنه من الضرورى الربط بين العناصر المختلفة للتطور والتنمية مثل التنمية المستدامة ومعالجة

مشاكل الفقر والبيئة ، والمشاركة السياسية وتناوب السلطة ونحو ذلك .

وبعد هذه الملاحظات العامة والسريعة لنا أن نتساءل ماهى إذن قضايا العصر الهامة ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ؟ لاشك أن تلك القضايا كثيرة ولن نتعرض لأى منها بالتفصيل ماعدا واحدة وهى التى نعتبرها من أمهات بل محور تلك القضايا :

الأولى : قضية الخصوصية والعمومية : وهنا يثور النقاش حول الخصائص الثقافية والحضارية والتراثية لكل مجتمع ، وحرصه على الحفاظ عليها من التدهور والتلاشى والاختفاء ، وذلك فى مواجهة الخصائص العامة التى تربط المجتمعات بعضها ببعض ، ولعل الخطأ الجوهرى فى الحضارة الغربية ، أنه فى غمار زهوها بالانتصار على الشيوعية ، وقعت أو أوقعت نفسها فى وهم أنها أصبحت الحضارة العامة للبشرية ، وأن قيمها ومبادئها وفلسفتها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ينبغى أن يحتذى بها الجميع ، وأن يقاس تقدمهم من خلال منظارها وبمقياسها .

وفى مواجهة هذه المعضلة تلوذ مجتمعاتنا بما تسميه قيمها الثابتة ويطالب بعض مثقفينا بالعودة للأصول والمنابع وتراث الأسلاف ، وهذه دعوة غير سليمة وتفتح الباب على مصراعيه لصراع فكرى وسياسى لا يمكن التنبؤ بأبعاده . فمن ناحية لا يوجد اتفاق عام على ما يسمى بالثوابت والأصول ، ومن ناحية أخرى أن هذه الثوابت

والمبادئ لم يتم التمسك الحقيقى بها وتطبيقها فى أية مرحلة من مراحل التاريخ ، ومن ناحية ثالثة أن الأسلاف لو عاشوا فى عصرنا لغيروا كثيرًا من أفكارهم ، بل أن الجيل التالي لجيل الصحابة قد اجتهد وابتكر كثيرًا من الأفكار ، فهل يعقل أن نعيش على تراثهم ونعطى عقولنا إجازة ونتجمد فى تفكيرنا ؟ .

الثانية : قضية الفصل بين التغيير المادى والتغيير الثقافى ، وهذه بدورها من القضايا غير الواقعية فكل إنتاج مادى ، هو نتيجة تراث فكرى ونتيجة قيم معينة فى العمل والحياة ، ومن ثم فمن الضرورى الأخذ بأسباب التقدم كاملة حتى يمكن أن تنطلق فى معراجه ، ليس معنى ذلك الدعوة للتخلى عن أسس حضارتنا أو ثقافتنا ، بل معناه التفاعل الحى الخلاق مع مظاهر التطور ، والتمسك بالأسباب والقيم ، وتطوير مظاهر السلوكيات لتعكس منطق الحياة وطبيعة التطور .

لاشك أن هاتين القضيتين بينهما رباط وثيق ، إنهما تمثلان المدخل للصراع أو التعايش ، للتنافس أو العداء أو الخضوع ، للتقدم والتطور أو التخلف والجمود ، ومن ثم فإن البعض طرح مقولات مثل نهاية التاريخ ، أو صراع الحضارات ، ولا شك لدينا من أن مقولة نهاية التاريخ مقولة غير علمية فى منطقها ، أما بالنسبة إلى مقولة صراع الحضارات والثقافات فهى تمس جوهر التطور وأساسه وقاعدته ، ومن هنا فإن المطلوب منا ليس التفكير بمنطق الحروب الصليبية التى تحدث عنها طارح نظرية صراع الحضارات وإنما

التفكير بمنطق جدلى ديالتيكى ينظر لهذا الصراع على أنه أداة ووسيلة من وسائل التطور والتقدم ، وأن هذا الصراع من خلال عملية التفاعل هدفه التخصيب المتبادل للفكر والسياسة والاقتصاد والقيم ، وليس هدفه انتصار طرف أو حضارة على أخرى .

الثالثة : قضية التنمية البشرية ولعلها من أخطر القضايا التى تواجه الأمة العربية ، ذلك لأن البشر هو عماد التقدم وأساسه وهم أسباب التخلف والتراجع ، ولا عجب أن نجد تقارير التنمية البشرية التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لا يعطى مكانًا عاليًا للدول العربية وتسبقها العديد من الدول ، ذلك لأن هذا البعد فى التنمية يكاد يكون مهملاً فى المنطقة العربية فمستوى التعليم متدنى ، وكذلك معدل المشاركة السياسية فضلاً عن طبيعة الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من المعايير الخاصة بالتنمية البشرية ، وإذا لم تهتم الدول العربية بذلك فإن مجال التطور والتقدم أمامها لن يكون سهلاً على أحسن الفروض .

الرابعة : قضية تناقضات العالم العربى ، لاشك أن عالمنا العربى يعانى من متناقضات متنوعة أشرنا إلى بعضها فى صفحات سابقة من هذه الدراسة ، ولكن أبرز تلك المتناقضات المستمرة ، والتى تخلق الصراع والتوتر ، هى تلك التناقضات التى يمكن أن نسميها مفتعلة أو مختلفة مثل القول بالتناقض بين الدين والعلم ، أو التناقض بين العروبة والإسلام ، أو التناقض بين الوطنية والقومية ، أو بين الأصالة والمعاصرة أو بين تجمع عربى أم شرق أوسطى ، ويرتبط

بتلك التناقضات ويغذيها أزمات مثل أزمة الشرعية لبعض النظم السياسية العربية ، وأزمة المؤسسات الدستورية ومدى فعاليتها وهكذا ، ولا ريب أن هذه التناقضات وعدم حسمها هى التى أدت بنا إلى المأزق الراهن الذى نجد فيه أنفسنا أمام مفترق طرق خطير غاية الخطورة .

الخامسة : وهى قضية متفرعة عن سابقتها ، وتتعلق بالمنهج الذى يجب أن نسلكه ، ألا وهو منهج الحوار ، فإذا كان عصرنا هو عصر التسويات ، هو عصر التفاوض ، وهو عصر الاتصالات ، فلا مجال للتباعد والقطيعة وتصور المصداقية الكاملة لوجهة نظرنا والخطأ الكامل لدى الآخرين ، ومن ثم فلابد من الحوار العربى للوصول التوافق فى الرأى بما يجمع الشمل ويوحد الجهد ويحقق الهدف .

ونظرًا إلى أن القضايا الخمس التى عرضنا لها ذات طبيعة ثقافية حضارية أيديولوجية وقيمية ومن ثم فهى مترابطة ومتداخلة ، والإطار الذى يربط بينها من ناحية وبين القضايا الأخرى ، هى قضية حقوق الإنسان ، ومن ثم فإننا سنعالج هذه المشكلة فى المباحث اللاحقة لنرى كيف نظر التراث العربى الإسلامى لهذه القضية ، وكيف انعكست هذه النظرة فى الممارسة الحقيقية ، وأخيرًا كيف تم تناول قضية حقوق الإنسان العربى ومعالجتها فى جامعة الدول العربية .

المبحث الثانى
أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

إن مفهوم حقوق الإنسان هو أحد المفاهيم التى تتسم بالغموض والوضوح فى نفس الوقت فهو مفهوم جد معقد ، فمن ناحية يمكن النظر إليه على أنه واضح وأن كل ما يمس الإنسان ويضره يعتبر مساسًا بحقوقه ولكن من ناحية أخرى فإن هذا المفهوم المبسط هو فى غاية التعقيد لأكثر من اعتبار :

الأول : أن ما يمس إنسانًا ما أو يعد ضارًّا به ، قد يعد ذا فائدة لآخرين ، فالظاهرة الاستعمارية أفادت الدول الأوروبية وأضرت بالشعوب فى آسيا وإفريقيا ، التنقية العرقية فى البوسنة موضع ترحيب الصرب والكروات ولكنها إبادة للمسلمين هناك وهكذا .

الثانى : أن هناك التصور العام لمفهوم حقوق الإنسان ، والذى يحصرها فى حق الانتخاب وحق التعبير عن الرأى ، وباختصار فى البعد السياسى الفردى لحقوق الإنسان ، وهذا ليس كافيًا إذ أنه مفهوم جزئى وقاصر .

الثالث : أن الإنسان فى ذاته كائن معقد التركيب ومعقد فى منطق التفكير ، والتعقيد هنا أى Complex هو عكس التبسيط أى أن الإنسان يحتوى على عناصر عدة متواصلة فى علاقاتها ومتشابكة وهذا ينعكس بدوره على مفهوم حقوق الإنسان .

وبناء على ذلك فإنه يمكن النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان فى شموله وكلياته وهذا يعنى عدة أبعاد :

الأول : البعد الجمعى المتصل بالمجتمع ويأتى فى مقدمة حقوق الإنسان هنا حقه فى تقرير مصيره وحقه فى اختيار نظامه السياسى والاقتصادى ، وقد نصت على ذلك المادة الأولى من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقولها :

١ – لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهى بمقتضى هذا الحق حرة فى تقرير مركزها السياسى وحرة فى السعى لتحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٢ – لجميع الشعوب ، سعيًا وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولى ، ولا يجوز فى أية حال حرمان أى شعب من أسباب عيشه الخاصة .

٣ – على الدول الأطراف فى هذا العهد ، بما فيها الدول التى تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، والأقاليم المشمولة بالوصاية ، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير ، وأن تحترم هذا الحق ، وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

الثانى : البعد الاجتماعى والاقتصادى وفى مقدمة الحقوق

المتصلة بذلك الحق فى العمل ، والحق فى التعليم ، والحق فى التجمع ، وتكوين نقابات ، والحق فى الثقافة ، والحق فى تكوين أسرة ونحو ذلك ، وقد تضمنت نصوص الاتفاقيات الدولية هذا المعنى فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان يؤكد على المادة ١٧ « لكل فرد حق في التملك بمفرده ، أو بالاشتراك مع غيره » وفى المادة ٢٢ « لكل شخص بوصفه عضوًا فى المجتمع حق فى الضمان الاجتماعى » ، وفى المادة ٢٣ « لكل شخص حق فى العمل – لكل شخص حق فى إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه » ، وفى المادة ٢٦ لكل شخص حق فى التعلم » وفى المادة ٢٧ « لكل شخص حق المشاركة الحرة فى حياة المجتمع الثقافية ... إلخ .

الثالث : البعد الأمنى لحقوق الإنسان وفى هذا المجال نجد الحق فى الأمان ، الحق فى حرمة المسكن ، الحق فى العيش فى أمان بعيدا عن الإرهاب ، وقد نصت على ذلك المواثيق الدولية المختلفة فعلى سبيل المثال ، ورد فى المادة الخامسة فقرة ب من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى من ضمن حقوق الإنسان : « الحق فى الأمن على شخصه وفى حماية الدولة له من أى عنف ، أو أذى بدنى يصدر سواء عن موظفين رسميين ، أو عن أية جماعة أو مؤسسة » ، وتنص المادة السادسة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على أن « الحق فى الحياة حق ملازم لكل إنسان ، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ، ولا يجوز حرمان أحد

من حياته تعسفًا » وتكرر المادة التاسعة نفس المعنى بصورة أكثر وضوحًا بقولها « لكل فرد حق فى الحرية وفى الأمان على شخصه ، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا ، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرر فيه » .

الرابع : البعد السياسى الفردى وفى هذا الصدد نجد الحق فى الانتخابات ، والحق فى تكوين الأحزاب والجمعيات وهكذا ، وهنا نجد المواثيق الدولية تتحدث تفصيلاً عن هذه الحقوق وإجراءات ممارستها والموقف فى الظروف الطارئة الاستثنائية التى تتهدد حياة الأمة ، وقد تناولت ذلك المادة الرابعة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، هذا ومن الملفت للنظر أن البعد السياسى الفردى لحقوق الإنسان ، هو الذى تركز عليه الدول الغربية فى الوقت الحاضر ، وتتجاهل إلى حد كبير الأبعاد الثلاثة الأخرى ، وهذا يفسر معارضة الدول الغربية لمبدأ « الحق فى التنمية » وفى عدم الحماس لحق الدول فى السيادة على مواردها الطبيعية ، ويفسر محاولة الوفود الغربية فى المنظمات الدولية تحاشى الإشارة إلى الأسرة بالمفهوم الذى نص عليه العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية فى المادة ٢٣ بقوله : « الأسرة هى الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية فى المجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة ، يكون للرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق معترف به فى التزوج وتأسيس أسرة » ، فمن المعروف أن مفهوم الأسرة أصبح موضع تساؤل فى

بعض قطاعات المجتمع الغربى من حيث مضمون المفهوم ومكوناته ودوره ، وهذا يمثل إحدى القضايا الساخنة وذات الحساسية المرتبطة بحقوق الإنسان وأثره على الأمن القومى .

المبحث الثالث
تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك

لاشك أن التحدث عن تصورات حول العمل العربى المشترك ليس أمرًا سهلاً ، ومع ذلك فلابد من محاولة وضع بعض التصورات ذات الأهمية لمستقبل العمل العربى المشترك والتى فى مقدمتها النقاط التالية :

أولاً : إصلاح الإطار المؤسسى للعمل الاقتصادى العربى :

رغم أن العمل الاقتصادى العربى المشترك مازال مرتهنًا بالإرادة السياسية للدول العربية ، الأمر الذى يجعل من الصعب فى هذه المرحلة الحديث عن برنامج عربى اقتصادى طموح إلا أنه لابد من السعى من الآن لوضع خطوط عريضة لبعض التصورات حول مستقبل العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى يستند إلى :

١ – إصلاح وتنشيط المؤسسات والمنظمات المتخصصة وما يتبعها من اتحادات وشركات عربية ، وهو ما يقتضى إعادة بحث وضع هذه المؤسسات وطريقة أدائها بحيث يتم إعادة هيكلتها ، ونظم

تمويلها على أسس جديدة ، ورغم أن هناك خطوات قد بذلت من قبل الأمانة العامة لإعادة هيكلة بعض هذه المنظمات ، ومع ذلك فما زالت هناك حاجة لمزيد من الخطوات خاصة فى ضوء التطورات العديدة التى تشهدها المنطقة .

٢ – أهمية تطوير أسلوب عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى من خلال :

(أ) إعادة تنظيم الأمانة العامة سواء من ناحية الهيكل التنظيمى أو العناصر البشرية التى تتمتع بالخبرة والكفاءة المطلوبة .

(ب) بحث إمكانية توسيع نطاق المشاركة فى أعمال المجلس من قبل مؤسسات المال والأعمال العربية الخاصة مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص المصرى للعب دور أساسى فى الربط والتنسيق مع هذه المؤسسات ، مع إمكانية دراسة جعل هذه المشاركة ذات طابع مؤسسى بحيث يكون التمثيل داخل المجلس متاحًا لهذه المؤسسات جنبًا إلى جنب مع الوفود الحكومية .

(جـ) السعى لإيجاد مركز أبحاث للشئون الاقتصادية ربما بالتنسيق مع مراكز الأبحاث العربية لتقديم برامج علمية مدروسة مع اقتراح أن يكلف هذا المركز ببحث القضايا التى تهم المنطقة مثل :

– إعداد دراسة حول التعاون الإقليمى بما يتضمنه من

مشروعات إقليمية وتأثير هذه المشروعات على مصالح الدول العربيـة .

– إعادة دراسة موضوع الاستثمارات العربية وكيفيـة توظيفها فى مشروعات التعاون الإقليمى على نحو يعزز المصالح العربية .

– دراسة وضع التكتلات الاقتصادية العالمية وخلق تصور عربى مشترك يراعى مصالح الدول العربية فى تعاملها مع هذه التكتلات .

– وضع الخطوط العريضة لإمكانيات خلق تكتل اقتصادى عربى على أساس تدريجى وعملى .

٣ – التوصل إلى صيغة مناسبة لحسم وضع مجلس الوحدة الاقتصادية بما فى ذلك إمكانية دمج المجلس فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ظل تعزيز فعالية دور الأخير .

ثانيًا : دفع أنشطة الحوار العربى مع التجمعات الإقليمية :

إذا كانت القضايا السياسية والأمنية هى مناطق « حساسة » فى النظام العربى الآن ، فإن القضايا والعلاقات الاقتصادية قد تخرج عن نطاق هذه الحساسية ، خاصة إذا نوقشت من خلال آليات متفق عليها سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات غير حكومية .

إن تنشيط الحوارات القائمة بالفعل وخلق حوارات جديدة تقوم على أساس اقتصادى ، وتلعب فيها المؤسسات غير الحكومية دورًا مؤثرًا ، من المتوقع أن يلقى قبولاً من أطراف الحوار الأخرى التى

تنظر حاليًا بعين الترقب إلى مصالحها الاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل التطورات الأخيرة .

هناك تجمعات إقليمية تتطلع إلى دور اقتصادى أكبر مثل تجمع « الآسيان فى جنوب شرق آسيا ، وتتعرض لمشاكل مماثلة تنبع من تطورات النظام العالمى الجديد مثل مشكلة كيفية مواجهة التجمعات الاقتصادية العملاقة (أوربا الموحدة – نافتا) ، وسيكون من المصلحة العربية إقامة حوار معها يتوقع أن يكون بمنأى عن العقبات والحساسيات التى عاقت الحوار العربى الأوربى بسبب اختلاف توجهات وأهداف الطرفين ما بين أهداف سياسية وأخرى اقتصادية وكذلك أثر رواسب العلاقات التاريخية للمنطقة العربية مع أوروبا .

تتمتع المؤسسات غير الحكومية العاملة فى مجال المال والأعمال بقدرات فى مجال الاتصال والإدارة تؤهلها للعب دور فى جذب المؤسسات العربية المماثلة إلى فكرة تنشيط الحوارات الاقتصادية ، خاصة وأنها قد تكون أول من يتعرض لآثار سلبية إذا تخلفت عن لعب دور « القاطرة » فى شد المؤسسات العربية لمواجهة الواقع الاقتصادى الجديد فى المنطقة ، وأيضا من الضرورى حفز المؤسسات الخاصة العربية على العمل لدفع هذه الحوارات مع المؤسسات الخاصة التابعة للأطراف الأخرى فى الحوار بما يمثله ذلك من مصلحة متبادلة وما تمتلكه هذه الأطراف من قدرات

تمويلية غير خاضعة للرؤية والدوافع السياسية الحكومية سيحل مشكلة التمويل التى تعرقل نشاط الأمانة العامة للجامعة .

ثالثًا : بلورة موقف عربى موحد
من قضايا حقوق الإنسان والتطرف والإرهاب

فى ضوء ما تمثله هذه الموضوعات من أهمية فى المرحلة القادمة باعتبارها تمثل قضايا برزت على السطح بشكل واضح ، وباعتبارها تمثل هومًا مشتركة للدول العربية ، فإن الجامعة العربية لابد وأن تسعى للقيام بدور فى التوصل إلى خطة عمل مشتركة للتعامل مع مثل هذه القضايا ، وأن تسعى من جانبها إلى تقديم خطط عمل مدروسة إزاءها ليتسنى تناولها على نحو أكثر شمولية وموضوعية :

فقضية حقوق الإنسان - على النحو الذى يتم الترويج له فى الدوائر الغربية - تمثل عنصر قلق واضح للعديد من الدول العربية لا سيما الخليجية منها ، وهو ما دعا أحد المسئولين الخليجيين إلى التعبير عن المخاوف من أن تمتد المراقبة الغربية لسجل حقوق الإنسان إلى داخل الحجرات المغلقة ، ودعا إلى التعامل معها بشكل أكثر جدية فى إطار عربى يعكس التميز الحضارى للمجتمعات العربية ، ولاشك أن التعامل مع هذه القضية لا ينبغى أن يقتصر على المشاركة الحكومية الرسمية فى بحث الأسلوب المناسب للتعامل معها بل لابد وأن يمتد ليشمل المنظمات غير الحكومية والشعبية لأن ذلك من شأنه أن يعطى مصداقية أكبر ، ويوضح مدى الاهتمام والجدية من جانب العرب

في التعامل معها ، وهو أمر سيكون له انعكاساته الإيجابية ويجنب الأمة العربية محاولات التشويه الغربى المتعمد .

أما قضية التطرف والإرهاب التى أخذت منحنى خطيرًا فى السنوات الأخيرة فهى تقتضى أيضًا تنسيقًا عربيًا ،ولا سيما وأن مخاطرها أصبحت ماثلة أمام الجميع ، وتستطيع الجامعـــة فى هــذه المرحلة أن تضطلع بدور هام فى تنسيق الخطط الإعلامية لتناولها على نحو منهجى ، كما أن إطار مجلس وزراء الداخلية العرب يعد إطارًا جيدًا للتنسيق والتكامل الأمنى المخطط لمواجهة هذه الظاهرة .

رابعًا : المشاركة الشعبية فى تعزيز دور الجامعة العربية

وضح من تتبع دور الجامعة منذ نشأتها وحتى الآن – بحكم كونها منظمة إقليمية حكومية – أنها عجزت عن حشد قاعدة من المساندة الشعبية لدورها ، وبالتالى فإنها لم تستطع فى حالة العجز الرسمى أن تلجأ إلى قاعدة المساندة هذه لكى تحفز الحكومات العربية على إيلائها الأهمية المطلوبة .

وعليه فإن الأمر يقتضى فى هذه المرحلة بدء حوار عربى شعبى حول دور الجامعة ومستقبل العمل العربى المشترك ، ولعل مصر بحكم دورها الثقافى الكبير فى الإطار العربى مؤهلة للعب دور المنشط لهذا الحوار ، وتستطيع مراكز الدراسات والأبحاث المصرية المتعددة أن تدعو لعدد من الندوات بمشاركة مفكرين ومثقفين من بعض

الدول العربية لبحث هذه المسألة ، والخروج بتصورات جديدة فى هذا المجال ، وهو ما تسعى إليه هذه المراكز بالفعل وإن كان الأمر يحتاج لبعض التنسيق منعًا للازدواجية والتكرار غير المقيد ، كما تستطيع الأمانة العامة للجامعة أن تضطلع بدورها من خلال المشاركة الفعالة فى هذه الندوات وطرح تصوراتها لأسلوب إصلاح أوضاع الجامعة وكيفية تنشيطها استنادًا للتجربة التاريخية ومن واقع الممارسة العملية .

إنه من نافلة القول أن نذكر أن الدعوة لمراجعة وضع الجامعة العربية تنشيطًا لدورها فى المرحلة القادمة يجب أن تحظى بأولوية من كل القيادات السياسية العربية وبخاصة فى مصر لأن الجامعة العربية رغم كل مظاهر الضعف والوهن التى تعانيها تبقى كيانًا عربيًا استطاع على مدى عدة عقود أن يرسى قواعد للعمل العربى المشترك ، وأنه إذا ما توافرت الإرادة السياسية والبيئة المناسبة فإنها تستطيع أن تنطلق لأداء دور أكثر فعالية ، ويجب التنويه هنا إلى أن اهتمام مصر بتنشيط دور الجامعة لا يعنى مطالبة بالاستئثار بالتحرك لأن تحركًا غير مدعوم من الأغلبية العربية لن يحقق أى قدر من النجاح ، بل على العكس لابد وأن يأتى تعبيرًا عن إرادة الأغلبية العربية التى هى صاحبة مصلحة فى تنشيط دور الجامعة درءا لمخاطر التحديات التى تواجهها المنطقة ولا تستطيع أى من الدول مواجهتها بشكل فردى ، وعليه فيجب أن تكون الرؤية بشأن إصلاح وتنشيط الجامعة جديدة فى مضمونها ومستلهمة لحقيقة الأوضاع الجديدة التى

تواجهها المنطقة بحيث تأتى هذه الرؤية مستجيبة لمصالح وتطلعات الشعوب العربية .

المبحث الرابع
مصر والعمل العربى المشترك

إن إلقاء نظرة خاطفة على الفكر المصرى الحديث نجد أن الانتماء العربى لمصر يعد القاسم المشترك الأعظم بين الغالبية العظمى من المفكرين ربما شذت قلة محدودة عن ذلك ، وليس لموقفها رصيد حقيقى لدى رجل الشارع المصرى ، ولا لدى صانع القرار المصرى ، حيث يدرك كلاهما ، رجل الشارع وصانع القرار ، البعد التاريخى والطبيعى والمنطقى لمصر وانتمائها العربى .

ولعل المتتبع للتحليلات التى كتبت حتى فى فترة كامب دايفيد ، وتوجه مصر نحو السلام وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، يستطيع أن يلمس الحقائق الواضحة والأدلة الدامغة على أن توجه مصر نحو السلام مع إسرائيل ، لم يكن على حساب انتمائها العربى ، فاتفاقيات كامب دايفيد تضمنت اتفاقية إطار لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وقعت معها فى نفس الوقت اتفاقية خاصة بمفاوضات للحكم الذاتى للفلسطينيين ، وبعبارة أخرى فإن مصر فى سعيها للحصول على حقوقها كدولة ، لم تنس حقوق أمتها العربية التى تنتمى إليها انتماء حضاريًّا وسياسيًّا

وتاريخيًا ، هذا الانتماء الذى يعد أيضًا ضرورة اقتصادية فى عصر التكتلات الكبيرة ، عصر لا مكان فيه للكيانات الصغيرة أو الضعيفة ، ولعله من المفيد أن نقتبس هنا من تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى لمجلس الشورى عام ١٩٨٩ بعنوان « مصر ومستقبل العمل العربى المشترك » إذ أنه فى مقدمة ذلك التقرير يضع مجلس الشورى بصورة لا لبس فيها حقائق العلاقة المصرية العربية بقوله « العلاقة بين مصر وشقيقاتها العربيات ، علاقة عضوية ، تتسم بحقائق أضحت من المسلمات البديهية » .

الحقيقة الأولى : هى أن العلاقة بين مصر وسائر العالم العربى ، ليست بالأمر العارض ، إنما هى علاقة حضارية ، تاريخية ومستقبلية ، تحتم التفاعل المستمر الدائم .

وهى فوق هذا كله ، ضرورة قصوى من ضرورات المستقبل حيث لا وجود فى عالم الغد للكيانات الصغيرة ، وإنما للتجمعات الكبيرة المتكاملة .

وإذا أضفنا إلى ذلك ، أن العالم العربى - ومصر فى القلب منه - يواجه تحديات كبرى ، لدواع خارجية وداخلية ، فإن ذلك يفرض - قبل أى شىء آخر - التئام الشمل ، وتوحيد الصف والكلمة والهدف .

الحقيقة الثانية : هى أن مصر ، بحكم موقعها الجغرافى وبحكم ثقلها التاريخى والحضارى والبشرى ،ومقوماتها الذاتية ، مدعوة للعمل على تجسيد التضامن العربى وزيادة فاعليته .

ومصر تستشعر جيدًا واجباتها ومسئولياتها فى هذا الشأن وتعمل بكل إمكانياتها على الوفاء بها .

الحقيقة الثالثة : أن الخلافات التى وقعت بين مصر وعدد من الدول العربية فى المرحلة السابقة لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية ، لذلك تمت تسويتها فى إطار من التضامن العربى ، كما تتطلع مصر دومًا للقيام بدور الحكم المحايد لحل أى خلافات عربية تؤثر على هذا التضامن .

الحقيقة الرابعة : هى أن حصيلة التجربة التى نتأملها الآن ، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، بين مصر والدول العربية عقب مؤتمر عمان تؤكد أن القطيعة ضرر للطرفين . وما أشد حاجتنا إلى الاستمرار فى رأب الصدع جذريا من خلال عدة مواقف ، من بينها عودة مصر إلى جامعة الدول العربية .

وقد عادت مصر بعد ذلك للجامعة العربية ، كما عادت جامعة الدول العربية لمقرها الطبيعى فى القاهرة بعد أن انقشعت الغمة التى أحاطت وأحاقت بالأمة العربية لفترة ، استضافت خلالها تونس الجامعة العربية وأكرمت وفادتها حتى تقرر عودتها من جديد للقاهرة .

والتساؤل المطروح أليس موقف مجلس الشورى فى تقريره هذا الذى أصدره فى الثمانينات واضحًا فى بلورته لطبيعة العلاقات المصرية مع العالم العربى ، ومواقف مصر وانتمائها العربى الأصيل بغض النظر عن أية ظروف عارضة أو طارئة ؟

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن طبيعة العلاقات العربية بعد أن تلقى العالم العربى صدمة تالية تمثلت فى غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وما أحدثته من شرخ عميق الجذور فى العلاقات بين الدول العربية .

ومع تغير أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وتغير الواقع العربى ، إلا أن الحقائق الثابتة ، والأسس والدعائم الراسخة ، لم تتغير لذلك فإن تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الأمن القومى العربى » والذى صدر فى عام ١٩٩٤ باسم « التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » أكد على أن بحث موضوع الأمن القومى العربى يستند إلى أرضية قومية تستهدف تحقيق أمن الأمة العربية ومصالحها بصرف النظر عن الرؤى المختلفة لدول المنطقة ، وأن مصر تتحمل مسئولية خاصة تجاه قضية الأمن القومى العربى ، لأنه مسألة تتعلق بتاريخ مصر ودورها وثقلها السياسى والإقليمى وربما الدولى ، بكل ما يرتبط بذلك من آثار وانعكاسات داخلية ترتبط بأمن مصر واقتصادها وحركة مجتمعها وتطور أوضاعها الثقافية (انظر ص ٩ من التقرير المذكور) .

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن جامعة الدول العربية ومنظماتها ووكالاتها واتحاداتها ، قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربى ، يمكن إذا أحسن استغلالها وتوافرت

الإرادة السياسية من قبل الدول العربية أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربى يرقى لمستوى الطموحات ، وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة ، ولعلى هنا أستشهد بعدد من الخطوات التى أقدمت عليها الأمانة العامة للجامعة وعلى رأسها الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد فى إطار من الرغبة الصادقة فى تطوير الجامعة ومنظماتها ، وفى إطار الإدراك والفهم المتعمق لحقائق التطورات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع العربية .

ولا شك أن الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة وتم عرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الأخيرة تحت عنوان « التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ، والتى تمنت دراسة قضيتين على قدر كبير من الأهمية هما آثار الجات على الاقتصادات العربية ، والسوق الشرق أوسطية ، خير دليل على هذا الفهم والإدراك .

يضاف إلى ما سبق أن هناك جهودًا ومقترحات محددة تم إقرارها من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، تتناول تنشيط وتقويم أداء المنظمات العربية المتخصصة ، وطرحت هذه الأفكار فى اجتماعات لاحقة نظمتها الأمانة العامة .

ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه العام للإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بنقل ملكية وإدارة الهياكل الاقتصادية إلى القطاع الخاص ، وهو

موضوع كان محورًا لإحدى دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى سيؤدى إلى إتاحة المجال لزيادة التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى العربى على أساس من المزايا النسبية دون عرقلة أو تعقيدات حكومية أعاقت فى مرحلة سابقة هذه العملية .

ومع هذا كله فلا ينبغى أن نفرط فى التفاؤل إذ ستظل الإرادة السياسية هى المحك الرئيسى فى تحديد مستقبل العمل العربى المشترك .

واتصالا بالواقع الدولى والإقليمي الجديد وتأثيره على المنطقة العربية ودور مصر فى قلبها هذا التأثير الذى لا يترك بصماته على كيفية تحقيق دول المنطقة لمصالحها بل يطرح أيضًا التساؤل بوعى أو بغير وعى حول هويتها وذاتيتها ، فإن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أكد في كلمة ، وجهها للندوة التى عقدتها منظمة التضامن الإفريقى الآسيوى تحت عنوان « تجمع عربى أو شرق أوسطى » ، والتى عقدت فى القاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٩٤ ، على مجموعة من الحقائق الأساسية التى تمثل بوصلة هادية لحركة الدبلوماسية المصرية فى إطارها العربى والإقليمى وتتمثل تلك الحقائق فى سبع هى :

الحقيقة الأولى : إننا ننتمى إلى أمة عربية ذات تراث حضارى عريق يرتبط أبناؤها بروابط عميقة الجذور ، تضرب فى أغوار التاريخ ، وتسير عبر خبرات وتجارب السنين الطويلة ، وهذه الأمة ، وما تملكه

من خبرات ، جديرة بأن تحتل مكانها اللائق بها فى عالم اليوم . عالم القرن الحادى والعشرين الذى نقترب من عتباته بكل ما يعكسه من تطور فى العلوم والتكنولوجيا والاتصالات .

الحقيقة الثانية : إن عالم ما بعد انتهاء القطبية الثنائية ، وانتهاء صراع الحرب الباردة ، أصبح يتسم بسمات خاصة ، ويعطى أولوية لقيم وأفكار وممارسات معينة ، لم تكن فى الماضى موضع إجماع عالمى ، فأصبحت الآن تحظى بتوافق عام من مختلف دول العالم . وفى مقدمة تلك السمات الاهتمام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات التفاوض والحوار ، وفى طليعة الأولويات ، التركيز على البنيان الاقتصادى من خلال آليات السوق وترك الحرية للمبادرات الفردية والقطاع الخاص ، وفى نفس الوقت ونظرًا لأثر التقدم التكنولوجى الهائل على العملية الإنتاجية فإن العالم أصبح يتجه إلى التجمعات الاقتصادية الكبيرة ، ولعل فى تجمع الاتحاد الأوربى ، الذى يتسع يومًا إثر يوم ، وتجمع الأفتا لدول أمريكا الشمالية خير دليل على ذلك .

الحقيقة الثالثة : إن القضايا السياسية أصبحت تختصر فى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والقضايا الاقتصادية أصبحت تختصر فى إطلاق ملكات وقدرات القطاع الخاص والملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، والقضايا الاجتماعية أصبحت تختصر فى تحقيق الرفاهية وترك الملكات والقدرات تتفتح ، وبعبارة أخرى فإن الشعار

المطروح أصبح « فلنفتح الأبواب ولندع مائة زهرة تتفتح » وسيترتب على ذلك ما ذكره القرآن الكريم كحقيقة أبدية ﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض كذلك يضرب الله الأمثال﴾ (سورة الرعد الآية ١٧) .

الحقيقة الرابعة : إن الإنسان لا يحيا بالشعارات ، ولا تتحقق آماله وطموحاته بالأحلام والخيالات ،وإنما يعيش بالواقعية ويتقدم بالعلم والموضوعية ، يبنى لبنة فوق لبنة ، ويشيد صرحًا إثر صرح ، ومن ثم يرتفع البنيان ، وتقوى الأركان ، وتتعزز الأسس والقواعد وتصمد راسخة كالجبال .

الحقيقة الخامسة : إن طموحاتنا العربية مرتفعة للغاية ، حيث نرسم الخطط التى تعبر ، عنها ونتخذ القرارات التى تعكس تلك الطموحات ، ولكننا نصطدم بعقبة الواقع عند التنفيذ ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خير دليل على ذلك . ولذا فمن الضرورى إعادة النظر فى نمط تفكيرنا لنرسم الخطط ، مهما كانت جزئية أو محدودة لتحقيق آمالنا ، استنادًا إلى المنطق الواقعى ، والأسلوب العملى ، على نحو ما حدث فى التجمعات الاقتصادية العالمية التى نجحت ، أو التى فى سبيلها للنجاح مثل السوق الأوربية المشتركة ،أو تجمع الآسيان ، أو التجمع الباسيفيكى ، وبذلك يمكننا أن نسير بخطوات ثابتة للأمام بدلا من منطق الكر والفر فى العمل العربى المشترك ، وهو منطق

ارتبط بتقاليد البادية وحرب الصحراء ، ولايصلح فى عصر العلم والمدنية الذى يقوم على الفكر التراكمى والتكنولوجيا بالغة التطور .

الحقيقة السادسة : إن الخيار المطروح علينا ليس السوق الشرق أوسطية فهى ماتزال فكرة افتراضية وسابقة لأوانها ، ترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بل ونفسية ، ومن ثم فإن الواقعية تقتضى منا أن ننطلق من الثوابت ، وفى مقدمة هذه الثوابت ما أشرت إليه ، فى الحقيقة الأولى الخاصة بالأمة العربية والعمل العربى المشترك ، وهو عمل أنجز الكثير ، من حيث وضع المبادئ وإصدار المواثيق كما اتخذ العديد من القرارات ، وقام ببناء هياكل للتعاون المشترك ، ولكنه مازال يفتقر للإرادة الجماعية لوضع تلك القرارات والاتفاقيات موضع التنفيذ ، ولذلك فإنه عندما نبحث فى مفهوم السوق الشرق أوسطية ، يجب أن ننطلق من قاعدة العمل العربى المشترك ، ونتصاعد فى دائرة متداخلة فى الإطار الإقليمى ، وفقاً لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل المشترك .

الحقيقة السابعة : أهمية الثقة بالنفس والعمل الجاد الحقيقى بدلاً من التباكى والرثاء على الأوضاع واتهام الآخرين ، والواقع أن السؤال الحقيقى المطروح هو أن ندخل التاريخ بالعلوم والتكنولوجيا والعمل الحقيقى والجاد ، أم نظل رهن أفكار عفا عليها الزمن ، نعيش فى إطار من التواكل والتكاسل ، ونرفع شعارات لا تعبر عن الحقيقة ،

ولا تنتمي للواقعية ومن ثم يتم تهميشنا وتحولنا إلى وضع التبعية ولا نلوم آنذاك إلا أنفسنا .

ولكن الحقائق الثابتة التى أشرنا إليها لا يجب أن تحجب عنا رؤية الحاضر بواقعه المتردى وصورته الأليمة ، فبالنسبة للواقع المتردى يكفى أن نشير إلى أن مؤتمر القمة العربى العادى لم يعقد منذ الثمانينات ، وعقدت عدة مؤتمرات غير عادية أو هكذا أطلق عليها ثم توقفت ، ولم يتلاقى القادة فى إطار عربى جامع منذ غزو العراق للكويت ، كما أن مفهوم الأمن القومى العربى أصبح يتجه للاعتماد على الخارج بدلاً من الاعتماد على الذات العربية ، لأن الخطر وقع من الداخل وليس من الخارج ، كما شعر البعض أن الذات العربية بمفردها ربما تكون غير قادرة أو غير راغبة فى مواجهة خطر مماثل قد يقع فى المستقبل ، أما الصورة الأليمة فتتجلى فى سيطرة الشكوك ، وتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، فى بعض الأحيان ، والتحرك فى إطار الحد الأدنى للعمل العربى المشترك ، بدلاً من السعى لتعزيز هذا التعاون وتدعيمه .

ولعل فى حجم التجارة البينية بين الدول العربية والذى لا يزيد عن ٥٪ خير دليل على ضعف التكامل الاقتصادى العربى ، بل أحيانا تظهر حالات من التنافس ، وأحيانا حالات من الاستغلال غير الأمثل أو غير الاقتصادى للموارد الاقتصادية عندما يتم إقامة مشروعات اقتصادية عملاقة فى مناطق أو دول عربية محدودة الأسواق .

ولا ريب أن العمل العربى المشترك فى حاجة إلى إعادة تقييم

خبرته التاريخية وواقعه الحاضر ، ورسم صورة مستقبلية له تعتمد على الواقعية ، وتبادل المصالح والمنافع ، وتحقيق التكامل الاقتصادى فى المشروعات للاستفادة من الأسواق ، وهذا كله يستدعى اتخاذ قرار سياسى من كل دولة لإعطاء العمل العربى المشترك أولوية فى فكرها وفى تنفيذها لخططها المستقبلية .

والتساؤل المطروح والمنطقى وماذا عن مصر كأكبر دولة عربية ذات ثقل سكانى وبعد حضارى وخبرة فى التعامل الدولى بشقيه السياسى والاقتصادى ؟ .

لا شك أن الدبلوماسية المصرية تملك تصورًا استراتيجيًّا واضحًا فى معالمه ، ثابتًا فى دعائمه ، مستقرًا فى أركانه . ولعل إلقاء نظرة على ما تضمنه خطاب وزير الخارجية فى اجتماع موسكو للمباحثات متعددة الأطراف يومى ٢٨ - ٢٩ يناير ١٩٩٢ خير دليل على توضيح المفهوم المصرى للتعاون الإقليمى ففيما يتعلق بشروط هذا التعاون يقول عمرو موسى : « ولكن التعاون الإقليمى ، لا يمكن أن يشكل وحده إطار السلام ، دون أن يكون مؤسسًا على قواعد القانون والعدالة ، التى تقطع بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقها فى العيش فى سلام ، داخل حدودها المعترف بها طبقًا لمبادئ القانون الدولى وأهدافه » ثم يتطرق بعد ذلك لمجالات التعاون فيقول « ومجالات التعاون الإقليمى واسعة وعديدة فى إطار السلام العادل . وأول

مراحلها البحث الجاد فى قضية الحد من التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعًا ، .. أما مجالات التعاون الاقتصادى فهى تتصل بالموارد الطبيعية وتنميتها ، وبالطاقة تقليدية وجديدة ومتجددة ، ومناقشة أطر علاقات اقتصادية وتجارية ومشاكل بيئيه برية ومائية وبحرية ، هى فى مجملها تمثل جداول أعمال إقليمية مترابطة ومتكاملة تقوم على الحياة المشتركة ونقاط التلاقى لا نقاط الافتراق ، وعلى السعى الإقليمى المشترك بما يحقق المنافع المتبادلة ، ويحفظ الحقوق المشروعة » .

وما ذكره وزير الخارجية المصرى ليس إلا تعبيرًا عن القرار الاستراتيجي المصرى على أعلى مستوى ، فقد أوضح ذلك بجلاء الرئيس حسنى مبارك فى حديث له مع الوفد الإعلامى الصينى قبل زيارته للصين فى ٢١ أبريل ١٩٩٤ ونشرته الأهرام فى ١٩٩٤/٤/٢٠ حيث أكد سيادته على النقاط التالية :

١ - التزام مصر التزامًا ثابتًا باستراتيجية السلام منذ إطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى ، وفتح أبواب الأمل للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٢ - إن النهج الذى تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار فى إطار الشرعية ومبادئ العدالة والقانون الدولى وإن جهود مصر فى هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ .

٣ - إنه بالتوازى مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية هامة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الإقليمى بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملاً فى التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم .

وختامًا فإنه، مماسبق، يتبين لنا أن القضية المطروحة والمبادئ الأساسية التى تحكم عمل مصر الإقليمى والدولى واضحة، مهما حاول البعض أن يطمس الحقائق الثابتة، أويشوش على الحركة السياسية ، إن الثقة بالنفس يجب أن تكون هى أساس العمل، والجدية ينبغى أن تكون هى ركيزة الحركة التى يجب أن تتسم بالمرونة والواقعية فى السعى لتحقيق الأهداف وتأمين المصالح بلاخوف أوتردد .

الفصل السادس

نحو علاقات عربية أفضل

لعله مما يلفت النظر ويهز الوجدان كمدخل لهذا الفصل أن نشير إلى وضع مثقف من نوعية الشاعر نزار القبانى ، ذلك الشاعر العربى الذى اشتهر بقصائده عن الجنس وإن لم يقتصر فى شعره عليه ، بل أنه فى لحظات المحن والأزمات كان يخرج علينا بقصيدة من نمط غير تقليدى فبعد هزيمة ١٩٦٧ ، جاء بقصيدة مدوية تنتقد الأنظمة والزعماء والقادة وحصل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر على نصيب الأسد من نقد نزار القبانى ، وبعد موت عبد الناصر نظم نزار قصيدته التى يقول فيها قتلناك يآخر الأنبياء ، وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤ خرج علينا بقصيدة عن وفاة العرب .. ولا شك أن كل قصيدة تعبر عن موقف ، وتعبر عن حالة المجتمع ، وليس فقط لذات الإنسان صاحب القصيدة ، فالمفكر هو حصيلة عوامل ثلاثة متفاعلة : الثقافة والبيئة التى ينتمى إليها ، والعصر الذى يعيش فيه وأخيرًا السمات والخصائص الذاتية للمفكر ، فإذا كان العصر يتميز بنبض التغيرات السريعة والعنيفة وإذا كان العصر يتميز برفع شعار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ويجد مفكرًا مثل نزار قبانى نفسه يرسف مع كثير من الشعوب العربية فى أغلال نظم فردية ، فإن رد الفعل ربما يكون كما كان بفقدان الاتزان والبوصلة

وفقدان الثقة بالذات وبالمستقبل . وليس نزار قبانى بدعًا ، فالأديب والمفكر المصرى المشهور توفيق الحكيم كتب عودة الروح فى بداية القرن ، ثم عاش بفكر الزعيم فى عهد عبد الناصر ، وعاد إلينا بعد وفاة عبد الناصر ليعلن عودة الوعى ، وليؤكد أنه كان مسلوب الوعى والإرادة كغيره من الجماهير ، ونفس الحالة النفسية ، الناتجه عن تردى الأوضاع العربية ، دفعت أحد وزراء الخارجية العرب فى اجتماعات الدورة ١٠٢ لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ ليعلن عند مناقشتة بند الاحتفال بالذكرى الخمسين للجامعة العربية ، قائلاً « علام نحتفل ؟ ، هل نحتفل بموتنا كأمة وبتأبين الجامعة والعروبة والعرب ؟ » ... أقول ألا تكفى هذه النماذج للدلالة على المأزق الذى تعيشه الأمة العربية ممثلة فى قادة الفكر والرأى والسياسة .

لاشك أن هناك سمات معينة يتم استدعاؤها للعقل من الذاكرة كلما ورد ذكر العرب أو العالم العربى ، هذه السمات بعضها سلبى وبعضها إيجابى ، بعضها سياسى وبعضها اقتصادى ، بعضها ثقافى وبعضها اجتماعى ، البعض ينتمى للحاضر والبعض الآخر يضرب بجذوره فى الماضى .

ومن منظور أكاديمى لابد أن نشير إلى الخلط فى الإطار العالمى بين النظرة للعالم العربى وبين النظرة للشرق الأوسط ، وكلاهما تعبير سياسى له مدلولات ثقافية وحضارية وتاريخية .

وقد يكون الخلط هذا نتيجة حسن النية أى راجع لاعتبارات

التطور السياسى التاريخى المتصل للاستراتيجية الغربية التى أطلقت على المنطقة اسم الشرق الأوسط ، وقد يكون نتيجة سوء النية أى يرجع إلى الرفض الغربى للتركيز على عوامل الاتفاق بين الدول التى تنتمى إلى المنطقة العربية حتى لا تتعزز النظرة لكونها ذات كيان متميز ، ومن ثم يسعى هؤلاء المؤلفون لتوسيع دائرة الانتماء وجعل هذه الدائرة العربية تتداخل مع مناطق أخرى لتمييع الهوية العربية وللتشويه على ذاتيتها المستقلة .

وأن إلقاء نظرة على كثير من المؤلفات الأجنبية التى تتعرض للمنطقة العربية نجد أن معظمها يتناول المنطقة تحت اسم الشرق الأوسط ، ويربط بين الدول العربية وكل من إيران وتركيا فى معالجته ، وهذا لايعنى عدم وجود مؤلفات مستقلة باسم العرب أو العالم العربى فهى موجودة وإن كانت قليلة ، وتتركز فى معاهدة البحوث المتخصصة كما أن معظم المؤلفين لها ، إما من أصول عربية أو أصول آسيوية (الهند وباكستان) ، ولكن ظاهرة الخلط أو التداخل هذه تمثل الاتجاه العام ولها تأثير على العقل الغربى ، وفى مخططاته القديمة والجديدة على السواء ، ولعل فى طرح أفكار الشرق أوسطية فى التسعينات خير دليل على ذلك .

وأيا كان الأمر فليس هذا مجال بحثنا تفصيلاً فى هذا الموضوع ، وإنما قصدنا من ذلك السعى لمعرفة أثر الملاحظة السابقة ودلالاتها

فى رسم إطار مستقبلى للعلاقات العربية الإقليمية والدولية ، ولن نستغرق البحث فى الغوص فى أعماق التاريخ القديم أو الحديث وإنما سنمرمر الكرام على بعض المعالم الرئيسية التى تخدم هدفنا فى التطلع نحو نظرة مستقبلية، ولذا نتناول فى هذا الفصل النقاط التالية:

١ - الإطار الفكرى للعلاقات العربية وبعبارة أخرى ما هى القضايا المؤثرة فى طبيعة تلك العلاقات ؟

٢ - الظروف أو الأوضاع الراهنة للعلاقات العربية .

٣ - نحو بناء إطار مستقبلى لعلاقات عربية .

المبحث الأول
الإطار الفكرى للعلاقات العربية

برز فى الفكر السياسى والاجتماعى العربى عدة تيارات فكرية وسياسية واجتماعية أثرت سلبًا أو إيجابًا فى العلاقات بين الدول العربية ، إذ أنها غذت الصراعات فيما بينها كما أوجدت أيضًا التحالفات والتكتلات العربية، وتركت آثارها على العالم العربى، حتى وصف بعض الكتاب هذه الحالة بأنها حرب باردة عربية عربية ، وتصاعدت صيحات الدعوة للتضامن ووقف الحملات الإعلامية من الدول العربية ضد بعضها البعض ، وهى صيحات تكررت دون جدوى حقيقية إذ أن الالتزام بالقرارات كان التزامًا مؤقتًا ولفترات محدودة .

ولسنا فى معرض الحديث تفصيلاً وإنما سنشير فقط بإيجاز لأهم التيارات التى تصارعت وما تزال تتصارع فى المنطقة العربية وهى :

١ – التيار القومى العروبى في مواجهة التيارات الجزئية مثل تيار الشام أو الهلال الخصيب أو التيار القطرى مثل القوميين السوريين .

٢ – التيار القومى العروبى فى مواجهة التيار الإسلامى وفى مواجهة التيار الشيوعى .

ولا شك أن هدف وطبيعة تصارع التيار القومى العروبى مع التيارات الفكرية القطرية أو الجزئية كان على نقيض هدف تصارعه مع أى من التيارين الإسلامى أو الشيوعى فالتيارات الجزئية استهدفت تفتيت الذاتية العربية الموحدة ، أما التيار الإسلامى أو التيار الشيوعى فقد استهدف تمييع الذاتية العربية من خلال وضعها فى نطاق أشمل وأوسع سواء أفقيًا أو رأسيًا .

وقد طرحت التيارات السابقة قضايا سياسية مثل قضية الزعامة السياسية والوحدة العربية والاشتراكية العربية أو التطبيق العربى للاشتراكية ونظام الحكم الإسلامى وطبيعة الديموقراطية .

كما برز تيار أطلق عليه التيار السلامى أو التيار الداعى للسلام مع إسرائيل ، وتعزز هذه التيار منذ مبادرة السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وأثار هذا التيار نقدًا عارمًا آنذاك ولكن أثبتت الأحداث قوى الصمود لدى هذ االتيار بل واكتسابه أرضا جديدة مع مضى

الوقت حتى أصبح فى التسعينات هو التيار الجارف الذى يجمع مختلف الدول بل والقوى السياسية مع اختلاف فى التفسيرات والمبررات والتكتيكات لكل منها إزاء مواقفها وسلوكها .

ومن ناحية أخرى بحث بعض الكتاب العرب الاتجاهات الفكرية المعاصرة لا بمنطق تحليلى موضوعى ، وإنما بمنطق الأيدلوجى السياسى حيث أشار البعض إلى تيار الاستشراق ، تيار التبشير ، الاتجاه الفكرى الغربى ، العلمانية ، الديمقراطية الغربية ، الوجودية ، التيار الفكرى الشيوعى ، الاتجاه الصهيونى (الأفعى اليهودية) ، الاتجاهات الإسلامية المعاصرة .

ومن الملفت للنظر أنه حتى ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين ، نجد أن التيارات السابقة والأفكار التى تنطوى عليها مازالت محل جدل فكرى وسياسى كبير ليس فقط مما يعوق انطلاق المجتمعات نحو التقدم ، بل وأيضًا مما يغذى الخلافات العربية ، ويهدد بالقضاء على الذاتية القومية ، كما أنه من الملفت للنظر أيضًا تمسك بعض أصحاب هذه التيارات بقوة بفكرهم والتنقيب فى سجلات التاريخ للوصول إلى ما يعزز منطقهم .

ولكن التساؤل الذى يفرض نفسه فى وجه هذه الأفكار ، والتيارات المتصارعة وأثرها السلبى بوجه خاص على العلاقات العربية ، هل سمة التصارع والتشاحن والخلاف سمة لصيقة بالشخصية العربية أم أنها نتيجة مرحلة ما من مراحل التطور السياسى والاجتماعى ؟ . ولا شك أن الإجابة على مثل هذا السؤال ليست

بالأمر السهل ، ولكن من قبيل التبسيط يمكن أن نقول : بأن الشخصية العربية بها سمات إيجابية وأخرى سلبية ومن سلبياتها التصارع والتشاحن والتنابذ بالألقاب ، ومن الضرورى البحث عن إيجابيات الشخصية العربية والسعى لتطوير نموذج للتعامل السياسى العربى يكون من شأنه إحداث تراكم إيجابى فى هذه الشخصية حتى يمكن أن تتطور العلاقات بين الدول العربية فى اطار القول العربى المأثور ، والذى لا يلتزم به العرب وهو « اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية » بل أن ما درج عليه العمل العربى هو أن اختلاف الرأى يقضى على كل مودة ويؤثر سلبًا على كل مصلحة ، ويحكم بالتوقف والجمود إن لم نقل بالرجوع للقهقرى على كل عمل عربى مشترك .

المبحث الثانى
الظروف والأوضاع الراهنة للعلاقات العربية

تسيطر على العلاقات العربية الراهنة سمات خاصة وفريدة من نوعها تتسم بطابع من السلبية ونوجز هذه السمات فى ثلاث هى :

الأولى : حالة واضحة من انعدام الثقة بين الدول العربية سواء كانت صديقة وحليفة أو كانت معادية ، يكفى أن نشير هنا لحالة العلاقات داخل تجمع مجلس التعاون الخليجى بين السعودية من جانب ، وكل من عمان وقطر من جانب آخر ، وكذلك العلاقة بين قطر والبحرين ، ونفس الحالة نجدها داخل دول الاتحاد المغاربى

ففى قمة تونس في الثانى من أبريل ١٩٩٤ ، لم يشارك العقيد القذافى ولا الملك الحسن أى تغيب رؤساء دولتين من خمس دول ، ونفس حالة الشك وانعدام الثقة والتوتر قائمة بين مصر السودان وبين الفلسطينيين وكل من الأردن وسوريا ولبنان ، ولنترك جانبا حالة الدول المتعادية مثل حالة الكويت تجاه كل من العراق أو موقف الكويت لفترة مما عرف باسم دول الضد مثل الأردن وفلسطين .

الثانية : حالة واضحة من انعدام الالتزام وتتجلى هذه الحالة فى عدم التزام الدول العربية بالقرارات العربية التى تصدرها جامعة الدول العربية ، أو غيرها من منظمات العمل العربى المشترك ، وعدم الالتزام حتى بسداد أنصبتها بوجه كامل ، وبشكل منتظم فى تلك المنظمات بل أحيانا عدم الالتزام بالمشاركة على المستوى المطلوب أو المقرر كما فى حالة المشاركة فى الاجتماعات الوزارية لكل من مجلس الوحدة الاقتصادية أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، إذ رغم أن القرار هو المشاركة الوزارية فإن عدد من يشارك من الوزراء لا يتجاوز فى معظم الأحيان أصابع اليد الواحدة وزاد الطين بله الاجتماع الوزارى لمجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٦ — ٢٧ مارس ١٩٩٤ ، إذ شارك فى اجتماعات اليوم الأول ١٩ وزيرا وهى نسبة عالية فى حين شارك فى الجلسة الختامية فى اليوم الثانى ٦ وزراء خارجية هذا رغم أن الاجتماع لم يستغرق سوى يومين فقط .

الثالثة : حالة واضحة من انعدام التوجه والهدف ومرة أخرى نلجأ إلى اجتماعات ومداولات العمل العربى الموحد للاستدلال منها

على هذه الظاهرة السلبية ، فاجتماعات دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير ١٩٩٤ ، لم تستطع أن تقدم موقفا عربيا من قضية السوق العربية المشتركة أو الوحدة الاقتصادية العربية أو الأفكار المطروحة حول ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، أو حتى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات الجات بل ولا حتى قضية جزئية للغاية مثل موضوع إعطاء الدول العربية أولوية للعمالة العربية فى حالة تساوى خبراتها مع غيرها من العمالة الأجنبية ، إذ تمت صياغة القرار الخاص بذلك بأسلوب الإحالة إلى الاتفاقيات والنظم فى منظمة العمل العربية ، وفى اجتماعات مجلس الجامعة العربية فى الدورة ١٠١ فى ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٤ تقرر تأجيل بحث موضوعات الأمن القومى ، وإنشاء آلية عربية لتسوية المنازعات « محكمة عدل عربية » وبحث الميثاق العربى لحقوق الإنسان ، كما تم تجاهل موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل وموضوع المصالحة العربية .

ولكن السؤال أو التساؤل الذى يطرح نفسه ، هل أخفق العمل العربى المشترك ؟ أو هل بلغت العلاقات العربية أدناها بحيث أصبح مطروحا بشكل جدى التخلى عنها ، وأن تبحث كل دولة عن مصالحها بصورة فردية أو انفرادية ؟ .

والإجابة على هذا التساؤل بكل تأكيد هى بالنفى ، ومع هذا فمن الضرورى أن نوضح أن مثل هذه الإجابة ليست أمرا سهلا ، ومن الضرورى أن نقدم فقط بعض الملاحظات التى قد تعين فى

شرح هذه الصعوبة وما يرتبط بها من صراع نفسى لدى كل مواطن عربى وهو يواجه هذا المأزق .

الأولى : إن الروابط بين الدول العربية راسخة وعميقة الجذور سواء ما كان منها يرجع إلى العقيدة أو التراث أو الثقافة ، وهذا يجعل من الذاتية العربية حقيقة واقعة ، البعض يسميها ذاتية ثقافية حضارية لم ترق ولن ترقى لتصبح كيانا سياسيا ، والبعض يتصورها حقيقة سياسية واقعة نتيجة ما يحدث من تضامن عربى ، ويسعى ليطورها فى كيان سياسى وحدوى ، سواء فدرالى أو كونفدرالى ، أو على الأقل فى إطار تنسيقى عربى من خلال مؤسسات العمل العربى المشترك وبخاصة جامعة الدول العربية .

الثانية : إنه رغم عمق الروابط المشار إليها فإن الإرادة السياسية العربية أضعف من أن تصل لمستوى تلك الروابط ، أو أن تتخذ من الإجراءات والسياسات الكفيلة بالتعبير عن تلك الروابط وبلورتها فى صيغة عمل مشترك ، وهذه الإرادة السياسية العربية ليست فقط إرادة الحكام العرب بل هى أيضا إرادة النخب السياسية والثقافية العربية بوجه عام ، وهذه الحالة انعكاس للتباين بين المصالح القطرية الآنية وبين المصالح القومية بعيدة المدى .

الثالثة : إن هناك حالة من الاستياء العام إزاء الوضع العربى الراهن ورغبة فى الخروج من المأزق العربى وحالة الانقسام والقطيعة السائدة حاليا ، ولكن هذه الحالة لم ترق بعد إلى القيام بمبادرات حقيقية

وشاملة ومكثفة لتغيير الوضع الراهن بل أن المبادرات الجزئية والمحدودة لم تلق النجاح المطلوب ، ونشير هناك على سبيل المثال إلى مبادرة الملك الحسن الثانى فى دعوته لقمة عربية وجولة الرئيس مبارك في عدد من الدول الخليجية فى مايو ١٩٩٣ ، ومبادرة أمين عام الجامعة العربية من أجل المصالحة العربية فى مارس ١٩٩٣ ، ومسعى أمين عام الجامعة العربية لتعديل المادة السادسة من الميثاق أو لاستصدار قرار بالموافقة على إنشاء محكمة عدل عربية .

الرابعة : إن كون العلاقات السياسية أو الاقتصادية العربية تسير دون المستوى المرتجى فإن هذا غطى على إيجابيات عربية فى مجالات متخصصة ، مثل اجتماعات المجالس العربية للإسكان ، وللبيئة ، وللشباب ، وللكهرباء ، وللعدل ، وللداخلية ، وللمواصلات والصحة والإعلام ، وكلها مجالات هامة ترسى أسس العمل العربى المشترك على أرضية ثابتة وإن كانت غير مرئية ولا تحظى بالمانشتات الإعلامية الضخمة .

الخامسة : إنه لا يمكن أن يحدث تغير حقيقى فى الوضع العربى دون توافر أربعة عناصر :

(أ) الاتفاق على عناصر مشتركة للعمل العربى الموحد وهذا لن يتحقق إلا على مستوى القمة .

(ب) إن القمة لن تنعقد إلا إذا اتخذ بعض القادة العرب مبادرات مكثفة لتحقيق ذلك .

(جـ) إن القادة العرب لن يتحركوا دون إصرار ومبادرة من مصر .

(د) إن مصر لن تتحرك إلا إذا لمست أن المناخ العربى ملائما للتحرك ، كما أنها مشغولة حاليا فى عملية السلام العربى الإسرائيلى باعتباره الأولوية الأولى .

السادسة : إنه يخشى ما لم يتحرك العرب أن يتم تهميش دورهم فى إطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد أو فى إطار المخططات الخاصة بما يسمى بالشرق أوسطية .

المبحث الثالث
نحو بناء إطار مستقبلى للعلاقات العربية

تطرح التساؤلات المستقبلية بوجه عام معضلة أساسية تتصل بمناهج البحث العلمى وعناصر ودرجة مصداقية عملية التنبؤ السياسى ، خاصة وأن العلوم الاجتماعية شأنها شأن الحياة الإنسانية والنشاط الإنسانى الذى تبحث فيه ، تتسم بسرعة التغير وصعوبة التنبؤ الدقيق الناجمة عن صعوبة الإحاطة بالعناصر المؤثرة فى السلوك الإنسانى ، ومدى الثقل الذى يعكسه كل عنصر بالنسبة لكل شخص مشارك فى العملية السياسية أو لنشاطه الاجتماعى ، ومن هنا يظهر ثقل العامل الشخصى المرتبط بالإنسان الفرد على قدم المساواة أحيانا مع العوامل الموضوعية فى التحليل السياسى ، وهى العوامل المفترض

أنها تكون البيئة من حيث الأطر والأسس التى تتم فيها وتتأثر بها القرارات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة ما ، وليس من قول نسوقه للتدليل على صحة هذا الموقف المرتبط بصعوبة التنبؤ وأحيانا صعوبة النظرة المنطقية سوى ما يتردد على ألسنة العامة وبعض المتخصصين على حد سواء من أن دولة ما أو زعيما ما يتصرف بعكس ما تقتضيه مصالحه وفقا للتحليل المنطقى . أو البحث الموضوعى لموقف ما ، مثل هذا القول يتردد أحيانا بشأن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط حيث يقال : كيف تأخذ هذه السياسة مواقف تكاد تكون متطابقة مع المواقف الإسرائيلية وتضحى بمصالحها الاقتصادية والمالية الضخمة مع الدول العربية ، ومع هذا نجد استمرارية للمواقف الأمريكية هذه رغم تنوع الإدارات أو الرئاسات الأمريكية ، ومثال آخر يتردد كيف تتصرف الدول العربية فى مواقفها فرادى تجاه إسرائيل أو إيران وغيرهما فى حين أن أبسط مبادئ العلوم السياسية تقتضى أن تتوحد تلك الدول ، وأن فى وحدتها وتنسيق مواقفها قوة لها جميعًا بل ولكل دولة منها ، ومع هذا تظل الفرقة والتشتت والخلاف بل أحيانًا التشرذم هو سمة العالم العربى ..

وانطلاقًا من هذه المقدمة شبه النظرية يمكن القول : إن بناء إطار مستقبلى للعلاقات العربية يقتضى التعامل مع هذه العلاقات من خلال أربعة مستويات :

١ - التعامل من خلال الأفكار والقضايا .

٢ - تعامل النخب السياسية والفكرية .
٣ - التعامل بين النظم السياسية العربية .
٤ - التعامل بين الدول العربية بعضها البعض .
والآن نعرض بإيجاز لكل من هذه المستويات الأربعة :

١ - التعامل من خلال الأفكار والقضايا :

مع سقوط النظم الشيوعية وتراجع الفكر اليسارى بوجه عام ، ومع عجز الفكر القومى العربى عن مواجهة التحدى الإسرائيلى ، وعن مواجهة تحدى التجزئة وعن مواجهة تحدى التخلف ، تصاعد المد الفكرى الإسلامى ، وتحدى أنصار هذا الفكر شرعية السلطة الحاكمة فى العديد من الدول العربية ، وأثار ذلك قدرًا كبيرًا من الهلع لدى جهات عديدة ، فالدول الغربية رأت فى المد الفكرى الإسلامى خطرًا فكريًّا وحضاريًّا والولايات المتحدة وهى القوة المسيطرة بعد سقوط الشيوعية نظرت للمد الإسلامى بأنه العدو الجديد ، ولعبت العناصر الموالية لإسرائيل دورها فى تغذية هذا النمط من التفكير ، والنظم العربية التى تستمد شرعيتها من الفكر الدينى التقليدى . وتمارس الحكم الفردى رأت فى الفكر الإسلامى المتمرد تهديدًا لها ، والنظم العربية الدائرة فى الفلك الغربى سواء سياسيًّا أو فكريًّا خشيت من هذا التيار الجديد ، الذى يتطلع لتولى السلطة من خلال صناديق الانتخاب ، ولكنه ما إن يصل

فلن يكون من السهل قبوله التخلى عنها ، وهو نفس النهج الذى تتبعه معظم الأنظمة العربية التي لا تؤمن حقيقة بمبدأ تداول السلطة ، وهكذا تبلورت معالم أزمة فكرية وسياسية واجتماعية ، وزاد من حدتها التجاء بعض العناصر الإسلامية لرفع لواء الجهاد باليد أو السلاح بدلاً من خوض المعركة بأسلحة سياسية وفكرية فقط . وبعبارة أخرى قام الحركيون الإسلاميون Activist بإعادة صياغة العمل الإسلامى ليصبح أداة للرفض ليس فقط للحضارة والفكر الغربيين ، بل وأيضا للنظم والفكر السائد فى بلاد الشرق الأوسط بما فى ذلك الفكر القومى .

ومن ثم فإن الوحدة الفكرية التى كانت تسود العالم العربى فى الخمسينات ، وحتى الثمانينات أصبحت تواجه تحديًا فكريًا ، لقد كان لمفهوم الوحدة العربية والعمل من أجلها القدح المعلّى فى تلك الفترة فتراجع وتدنى ، حتى أن مستوى التنسيق العربى أصبح موضع تساؤل ، كما كان مفهوم العدل الاجتماعى والتنمية من خلال التخطيط والقطاع العام هو المفهوم السائد ، فتغير وأصبح المفهوم هو التحول للقطاع الخاص وترك الحرية الاقتصادية وآليات السوق لتضطلع بمهمة إحداث التطور الاقتصادى ، لقد كانت إسرائيل تعتبر هى العدو الأول والنضال ضدها أمرًا ضروريًا كما اعتبرت الإمبريالية والقواعد الأجنبية العدو الثانى المتواطئ مع إسرائيل ، فتغيرت الأفكار والسياسات . وأصبح السلام مع إسرائيل هو الخيار الاستراتيجى ،

والتفاوض هو الأسلوب لتحقيق الهدف ، والتعامل مع الغرب هو الوسيلة لتحقيق التقدم ، والتحالف مع الولايات المتحدة والدول الكبرى هو الطريق لضمان استقلال الدولة وسيادتها ، كما برز ذلك من خلال أزمة الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات ، إذن لقد أصاب المنظومة الفكرية العربية ثقافيًا وسياسيًا تغيرًا جوهريًا جعل البعض يعلن أن المشروع القومى العربى قد فشل ، ويجب البحث عن مشروع بديل ، والبعض الآخر يعلن أن المشروع القومى العربى قد جرى التخلى عنه ، ويجب إعادة بنائه من جديد بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة ..

ولذا فمن الضرورى لبناء علاقات عربية سليمة إعادة بناء الهيكل الفكرى العربى مرة ثانية باعتبار أن الفكر هو الركيزة والموجه للعمل العربى وتحديد القضايا ذات الأولوية والاهتمام ..

وفى تصورى أن الزمن قد تجاوز الفكر والقضايا التى سيطرت على العقل العربى فى الخمسينات وحتى الثمانينات ، ولابد من أن يتجه الفكر العربى نحو العمل العقلانى البراجماتى الذى يساعده فى تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويدفع به إلى أن يعيش فى القرن الحادى والعشرين الذى نقترب من بدايته ، ومن الضرورى عند بلورة هذه الأفكار والقضايا أن تكون وثيقة الصلة أو قريبة من الفكر العالمى والمهتم بإعلاء مكانة الإنسان والداعى لتأكيد ذاتية الفرد واحترام حقوق الإنسان ، والمطالب ببناء نظم ديمقراطية صحيحة والمتطلع لتحقيق التقدم الاقتصادى من خلال اليات السوق والتعاون والتكتل الإقليمى ..

٢ - تعامل النخب السياسية والفكرية :

لا شك أن هذه النقطة وثيقة الصلة بسابقتها ، ذلك لأن النخب هى التى تصنع الفكر وتبشر به وتدافع عنه ، ومن الملاحظ أن النخب الفكرية فى الخمسينات وحتى السبعينات كان معظمها ينتمى لمصر والعراق وبلاد الشام ، ولكن التطور السياسى والاجتماعى أدى لتوسيع دائرة هذه النخب لتشمل كافة الأقطار العربية ، وبرزت نخب سياسية وفكرية من شمال إفريقيا والجزيرة العربية ، بل أن توجهات النخب السياسية فى دول الخليج أصبحت أكثر تأثيرا بحكم ثقلها الاقتصادى ليس فقط من خلال أجهزة الإعلام فى الوطن العربى ، بل فى الدول الغربية أيضًا ، وهذه النخب الجديدة بعضها يعبر عن فكر تقليدى وآخر عن فكر عصرى فى سبيله للتبلور وبعضها متأثر بالخصوصيات القطرية ، ومن ثم فإنه من الضرورى العمل من أجل بناء وحدة فكرية تجمع هذه النخب المتعددة الانتماءات الفكرية والسياسية ، حتى يمكن التوصل إلى القاسم الأدنى المشترك لربط العلاقات العربية بعضها ببعض ، ولبلورة كيفية التعامل مع العالم الخارجى لتجنب المفهوم الخاطئ للثقافة السياسية العربية والنظرة الخاطئة للإسلام وللرد على المقولات التى تنشر فى العديد من المؤلفات الغربية ، وإنه من نافلة القول الإشارة إلى أن النخب الفكرية والسياسية فى العالم العربى خاصة لم تضطلع بدورها كما يجب ، وعانت من الانقسام الفكرى فيما بينها من ناحية ، ومن ضغوط السياسيين من ناحية ثانية ، ومن أثر التخلف الاقتصادى

والاجتماعى من ناحية ثالثة ، ومن هجرة الأدمغة من الدول النامية للدول المتقدمة لأسباب عدة منها عجز النظم السياسية والاجتماعية في البلاد النامية عن استيعاب هذه العقول والاستفادة منها على الوجه الأمثل .

ونخلص مما سبق إلى أنه نتيجة ما تعرضت له الأفكار والقضايا من تغيرات واختلاف فى الأولويات أو ما طرأ على النخب العربية من عوامل أثرت على وزنها وثقلها ودورها ، كل هذا يستلزم التنادى إلى كلمة سواء بالدعوة لمؤتمر قومى عربى يجمع المفكرين من شتى الاتجاهات والمدارس الفكرية لرسم إطار لوحدة فكرية ، ووضع خطة عمل استراتيجية لتحقيقها بما يكفل للعالم العربى الانتقال من حالة التشرذم والصراع الفكرى الراهن ، الذى ينبئ بغياب الهدف ، وانعدام الاتجاه ، ومن ثم يجعل الاحتمالات أكبر لتهميش العالم العربى فكريا وحضاريا وسياسيا .

٣ - التعامل بين النظم السياسية العربية :

لقد عكس تباين الأفكار والقضايا ، واختلاف النخب السياسية والفكرية فى الوطن العربى ، ذاته على النظم السياسية العربية ، ومن ثم وجدنا التباين ما بين نظم أشبه بالقبلية والعشائرية ، ونظم أقرب إلى السمات الديمقراطية بمفهومها الغربى القائم على تعدد الأحزاب .

ومن ثم فإنه لرسم استراتيجية للتعامل مع النظم العربية لابد أن

تكون هذه الاستراتيجية واقعية ومرنة ، وبعبارة أخرى أن تتعامل مع الأمر الواقع كما هو دون أن تسعى لتغييره وتترك هذا التغيير لمنطق التطور الطبيعى ، ذلك لأن كافة محاولات التغيير فشلت وأحدثت شروخا عميقة الغور فى بنية النظام العربى ، وفى العلاقات العربية ، ومن الضرورى أن يستند التعامل بين النظم السياسية العربية على أساس قاعدة التنوع فى إطار الوحدة ، ومبدأ التعايش بين الأنظمة المختلفة ، ولكن فى نفس الوقت فإن النظم السياسية العربية عليها أن تعيش فى إطار التاريخ والعصر وليس خارج هذا الإطار ، بعبارة أخرى على القائمين على أمر تلك النظم أن يبادروا نحو إدخال الإصلاحات الضرورية لكى تقترب نظمهم السياسية من حقائق العصر فى أواخر القرن العشرين .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى ضرورة التنسيق بين النظم السياسية العربية لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجهها وبخاصة إزاء ظواهر مثل ظاهرة الإرهاب أو التطرف أو ظاهرة تدفق العمالة غير العربية على الدول العربية مما سيؤثر فى تشكيل بنيانها الثقافى والديمغرافى فى المدى البعيد .

٤ - التعامل بين الدول العربية :

رغم تقارب هذه النقطة مع النقطة السابقة باعتبار أن كلاهما ينتمى إلى الإطار النظامى للدولة ، بنفس تقارب النقطتين الأولى والثانية اللتين تنتميان إلى الإطار الفكرى ، إلا أن بينهما خلافا

فى التناول ، فالدولة أوسع نطاقًا من النظام السياسى ، وهنا تواجه الدول العربية مشاكل مثل قضايا الحدود والخلافات حول ترسيمها ، ومشاكل الكيانات الصغيرة والسعى نحو اندماجها بصورة أو بأخرى سواء فى شكل وحدة اندماجية كما فى حالة اليمن ، أو فى إطار تنظيمى إقليمى كما فى التجمعات الخاصة بمجلس التعاون الخليجى أو الاتحاد المغاربى وأيضا مشاكل الأقليات العرقية أو الدينية ، وكذلك قضايا التعاون الاقتصادى والجمركى ولذا فإنه من الضرورى أيضًا أن تتعامل الدول العربية مع بعضها البعض بالمنطق الواقعى البراجماتى من جانب ، وأن تسعى لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية ، وهذا يستدعى إنشاء آلية لفض المنازعات بالطرق السلمية ومنها إنشاء محكمة عدل عربية ، من ناحية أخرى ، كما يستلزم ذلك تعزيز منظمات العمل العربى المشترك ، وفى مقدمتها جامعة الدول العربية باعتبارها المنبر الذى تعبر فيه كل الدول العربية عن آرائها ، وتنسق من خلالها سياساتها فى إطار من احترام السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتبادل المصالح والمنافع بين الدول العربية بعضها البعض .

والخلاصة أنه نظرًا للظروف الخاصة والسمات الفريدة للعالم العربى فإن الاستراتيجية المثلى لإقامة علاقات عربية عربية سليمة ينبغى أن تقوم على عناصر أساسية من بينها العناصر التالية :

الأول : الاعتراف بالأمر الواقع القائم والتعامل معه على هذا

الأساس ، سواء كان هذا الأمر الواقع يتعلق بالنظم السياسية ، أو بالحدود الراهنة للدول ، أو بطبيعة تعامِلها مع منهج تطورها السياسى والاجتماعى .

الثانى : الإقرار واحترام مبادئ السيادة الوطنية وحرمة وسلامة الأراضى والوحدة الإقليمية للدول العربية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية تحت أية دعاوى .

الثالث : الاعتراف بأن المبدأ الأساسى فى التعامل بين الدول العربية ، كما هو بين مختلف دول العالم ، هو إيجاد مصالح مشتركة تحقق منافع متبادلة للدول والنظم والنخب على حد سواء .

الرابع : أهمية تعامل وانفتاح النخب العربية على بعضها البعض واضطلاعها بدور فى تطوير مجتمعاتها ..

الخامس : ضرورة تعزيز آليات العمل العربى المشترك ضماناً لتأكيد الذاتية والهوية العربية ولتكون حصناً وملاذاً فى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية التى تفرض نفسها .

السادس : ضرورة بلورة مزيد من التعاون من خلال القطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والتصنيع وإقامة البنية الأساسية « من مواصلات وطرق واتصالات » فى عالم تتشابك فيه المصالح ، وتتعاظم فيه المخاطر على الكيانات الصغيرة التى لن يكون بمقدورها الصمود فى وجه الشركات متعددة الجنسية على المستوى العالمى ، ولا مواجهة تحدى ثورة التكنولوجيا والاتصالات .

السابع : ضرورة تطور دور جامعة الدول العربية لتتحول إلى جهاز يعبر عن الذات والهوية الثقافية والحضارية العربية وهذا يستلزم تغييرًا فى هيكل الأمانة العامة للجامعة العربية لكى تعكس هذا التوجه الجديد ، واختيار موظفين متخصصين فى مثل هذه المجالات فضلاً عن إيمانهم بمثل هذا الدور الحضارى القومى العربى ، كما أنه من الضرورى أن تتطور جامعة الدول العربية لتعكس البعد الاقتصادى والتكنولوجى ، وهذا يستلزم أيضًا تغيرًا فى هيكل وموظفى هذا القطاع ، وأخيرًا لابد كما سبق وكررت فى أكثر من موضع من هذه الدراسة أن يتم التخفيف من البعد الدعائى السياسى الخارجى والمشاركة فى المنتديات ، والحوارات السياسية الدولية التى هى أقرب للتمثيل المظهرى الذى يقوم به موظفون رغبة فى السفر ، ويتحول هذا التمثيل إلى تمثيل حضارى حقيقى يضطلع به مؤمنون بالفكر والعمل من ذوى الكفاءة والمؤهلات العلمية اللازمة للاضطلاع بمثل هذه المهمة .

وفي ختام هذا الباب ، هل يمكن القول بأن النقاط السبع السابقة تمثل أعمدة الحكمة السبعة لإعادة اللحمة للعمل العربى المشترك ، وللمساعدة فى الخروج من المأزق الراهن ؟ ! آمل أن يكون ذلك ولو بداية وخطوة من أجل هذا الهدف النبيل الذى تهفو إليه أفئدة أبناء الأمة العربية وتشرئب إليه أعناقهم وتخفق له قلوبهم .

بديلا عن الخاتمة

لقد استعرضت في هذه الدراسة الأمن القومي العربي في إطاره الشامل المتعلق بوضع العالم العربي ، أو الوطن العربي ، أو الشعوب العربية ، أيا كان المصطلح الذى يرى القارئ استخدامه ، وفقًا لمشربه واتجاهه الفكرى إلا أن القاسم المشترك سواء فى هذه المصطلحات ، أو فى مختلف فصول هذه الدراسة ، هو العرب : همومهم وآمالهم ، طموحاتهم وإحباطاتهم ، أحلامهم وواقعهم ، وضعهم الدولى ، والإقليمى ، والذاتى أو بعبارة أخرى حالهم فيما بينهم ، وتقدمت بعدد من الأفكار والآراء والمقترحات ، كلما كان ذلك مناسبًا أو ملائمًا ، لتضييق الفجوة ، وللتقريب بين التصور الفكرى أو الأهداف المثالية التى نتطلع إليها ونتوخاها ، وبين الواقع الذى نعيشه ، بكل ما فيه من مظاهر الإحباط ، وعلامات الإخفاق ، ودلائل التباعد عن الأهداف ، وهو ما دعا لوضع واختيار العنوان لهذه الدراسة « مستقبل الأمن العربى » مع تحليل ذلك ضمن الإطار الشامل للظاهرة العربية ، ولست أسعى فى هذه المرحلة لكى أقدم خاتمة لحالتنا كعرب فى مفترق الطرق ، فما أرفضه ، بالوعى وباللاوعى ، بالشعور وباللاشعور ، أن نفترق ويذهب كل منا فى طريقه ، إذ ليس من السهل أن تعود الطرق التى تفرعت عن المفترق

للالتقاء مرة أخرى من جديد ، كما أننا لا نملك من مقومات ثقافية وفكرية وتراثية وتاريخ لسنا حقيقة مرشحين بنوع من فلسفة الجبر أو الحتمية لمثل هذه الحالة ، وأن أقصى ما يمكن أن نعيش فيه من إحباط هو استمرار الحال على ما هو عليه من تدهور وتردى ، وهو كما يقول المناطقة أمر محال ، وإذا أخذنا بمنطق الفلسفة العربية الأصيلة المستمدة من القرآن الكريم ﴿فإن مع العسر يسرًا ، وإن مع العسر يسرًا﴾ والتى عبر عنها الشاعر العربى بقوله :

اشـــتدى أزمـــة تنفـرجى   قد آذن ليـــلك بالبلـــج

بعبارة أخرى إذا لذنا بالثوابت واحتمينا بها ، فإن الثابت الوحيد الأصيل هو أننا أمة واحدة ذات تراث وحضارة ، وبيننا رباط متين نابع من ذلك التراث ومستمد من تلك الحضارة ، إذن التساؤل كيف نتصور المستقبل فى مفترق الطرق هذا ، يصبح تساؤلاً منطقيًا ومشروعًا ؟

إن المادة لا تفنى ولا تستحدث من العدم كما يقول علماء الكيمياء ، والشعوب لا تختفى وإنما تتطور لترتدى ثوبًا جديدًا فى ميلاد جديد ، إن سمة الحياة وناموسها الأزلى هو السير فى طور متجدد من خلال عملية تفاعل ديناميكى بناء ومبدع وخلاق ، وهذا التفاعل يعتمد على الفكر والذى يستمد بدوره من النخبة التى تستلهم نبض الجماهير ، وتستوعب تراث المجتمع ، وترسم استراتيجية واقعية لبلوغ الآمال ، ولتحقيق الأهداف ، وأحيانًا تتضمن تلك

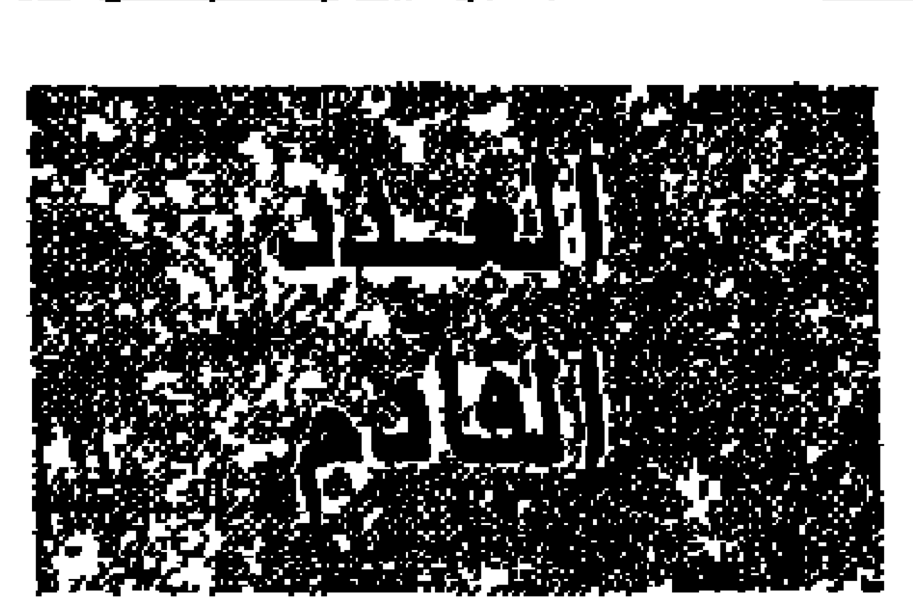
الاستراتيجية الواقعية عناصر تصورية Visionary سعيًا للوصول لتحليل وتقييم وفهم الأبعاد الشاملة والعناصر الأصيلة والعوامل والمقومات الكامنة ، ونقلها من عالم التصور Vision إلى عالم الواقع Reality وإذا كانت سمة القرن الحادى والعشرين ، هى الانطلاق نحو التوحيد والتكامل الاقتصادى كوسيلة لتعاون وتقارب سياسى استنادًا لضرورات التطور التكنولوجى الرهيب وآثاره على شتى مجالات الحياة والنشاط فإن الرؤية العربية أو التصور العربى Arab Visionلابد أن يعبر بحكم الضرورة Necessity ولا أقول الحتمية Determinism عما يتمشى مع منطق الأشياء وطبيعتها وهو تقارب الأطراف لا تباعدها ، تشابك المصالح لا افتراقها ، تفاعل المتناقضات لا تصارعها ، ومن ثم فإن مفترق الطرق العربية Cross-Roads لن يكون مفترقًا Divergence وإنما سيكون بمثابة ميلاد جديد لمسيرة الحياة العربية فى نقطة التقاء جديدة Convergence، وإننى لا أقول هذا انطلاقًا من مجرد الأمل ، أو سبحا فى الوهم ، أو إغراقا فى الحلم ، ولكننى أقوله استنادًا لحقائق تدفعه دفعًا حثيثًا نحو هذه الحالة . إننى لا أنفى وجود عنصر التطلع والأمل ، وهو أمر مشروع ، ولكننى أستند فى نفس الوقت إلى حقائق واقعية أشرت فى ثنايا هذه الدراسة إليها كما ألمحت فى السطور السابقة لبعض حيثياتها ، ولعل أقوى هذه الحيثيات أن حالة التردى الراهنة ليست بجديدة ، وحالة الخلاف الحالية ليست مستحدثة ، وحالة الخصام القائمة ليست بلا سوابق ، ولكن فى نفس الوقت فإن الاقتراب والائتلاف

والتمسك بالأصول الثقافية التى تمس كل مواطن عربى فى أعماقه ، هى أكثر رسوخًا اليوم من أى وقت مضى ، وقوة العرب هى أوضح اليوم من أى وقت مضى ، وإن كانت من الناحية النسبية أضعف فى مواجهة القوى الأخرى التى انطلقت فى معراج التقدم بسرعة فائقة ، ومن هنا أقول إن نظرتى تستلهم التاريخ والحضارة ولا تعيش فى لحظة آنية وإن كانت لا تغفل عن تحليل هذه اللحظة وإدراك مخاطرها ، ومن ثم فإن دعوتى هى إلى ضرورة التنادى العربى للارتفاع فوق المصالح الذاتية والمكاسب الشخصية لهذا المواطن أو المثقف أو القائد أو الزعيم العربى أو ذاك ، والتفكير بالمصلحة المشتركة التى ستتحقق من خلالها المصالح الذاتية بطريقة أعمق وأشمل وأكثر استقرارًا ورسوخًا . لقد مضى عصر الدولة - المدينة ، ونحن على أعتاب عصر الدولة الإقليم ، وعلى مشارف عصر القرية العالمية ، وإذا تصور البعض إمكانية البقاء فى عصر الدولة المدينة فسيكون هو الحالم والواهم والمتخلف عن العصر الذى نعيشه ، وهو العصر الذى سيفرض منطقه فرضًا ، ولذلك فإن المثقفين وحملة الأقلام ، والنخب الاقتصادية ورجال الأعمال ، ودعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والجماعات الأهلية وغير الحكومية والشركات عابرة الحدود سواء فى مجالات السياسة أو الاقتصاد أو فى المجالات الإنسانية هم أدوات التطور ووسائله ، وإننى أرى أن هذه الأدوات قد ولدت على الأرض العربية ، وأنها فى طور من النشأة والترعرع ، ومن ثم فمن المحال بل ومن المستحيل

العودة للوراء ، وإنما سيولد العرب من جديد وسينطلقون فى معراج التقدم بمنطق جديد وبمفهوم جديد ، وإن كان مستمدًا من الأسس الثابتة ذات الأبعاد الحضارية ولن يخرج العرب من التاريخ بل ولن يعشوا على هامشه ، وإنما سيدخلون فى أعماقه ويتفاعلون فيه بكامل أبعاده وجوانبه ، وهذا هو التحدى الحضارى الذى يواجهنا وإننى لعلى ثقة بأننا عليه لقادرون .

ولا شك أن قضية الأمن القومى العربى من أكثر قضايا الوطن العربى صعوبة فى تناولها لحساسية ذلك لاعتبارات عديدة وربما منها اختلاف الرؤى حول مفهوم العدو من دولة لأخرى ، أو من منطقة عربية لأخرى وفقًا لأولويات هذا النظام السياسى أو ذاك ، هذا فضلا عن تعدد جوانب الأمن فهو ليس مجرد الأمن العسكرى ، وإنما يشمل الأمن الاقتصادى والأمن السياسى والأمن الاجتماعى ، أضف لذلك تأثير قضايا العصر ، وبخاصة حقوق الإنسان والإرهاب الدولى ، أو الإرهاب المستتر بالزى الدينى على مفهوم الأمن العربى ، ناهيك عن أثر التكتلات الاقتصادية الدولية ، وأثر نشأة منظمة التجارة الدولية على الأمن الاقتصادى العربى ، كل هذه الصعوبات والحساسيات المرتبطة بالأمن العربى لا يجب أن تثنينا أو تفت من عزمنا عن العمل لتحقيق هذا الأمن لأنها قضية وجود إما أن نكون أو لا نكون فى وسط هذا الكون المتلاطم الأمواج المتدفق فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى هى مفتاح التقدم فى القرن الحادى والعشرين .

الفهرست



مراجعات فى لغات المعرفة

دكتور يحى الرخاوى

المؤلف فى سطور

● بكالوريوس علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (يونية١٩٦٥) بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف الثانية.

● ماجستير علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (نوفمبر ١٩٧٤) بتقدير جيد جدًّا .

● دكتوراه علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة أبريل ١٩٨٠ بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالنشر والتبادل .

المؤلفات العلمية :

أصدر عدة مؤلفات منها :

١ – السياسة والثقافة فى الصين مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٤) .

٢ – الاشتراكية الديمقراطية فى النرويج . الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠) .

٣ – عدم الانحياز فى عالم متغير. الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧) .

٤ – التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة . الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧) .

٥ – الصراع بين الصين واليابان . مكتبة مدبولى (١٩٨٨) .

٦ – مصر وحقوق الإنسان . الهيئة العامة للكتاب (١٩٩٣) .

٧ – حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق . مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣) .

٨ – « السياسة المصرية وعدم الانحياز فى مفترق الطرق » مركز البحوث والدرسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة (أغسطس ١٩٩٤) .

٩ – « أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية » بالاشتراك مع المستشار د . مجدى المتولى ، الهيئة العامة للكتاب (أكتوبر ١٩٩٤) .

١٠ – « جامعة الدول العربية والميثاق العربى لحقوق الإنسان » مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (أكتوبر ١٩٩٤) .

١١ – جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية – كراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية – الأهرام (١٩٩٤) .

١٢ – قواعد البروتوكول وآدابه بين التقاليد الإسلامية

والمجتمع الحديث . المكتبة الثقافية والهيئة العامة للكتاب (١٩٩٥) .

١٣ - هوية مصر، بالاشتراك مع المستشار د . مجدى المتولى . الهيئة المصرية للكتاب (١٩٩٧) .

١٤ - العرب وقضايا العصر ، دار الشروق ، القاهرة (١٩٩٧) .

بالإضافة للعديد من المقالات والأبحاث التى نشرت فى مجلات مصرية وعربية ودولية .

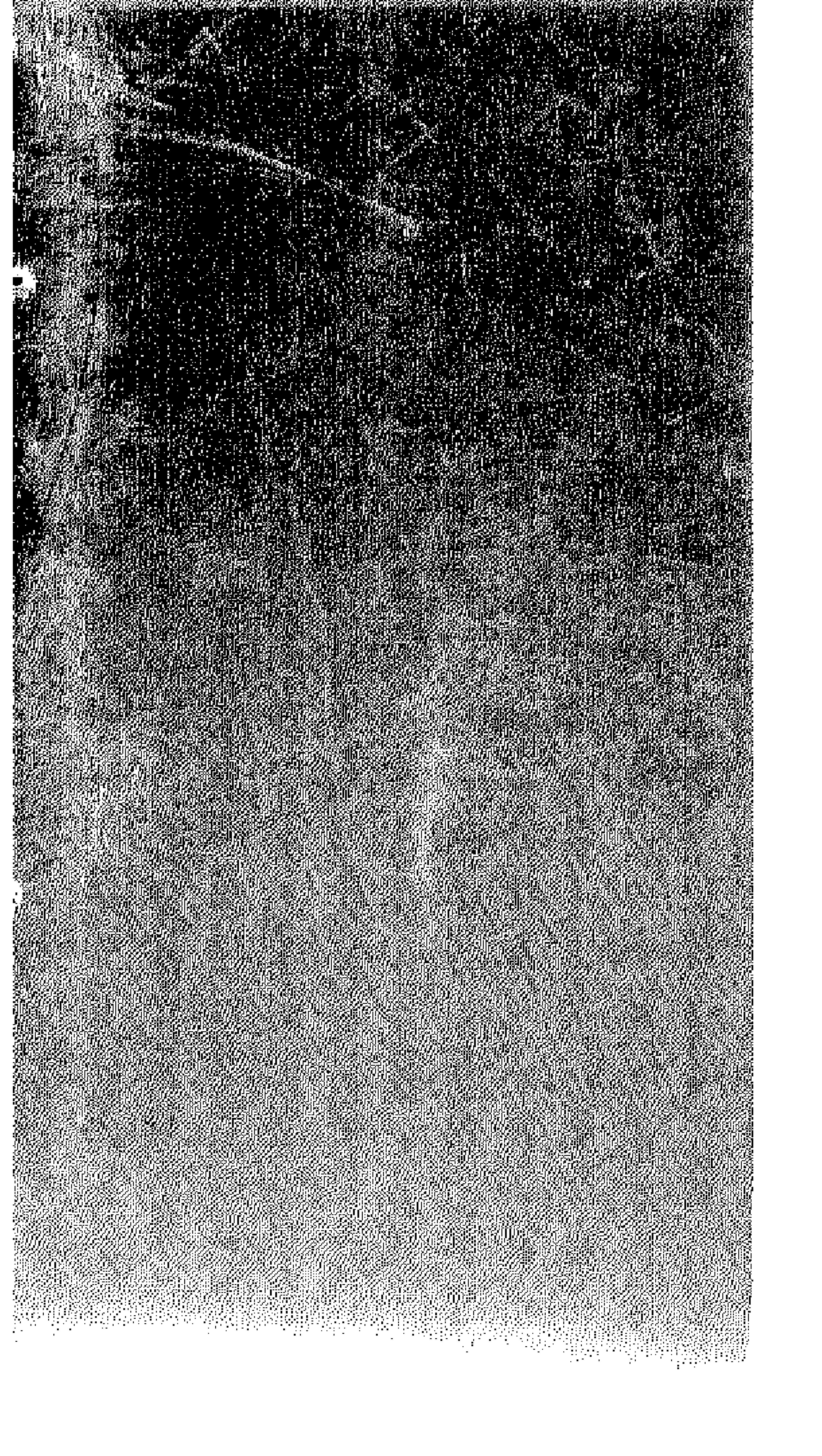
أعمال أخرى :

شارك فى وفود مصر فى عدة مؤتمرات لعدم الانحياز وفى المؤتمر الإسلامى ، ووفود مصر لدى الأمم المتحدة فى الفترة من ٨٧ - ١٩٩٢، والاجتماعات المختلفة فى إطار جامعة الدول العربية من ديسمبر ١٩٩٢ وحتى مارس ١٩٩٥ .

رقم الإيداع	١٩٩٧/٥٢٦٣	
الترقيم الدولى	977-02-5413-4	ISBN

١/٩٧/٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)



تطرح هذه الدراسة التساؤل المشروع حول مستقبل الأمن القومى العربى ، وتحلل من منطلق علمى وعملى ، أبعاده والمؤثرات الدولية والاقليمية والمحلية عليه ، وتؤكد على أهمية البحث الجاد والعمل المستمر من أجل مستقبل عربى أفضل يسوده الأمن والأمان والازدهار .



دار المعارف

٤٠٦٧٨٢/٠١